

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة الترسون
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الشواهد النحوية في كتاب سيبويه
"دراسة وتحليل"

Grammatical Proofs in Al-Kitab By Sibawih

(Study and Analysis)

إعداد

نازك نبيل محمد العزام

إشراف الأستاذ الدكتور
سمير شريف استيتية

٢٠١٢ / ٢٠١٣ م

الخواص النوعية في كتابه سيويه

دراسة وتحليل

إعداد

نازك بهل محمد العزاء

ماجستير لغة ونحو

جامعة اليرموك ٢٠١٠م

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في جامعة

اليرموك، تخصص لغة عربية- لغة ونحو

لجنة المناقشة

أ.د. سمير شريف استيتية.....مشرفاً ورئيساً.

أ.د. قاسم المومني.....عضواً.

أ.د. مي يوسف.....عضواً.

أ.د. عبدالكريم مجاهد.....عضواً.

أ.د. حليلة عميرة.....عضواً.

الإهداء

إلى قمري

ومذاق قهوتي

وعطري العتيق...

إلى معزوفة الأمل على قيثارة الفجر الباسم...

إليك أهدي هذا الجهد

فانرك عنرام

بطاقة وفاء وتقدير

أهل الهمم، صفوة الأمم، وأهل المجد والكرم، طارت بهم أرواحهم إلى
مراقي الصعود، ومراتب الخلود، ومن أراد المعالي هان عليه كل هم، لأنه لولا
المشقة لساد الناس كلهم ...

أساتذة اليرموك

فقد حبونا من حسن ثقتهم ورفقتهم ما لا يقل أثره في مقام التربية والتوجيه عما

نهلناه منهم في مقام الدرس والتعليم

تضييق العبارة عن المقام إيفاء حق وإتمام وصف

فلكم منا الحب الصادق، والعهد الواثق، والإجلال والتقدير، والإكرام
والتوقير، شرف الله تلك الأقدار، وأنزلهم منازل الأبرار، وأسكنهم أجمل
دار، وأحسن قسار.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء.....	ب
بطاقة وفاء وتقدير.....	ج
قائمة المحتويات.....	د
الملخص.....	ز
المقدمة.....	١
تمهيد: جهود علماء اللغة في دراسة الشواهد النحوية عند سيبويه.....	٩
الفصل الأول: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه.....	١٦
المبحث الأول: الحذف والإضمار.....	٢١
المطلب الأول: حذف الحرف.....	٢٣
المطلب الثاني: حذف الاسم.....	٢٩
المطلب الثالث: حذف الفعل.....	٣٧
المطلب الرابع: حذف التركيب.....	٤١
المبحث الثاني: الفصل والاعتراض.....	٤٧
المبحث الثالث: القطع والوصل.....	٥٨
المبحث الرابع: الزيادة.....	٨٥
المبحث الخامس: الحمل.....	٩٤
المبحث السادس: المطابقة والمخالفة.....	١٠٤

١٠٥	المطلب الأول: العدد.....
١١١	المطلب الثاني: الجنس.....
١٢١	الفصل الثاني: الأحاديث النبوية في كتاب سيبويه.....
١٢٢	المبحث الأول: موقف علماء اللغة من الاستشهاد بالحديث النبوي في كتاب سيبويه.....
١٣٦	المبحث الثاني: تحليل الشواهد النحوية من الحديث النبوي الواردة في الكتاب.....
١٤٩	الفصل الثالث: الأمثال في كتاب سيبويه.....
١٥٠	المبحث الأول: مادة "المثل" عند اللغويين وفي بعض كتب الأمثال.....
١٥٤	المبحث الثاني: تحليل الشواهد النحوية من الأمثال في الكتاب.....
١٥٤	المطلب الأول: الحذف والإضمار.....
١٦٩	المطلب الثاني: ظواهر متفرقة.....
١٨١	الفصل الرابع: الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه.....
١٨٦	المبحث الأول: الحذف والإضمار.....
١٨٧	المطلب الأول: حذف الحرف.....
٢٠٠	المطلب الثاني: حذف الاسم.....
٢١١	المطلب الثالث: حذف الفعل.....
٢٣٠	المبحث الثاني: الفصل والاعتراض.....
٢٣٢	المبحث الثالث: القطع والوصل.....
٢٤٠	المبحث الرابع: الزيادة.....
٢٤٧	المبحث الخامس: المطابقة والمخالفة.....
٢٤٧	المطلب الأول: العدد.....

٢٤٩	المطلب الثاني: الجنس
٢٥١	المطلب الثالث: التعيين
٢٥٥	المبحث السادس: التقديم والتأخير
٢٥٨	المبحث السابع: الحمل
٢٥٨	المطلب الأول: الحمل على الجوار
٢٦١	المطلب الثاني: الحمل على الموضع
٢٥٧	المطلب الثالث: الحمل على المعنى
٢٦٧	المبحث الثامن: الإعمال والإلغاء
٢٧٣	الخاتمة
٢٧٤	الفهارس
٢٧٤	أ. فهرس الآيات القرآنية
٢٩٥	ب. فهرس الأحاديث النبوية
٢٩٧	ج. فهرس الأمثال
٢٩٩	د. فهرس الأشعار
٣٠٦	هـ. فهرس الأرجاز
٣٠٨	المصادر والمراجع
٣٢٣	الملخص باللغة الأجنبية

المخلص

الشواهد النحوية في كتاب سيبيويه

دراسة وتحليل

إعداد الطالبة

نازك نبيل محمد عزام

بإشراف

أ.د. سمير استيحية

يتناول هذا البحث بالدراسة الشواهد النحوية في كتاب سيبيويه، ليثبت فكرة مؤادها أن سيبيويه لم يكن يأتي بالشاهد النحوي -غالبًا- ليعمق قاعدة ماثلة في العربية المشتركة في كلام العرب، بل كان يمثل عليها بمثال نثري عادي، أما ما خرج على القاعدة العامة، فكان يلجأ إلى تحليله وتفسيره مستعيناً بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية. هذا يعني أن سيبيويه كان يورد الشواهد حيثما يرد العدول.

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة، وأربعة فصول، بالإضافة إلى التمهيد الذي تحدث عن جهود علماء اللغة في دراسة الشواهد النحوية عند سيبيويه.

أما الفصول الأربعة فقد درست الشواهد النحوية في الكتاب، فتناول الأول منها الشواهد القرآنية، وتناول الثاني الأحاديث النبوية، وفي الثالث الأمثال العربية، وخصص الرابع لتحليل الشواهد الشعرية.

وترتكز الدراسة في هذه الفصول على التماس مظهر العلاقة بين الشاهد النحوي والقاعدة النحوية المبنية عليه.

وبعد تحليل ومناقشة تلك الشواهد ذيلت الدراسة بخلاصة ما تم التوصل إليه.

الكلمات المفتاحية: الشواهد القرآنية- الأحاديث النبوية- الأمثال- الشواهد الشعرية.

مقدمة

الحمد لله وليّ النعم، والصلاة والسلام على من زين بيانه الكلام، وأدهل بفصاحته الأنام، وطرق بوعظه الأيام، وعلى آله والأصحاب، وبعد:

حظي كتاب سيبويه بما لم يحظ به كتاب في التراث العربي؛ فقد انكب العلماء على دراسته، وتنافسوا في تحصيل مادته، ودراسة مسأله، وشرح شواهد، لا سيّما أنّ ما آل إلينا من مؤلفات كتبت عنه تعدل أضعاف حجمه^(١)؛ إذ يعدّ أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا في صورة تكاد تكون متكاملة، وعلى درجة كبيرة من الثقة والاطمئنان، الأمر الذي جعل العلماء يصفونه بـ "قرآن النحو" تارة وبـ "البحر" تارة أخرى^(٢).

ولا تكاد تخلو دراسة من الدراسات، التي تدور حول مجهود سيبويه في مؤلفه، من الحديث عن المصادر الأساسية التي اعتمد عليها في التقعيد، ودراستها دراسة تفصيلية، على اعتبار أنها تشكل أصول النحو العربي على مر العصور. ولعل أبرز ما يمكن أن يستوقف الدارس في تلك المصادر هو مصدر السماع، وتحديدًا الجدل الذي أثير بين العلماء فيما يتعلق بالكلام المحتج به؛ فهناك أمور كانت موضع تساؤل بين الدارسين، أبرزها لماذا كان استشهاد سيبويه بالشواهد الشعرية أكثر منه بالشواهد القرآنية؟

ولماذا لم يستشهد سيبويه بالأحاديث النبوية، أو إذا أردنا تحري الدقة، لم لم ينص سيبويه بشكل صريح على استشهاده بالأحاديث النبوية عند ورودها في الكتاب رغم قلتها؟ وقد استدعى هذا السؤال سؤالاً آخر مفاده هل كان سيبويه يرى أنها (الأحاديث) لا تصلح أن تكون موضع استشهاد؟ وهل يستشهد بأحاديث الرسول عليه السلام على أنها نصوص لغوية سليمة

(١) انظر: عون. حسن. تطور الدرس النحوي. د.م. معهد البحوث والدراسات العربية. ١٩٧٠م. ص ٥٤

يذكر أسماء مؤلفات قديمة تدور حول مجهود سيبويه في مؤلفه.

(٢) انظر: حداد، حنا بن جميل. إضاءات على جوانب من سيرة سيبويه وكتابه. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. مجلد ١، عدد ١، ٢٠٠٤م.

أم لا؟ هذه التساؤلات هي ما تحاول الباحثة دراستها، من خلال الوقوف على الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية، وأمثال العرب، والشواهد الشعرية في كتاب سيبويه، ودراستها وتصنيفها حسب ما تقتضيه الدراسة.

تبرز أهمية هذه الدراسة باختلاف تناولها للموضوع عما اعتيد عليه في الدراسات السابقة؛ فليست هذه الدراسة بصدد الحديث عن الشواهد النحوية عند سيبويه بوصفها المصادر الأساسية التي اعتمد عليها في التقعيد، فقد تحدثت عن هذا الموضوع مؤلفات قديمة وحديثة باستفاضة. وليست الدراسة -أيضاً- بصدد الحديث عن تلك الشواهد والنظر إليها من منظور كمي، فتحكم عليها بأحكام حسابية عديدة. إنما هي دراسة في التلقي؛ تتطرق من ثبيان كيفية تلقي العلماء للشاهد النحوي عند سيبويه، والجدل الذي أثير بينهم فيما يتعلق بالكلام المحتج به، لتصل إلى نظرة مختلفة عما هو مألوف في الدراسات السابقة، مركزة على التماس مظهر العلاقة بين الشاهد النحوي والقاعدة النحوية المبنية عليه.

فالغرض المروم من هذه الدراسة هو إمعان النظر في ماهية الشواهد النحوية في كتاب سيبويه، وبيان سبب ورودها، ثم دراستها وتصنيفها من منظور جديد، قائم على فكرة تركز الدراسة عليها، وهي أن سيبويه لم يكن يأتي بالشاهد ليعمق قاعدة ماثلة في العربية المشتركة في كلام العرب، بل كان يمثل عليها بمثال نثري عادي، أمّا ما خرج على القاعدة العامة، فكان يلجأ سيبويه إلى تحليله وتفسيره مستعيناً بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية. فالدراسة تسعى إلى إثبات فكرة مؤاها أن سيبويه كان يورد الشواهد حيثما يرد العدول، من خلال دراسة تلك الشواهد وتصنيفها ضمن حقول تخدم الغرض المرام. ولعلّ إثبات الدراسة لذلك يمكنها من تجاوز الخلاف الذي أثير بين العلماء حول الكلام المحتج به،

ويُتيح لها أيضًا إمكانية تقديم نظرة جديدة حول الشواهد النحوية لا تقتصر فقط على ما ورد عند سيبويه، بل يمكن تطبيقها على باقي الشواهد الواردة في كتب الأصول.

وتسلك هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تتبع الشواهد النحوية في كتاب سيبويه، وتعتمد إلى تقسيم تلك الشواهد إلى شواهد قرآنية، وأحاديث نبوية، وأمثال العرب، وشواهد شعرية. ثم تصنيف كل قسم ضمن مجموعات، تخدم الغرض المراد؛ إذ إن كل مجموعة تمثل وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التصريف الإعرابي، كالحذف والإضمار، والزيادة، والفصل والاعتراض، والقطع والوصل، والمطابقة وعدمها، على نحو ما يلي.

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تشتمل على أربعة فصول، مع تمهيد وخاتمة. في **التمهيد** تقف الدراسة على جهود علماء اللغة في تتبع الشواهد النحوية عند سيبويه، والدراسات القائمة عليها.

أما فصول الدراسة، فخصص **الفصل الأول** لدراسة الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، وذلك في ستة مباحث، على النحو الآتي.

المبحث الأول: الحذف والإضمار، وفيه أربعة مطالب، هي:

المطلب الأول: حذف الحرف

المطلب الثاني: حذف الاسم

المطلب الثالث: حذف الفعل

المطلب الرابع: حذف التركيب

المبحث الثاني: الفصل والاعتراض. وهو أحد أساليب التأويل التي يلجأ إليها النحوي فسي

تحليله للنصوص المخالفة للقاعدة العامة، ويعني النحاة بالفصل والاعتراض "وجود

صيغة أو أكثر بين جزئي التركيب اللغوي أو أحد أجزائه التي يتحتم تواليها وتعاقبها دون فاصل بينها".

المبحث الثالث: القطع والوصل. وهو أسلوب يلجأ إليه النحاة في تأويل التراكيب التي تخالف ما قبلها فيما يقتضيه؛ فما جاء من اللفظ موافقاً لما يقتضيه السابق عدّ ذلك وصلاً ولا خلاف فيه، وما جاء مخالفاً لما يقتضيه السابق عدّ قطعاً، واستدعى من النحاة تأويلاً وتحليلاً، لينتفي عن النص الاضطراب.

المبحث الرابع: الزيادة. وهي إحدى الأساليب التي يلجأ إليها النحاة في تأويل الكلام الخارج على المستقيم، أو الخارج على القاعدة العامة، تقوم على إغفال عدّ بعض العناصر في النص.

المبحث الخامس: الحمل على المعنى. فقد يلجأ النحاة إلى التأويل بالحمل على المعنى عند خروج اللفظ عن وظيفته النحوية، وإتيانه بغير ما يحتمل له.

المبحث السادس: المطابقة والمخالفة. فقد أورد سيبويه شواهد قرآنية خرجت على قاعدة المطابقة، ذكرها ثم لجأ إلى تأويلها. فتكون هذا المبحث من مطلبيين:

- العدد.

- الجنس.

ويتناول **الفصل الثاني** الأحاديث النبوية في كتاب سيبويه، وتكون من مبحثين.

المبحث الأول: موقف العلماء من الاستشهاد بالحديث الشريف في كتاب سيبويه، بينت

الدراسة فيه الجدل الذي أثير بين علماء اللغة، فانقسموا على إثره فريقين:

- فريق يرى الحديث مصدرًا من مصادر الاحتجاج.

- وفريق يرى خلاف ذلك.

والمبحث الثاني: تحليل الشواهد النحوية من الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب. فقد خصص هذا المبحث لعرض الأحاديث النبوية في كتاب سيويوه وتحليلها، وبيان كيفية إدراجها لها.

أما الفصل الثالث: فتعمد فيه الدراسة إلى تحليل أمثال العرب الواردة في كتاب سيويوه، ضمن مبحثين:

المبحث الأول: مادة "المثل" عند اللغويين وفي بعض كتب الأمثال.

المبحث الثاني: تحليل الشواهد النحوية من الأمثال الواردة في الكتاب، وتضمن مطلبين:

- الحذف والإضمار

- ظواهر متفرقة، تناولت الابتداء بالنكرة، والزيادة، والحمل على المعنى، والاتباع والمزاوجة، والتذكير والتأنيث.

ويعرض الفصل الأخير للشواهد الشعرية والرجز في كتاب سيويوه، ويشتمل على

المباحث ذاتها التي اشتمل عليها الفصل الأول، وزاد عليها مبحثان: التقديم والتأخير، والإعمال والإلغاء.

الخاتمة: وتتضمن خلاصة هذه الدراسة.

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة، فقد انكب علماء اللغة العربية، قديماً وحديثاً، على

دراسة الشواهد في كتاب سيويوه، أما علماء اللغة المتقدمون فقد كانت مؤلفاتهم المتعلقة

بالشواهد تدور حول شرح الشواهد الشعرية، ولعل ما وصل إلينا من تلك الشروح كتاب

"شرح أبيات سيويوه" لأبي جعفر النحاس (٣٣٧هـ-)، وكتاب "شرح أبيات سيويوه" لابن

السيرافي، يوسف بن الحسن بن المرزبان (٣٨٥هـ-)، وكتاب شرح شواهد سيويوه المسمى

"تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" للأعلم الشنتمري

(٤٧٦هـ)، وكتاب "شرح أبيات سيبويه والمفصل" لعفيف الدين الكوفي (٦٩٦هـ). وأما دراسات علماء اللغة المحدثين فقد تجاوزت الشرح إلى الوصف، والنقد، وتوضيح المنهج، ولم تقتصر على الشواهد الشعرية، بل تناولت الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية، فعلى سبيل التمثيل لا الحصر، من المؤلفات التي تناولت الشواهد الشعرية عند سيبويه بالنقد، كتاب "شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد" لعبد العال سالم مكرم، عرض فيه شواهد المعلقات التي استشهد بها سيبويه، وبيّن ما مستها يد التّغيير والتّحريف لتتماشى ومتطلبات الصنعة النحوية، إذ أشار إلى أنّ سيبويه لم يذكر في كتابه إلا ثمانية شواهد فقط من المعلقات، وذكرها مخالفة للروايات المعروفة في دواوين الشعر وكتب الأدب، الأمر الذي دعا حسن موسى الشاعر للرد عليه في كتاب "اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية" لما رآه من مغالاة مكرم في مؤلفه حتى راح يتهم سيبويه بالتّحريف والتزوير والغفلة.

ومن المؤلفات الحديثة أيضًا، التي تناولت الشواهد الشعرية عند سيبويه بالوصف، كتاب "الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن" ليحيى بن محمد الحكمي، وهو دراسة نحوية وصفية، تقوم على دراسة مقارنة للشواهد الشعرية المشتركة بين كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، فبعد أن حصر المؤلف الشواهد المشتركة بين الكتابين، قارن بينها من حيث نسبة الشاهد، واختلاف الرواية، وموضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به. وهناك أيضًا كتاب "شواهد الشعر في كتاب سيبويه" لخالد عبدالكريم جمعة، تناول شواهد الشعر في كتاب سيبويه بالدرس والتحليل من نواح متعددة، أبرزها: أثر الرواة والعلماء في كتاب سيبويه، ومنهج صاحبه في معالجة قضايا النحو والصرف من خلال شواهد الشعر، وموقفه من اللهجات، والروايات المختلفة للشواهد، والضرورة الشعرية.

أما المؤلفات الحديثة التي ركزت على دراسة المنهج في شواهد سيبويه، فمنها كتاب "منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه" لسليمان يوسف خاطر، بيّن فيه موقف سيبويه من القراءات ومنهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، وردّ فيه على بعض علماء العربية من الباحثين المحدثين أيضاً، الذين ذهبوا إلى أنّ سيبويه طعن في قراءات قرآنية، وبين أن ذلك لا يعدو أن يكون سوء فهم للكتاب، وعدم إدراك مقصود صاحبه في عباراته، وأنّ سيبويه التزم قولاً وفعلاً ومنهجاً بقوله في الكتاب: "القراءة لا تخالف، لأنّ القراءة سنة". وشبّه بذلك الكتاب، كتاب "منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها" لإدريس مقبول، اتبع فيه منهج الاستقراء في استخراج المتن القرآني، فعرض الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، وحاوّر من تحدث قبله عنها، منتقداً الآراء الشاذة في الموضوع، مجيباً عن تهمة طعن سيبويه ونقده للقراءات من خلال الوقوف على مفاهيم دقيقة، بيّن الفروق بينها، كالاختيار والترجيح وغيرها.

وليست هذه الدراسة تقوم على ما قامت به تلك الدراسات، في تناول الشواهد النحوية في كتاب سيبويه، لذا ربما جاز القول إنّ هذه الدراسة ليس لها دراسات سابقة تشترك معها بالفكرة والعرض لها.

هذا جهد بذلته، فما كان فيه من صواب فهو بتوفيق الله تعالى، وله الحمد أولاً وآخراً، وما كان فيه من زلل فمن نفسي، وحسبي أنّي توخّيت الصواب، وما توفّقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

وأخيراً يطيب لي بعد أن بلغت هذه الرسالة بعون الله نهايتها أن أتقدّم إلى الأستاذ الدكتور سمير استيئية بوافر شكري وصادق تقديري، وهو من تعهدني بالرعاية والتوجيه المستمرين، إذ كان لتوجيهاته القيمة الأثر البالغ في إخراج هذه الرسالة، فقد عجز لساني عن

شكره، فتركت شكره لله تعالى، وسألته أن يجزيه خير الجزاء، فلا يقطع عنا هذا العلم الذي جعله الله عز وجل أميناً عليه، حازياً له.

وأرى لزاماً عليّ أن أتقدم بوافر التقدير وعميق الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور قاسم المومني، والأستاذة الدكتورة مي يوسف، والأستاذ الدكتور عبدالكريم مجاهد، والأستاذة الدكتورة حليلة عميرة، لتفضلهم بتحمل عبء قراءة هذا العمل ومن ثم مناقشته، والذين أعددتهم بأن أستفيد من خبراتهم وتوجيهاتهم الكريمة، التي تساعدني في تخليص هذه الدراسة مما شابها من الخطل. فإنّ هذه الدراسة وصاحبها ليشرفان أيّما شرف بهذه الهيئة العلميّة المتميّزة، وبهذه الكوكبة من أفاضل العلماء وجهابذتهم، وإنّها لفي انتظار الخبير الذي يقوم خللها، ويصلح من شأنها.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى الدكتور مصطفى الحيادة، وإلى كلّ من أسدى إليّ يد العون والمساعدة في أثناء قيامي بإعداد هذه الرسالة، وأسأله تعالى أن يجعل ما قدّمه في ميزان حسناتهم.

والله الموفق

الباحثة

تمهيد

جهود علماء اللغة في دراسة الشواهد النحوية عند سيبويه

انكب علماء اللغة العربية، قديماً وحديثاً، على دراسة الشواهد في كتاب سيبويه، على نحو يصعب فيه استقصاء كل ما أُلّف في ذلك في هذه الوريقات، بيد أن هذا لا يحول دون عرض بعض تلك الجهود؛ لبيان كيفية تلقي العلماء قديماً وحديثاً لشواهد سيبويه، والمسار الذي سار عليه التأليف في ذلك.

أمّا علماء اللغة المتقدمون فقد كانت معظم مؤلفاتهم المتعلقة بالشواهد النحوية عند سيبويه، تركز على الشواهد الشعرية، دون غيرها، فألفوا في شرحها وتفسير ما فيها من مفردات، واهتموا بنسبة ما لم ينسب إلى قائله، وعمدوا إلى توجيه كل منها. ولعل ما وصل إلينا من تلك الشروحات أربعة كتب: كتاب "شرح أبيات سيبويه" لأبي جعفر النحاس (٣٣٧هـ)^(١)، وكتاب "شرح أبيات سيبويه" لابن السيرافي، يوسف بن الحسن بن المرزبان (٣٨٥هـ)^(٢)، وكتاب شرح شواهد سيبويه المسمى "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" للأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)^(٣)،

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، النحوي المصري، له مصنفات في القرآن، منها كتاب "الإعراب"، و"المعاني"، وفسر عشرة دواوين وأملاها. توفي بمصر لخمس خلون من ذي الحجة، سنة سبع وثلاثين ومائة. انظر ترجمته: الققطي، الوزير جمال الدين أبي الحسن بن علي. إنباه الرواة على أنباه النحاة. ط١. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦م. ١: ١٣٦. ١: ١٠٤. وانظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن بن عبدالله. معجم الأدباء. بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٨٠م. ٤: ٢٢٤.

(٢) يوسف بن الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي، ابن السيرافي شارح كتاب سيبويه، أخذ عن أبيه، وتصدر في مجلسه بعد موته، وكان عالماً بالنحو. انظر ترجمته: الققطي. إنباه الرواة ٤: ٦٧. وانظر: ياقوت الحموي. معجم الأدباء ٢٠: ٦٠.

(٣) أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم، عالم بالأدب واللغة، ولد في شنتمرية الغرب، ورحل إلى قرطبة، وكف بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية، كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. من كتبه «شرح الشعراء الستة»، و«شرح ديوان زهير بن أبي سلمى»، و«شرح ديوان طرفة ابن العبد» و«شرح ديوان علقمة الفحل» و«تحصيل عين الذهب» في شرح شواهد سيبويه، و«شرح ديوان الحماسة» وانظر: الققطي. إنباه الرواة ٤: ٦٥. وانظر: ياقوت الحموي. معجم الأدباء ٢٠: ٦٠. وانظر: السيوطي، الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. ط١. تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م. ٢: ٢٤٩.

وكتاب "شرح أبيات سيبويه والمفصل" لعفيف الدين الكوفي (٦٩٦هـ)^(١). تمكنت الباحثة من الاطلاع على الثلاثة الأولى^(٢)، ولا بأس في هذا المقام من عرض لمحة موجزة عن كل منها، على النحو الآتي.

"شرح أبيات سيبويه" لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ).

طبع كتاب "شرح أبيات سيبويه" طبعتين؛ إحداهما في حلب سنة ١٩٧٤م، بتحقيق الأستاذ أحمد خطاب، والأخرى سنة ١٩٨٦م، بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. وهو شرح موجز جدًا، مقسم إلى أبواب، عددها أربعة وتسعون. شكك في نسبته للنحاس غير باحث؛ فقد رأى زاهد في مقدمة تحقيقه أنّ النسخة التي وصلتنا هي إيجاز أحد تلامذة النحاس، أو أنه رواها عنه موجزة، وأنّ النسخة الأصلية مفقودة، وذلك بعد أن قابل بين النصوص المذكورة في النسخة التي بين أيدينا، وبين ما ورد عند البغدادي الذي نصّ في خزانته على اتخاذه كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس مصدرًا من مصادره^(٣) ونقله منه كثيرًا، فبعد أن قابل بين هذا

(١) ربيع بن محمد بن منصور عفيف الدين الكوفي، أديب من العلماء، شرح مقصورة ابن دريد. انظر: السيوطي. بنية الوعاة ٢: ١٦ / وانظر: الزركلي، خير الدين. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ط٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م. ٤: ١٥.

(٢) بحثت عن الكتاب الأخير في الشبكة المنكبوتية وتبين أنه حقق مرة واحدة سنة ١٩٨٣م، وكان في مجلدين، قدّم برسالة دكتوراه أعدها إبراهيم علي إبراهيم ركة، في كلية دار العلوم، في القاهرة. ولكن للأسف لم أتمكن من الاطلاع عليه. بيد أنني وجدت للكتاب عرضًا في كتاب الدكتور خالد عبدالكريم جمعة "شواهد الشعر في كتاب سيبويه" ط٢. مصر الحديثة: الدار الشرقية، ١٩٨٩م. ص ٩٦.

(٣) انظر: البغدادي، عبدالقادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ط٢. تحقيق: عبدالسلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م. ١: ١٩.

وذلك في غير موضوع وجد اختلافاً كثيراً، ونقصاً في النسخة المنسوبة للنحاس، مما جعله يرى أن النسخة المفصلة مفقودة^(١).

وكذلك رأى جمعة في كتابه "شواهد الشعر في كتاب سيبويه" أن ما بين أيدينا هو موجز مختصر من كتاب النحاس، وأما الكتاب نفسه فلا يزال في عداد الكتب المفقودة، وعرض أدلة تؤيد وجهة نظره، اعتمد في أحدها على الوصف الذي وُصف به الكتاب في كتب بعض التراجم، إذ لا يمكن أن يكون لهذا الكتاب الصغير؛ فقد وُصف بأنه شرح "لم يسبق إلى مثله"، وكل من جاء بعده استمد منه^(٢). واعتمد في آخر على النقص الذي وجدته في النسخة بعد مقارنتها مع ما ورد عند البغدادي. حتى وصل إلى أن النسخة المطبوعة ليست بكتاب ابن النحاس، وإنما هي نسخة مختصرة منه، بقلم ناسخ قليل التدقيق، كثير الزلل، خلط بين شواهد سيبويه والشواهد التي استخدمها النحاس نفسه في أثناء عرضه لشواهد سيبويه، بالإضافة إلى أخطاء في نسبة بعض الأبيات^(٣).

"شرح أبيات سيبويه" لابن السيرافي (٣٨٥ هـ).

طبع كتاب "شرح أبيات سيبويه" لأبي محمد السيرافي مرتين؛ أولهما في مصر سنة ١٩٧٤م، بتحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، والأخرى في دمشق، في سنتي ١٩٧٦م، ١٩٧٧م، بتحقيق الدكتور محمد علي سلطاني. ويقع في مجلدين، اهتم فيه السيرافي في أثناء شرحه للشواهد بمعنى البيت، وبيان موضع الاستشهاد فيه، ومناقشة ما فيه من وجوه إعرابية، وبيان صحة الآراء من خطئها مع الرد على من خطأ سيبويه، واهتم فيه أيضاً بالرواية ونسبة

(١) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. شرح أبيات سيبويه. ط١. تحقيق د. زهير غازي زاهد.

بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦م. ص ١٩.

(٢) القفطي. إنباه الرواة. ١: ٣٦.

(٣) انظر: جمعة. شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص ٨٧-٨٩.

الشواهد إلى قائلها، ومما يحمل على الاطمئنان إلى ما ينسبه إلى قائله، هو أنه كان يعرض أبياتاً من القصيدة التي اشتملت على الشاهد، قبله أو بعده، وفي ذلك دلالة على أن في نسبته للشاهد اعتمد على المظان التي اشتملت على شعر الشاعر. بيد أن الكتاب لم يشرح جميع شواهد الكتاب^(١)، ولم يعتمد في إيرادها للشواهد على ترتيب معين؛ كأن يعرضها حسب ورودها في الكتاب، أو حسب قوافيها، إنما كان يشرحها دون اتباع ترتيب معين أو تنسيق.

"تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" للأعلم

الشنتمري (٤٧٦هـ).

اشتهر كتاب تحصيل عين الذهب لصاحبه الأعلم الشنتمري باسم "شرح شواهد سيبويه"، وقد يكون أكمل شروح شواهد الكتاب التي وصلت إلينا؛ إذ شرح فيه ألفاً وسبعة وعشرين شاهداً. وحققه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، وطبع في دار الشؤون الثقافية العامة، ونشر قبل تحقيقه بهامش كتاب سيبويه في طبعة بولاق.

وقد صرح الأعلم بدواعي تأليفه هذا الكتاب، وحدد منهجه بالتأليف بقوله: "هذا كتاب أمر بتأليفه وتخليصه وتهذيبه المعتضد بالله... أمر باستخراج شواهد كتاب سيبويه أبي بشر عمرو ابن عثمان بن قنبر -رحمة الله عليه- وتخليصها منه، وجمعها في كتاب يخصها ويفصلها عنه مع تخليص معانيها، وتقريب مراميها، وتسهيل مطالعها ومراميها، وجلاء ما غمض منها وخفي من وجوه الاستشهادات فيها، ليقرب على الطالب تناول جملتها، ويسهل عليه حصر

(١) أحصى الدكتور جمعة عدد الأبيات التي شرحها السيرافي، إذ بلغت سبعمائة وتسعة عشر شاهداً، تبين له بعد دراستها أن منها أحد عشر شاهداً شرحها في مكانين، وأن منها ستة شواهد ليست من شواهد الكتاب، وبذلك يصبح عدد الشواهد التي شرحها السيرافي شاهدين وسبعمائة شاهد فحسب. انظر: جمعة. شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص ٨٠-٨٢.

عامتها... وألفته على رتبة وقوع الشواهد في الكتاب، وأسندت كل شاهد منها إلى بابه أولاً، ثم إلى شاعره إن كان معلوماً آخرأ: ووسمته بكتاب "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب"، ليكون اسمه مطابقاً لمعناه، وترجمته دالة على مغزاه^(١). ويلحظ من الكتاب أن الأعلام التزم بالمنهج الذي ذكره، فرتب الشواهد حسب ورودها في الكتاب، وكان حريصاً -كأبي محمد السيرافي- على نسبة الشواهد إلى قائلها، وبيان معاني مفرداتها، وموضع الاستشهاد فيها.

وأما دراسات علماء اللغة المحدثين فقد تجاوزت الشرح إلى الوصف، والنقد، وتوضيح المنهج، ولم تقتصر على الشواهد الشعرية، بل تناولت الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية، فعلى سبيل التمثيل لا الحصر، من المؤلفات التي تناولت الشواهد الشعرية عند سيبويه بالنقد، كتاب "شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد" لعبد العال سالم مكرم، عرض فيه شواهد المعلقات التي استشهد بها سيبويه، وبين ما مستها يد التغيير والتحريف لتتماشى ومتطلبات الصنعة النحوية، إذ أشار إلى أن سيبويه لم يذكر في كتابه إلا ثمانية شواهد فقط من المعلقات، وذكرها مخالفة للروايات المعروفة في دواوين الشعر وكتب الأدب، الأمر الذي دعا حسن موسى الشاعر للرد عليه في كتاب "اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية" لما رآه من مغالاة مكرم في مؤلفه حتى راح يتهم سيبويه بالتحريف والتزوير والغفلة.

ومن المؤلفات الحديثة، التي تناولت الشواهد الشعرية عند سيبويه بالوصف، كتاب "الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن" ليحيى بن محمد الحكمي،

(١) الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ط ١. تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان. بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢م. ص

وهو دراسة نحوية وصفية، تقوم على دراسة مقارنة للشواهد الشعرية المشتركة بين كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، فبعد أن حصر المؤلف الشواهد المشتركة بين الكتابين، قارن بينها من حيث نسبة الشاهد، واختلاف الرواية، وموضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به. وهناك أيضاً كتاب "شواهد الشعر في كتاب سيبويه" لخالء عبدالكريم جمعة، تناول فيه شواهد الشعر في كتاب سيبويه بالدرس والتحليل من نواح متعددة، أبرزها: أثر الرواة والعلماء في كتاب سيبويه، ومنهج صاحبه في معالجة قضايا النحو والصرف التي في شواهد الشعر، وموقفه من اللهجات، والروايات المختلفة للشواهد، والضرورة الشعرية. ومن الدراسات الوصفية أيضاً لشواهد سيبويه كتاب "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" لخديجة الحديثي، إذ عرضت في القسم الأول من مؤلفها ما يتصل بالشاهد عند سيبويه، فدرست شواهد الكتاب القرآنية والشعرية والنثرية، وبينت أهمية تلك الشواهد، ومدى اعتماد النحاة عليها.

أما المؤلفات الحديثة التي ركزت على دراسة المنهج في شواهد سيبويه، فمنها كتاب "منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه" لسليمان يوسف خاطر، بيّن فيه موقف سيبويه من القراءات، ومنهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، وردّ فيه على بعض علماء العربية من الباحثين المحدثين، الذين ذهبوا إلى أنّ سيبويه طعن في قراءات قرآنية، وبين أنّ ذلك لا يعدو أن يكون سوء فهم للكتاب، وعدم إدراك مقصود صاحبه في عباراته، وأنّ سيبويه التزم قولاً وفعلاً ومنهجاً بقوله في الكتاب: "القراءة لا تخالف، لأنّ القراءة سنة". ومن هذه الدراسات كتاب "منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها" لإدريس مقبول، أتبع فيه منهج الاستقراء في استخراج المتن القرآني، فعرض الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، وحاوّر من تحدث قبله عنها، منتقداً الآراء الشاذة في الموضوع، مجيباً عن تهمة طعن سيبويه ونقده للقراءات من خلال الوقوف على

مفاهيم دقيقة، وضح الفروق بينها، كالاختيار والترجيح وغيرها. وهناك أيضاً كتاب بعنوان "ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيويه" لمحمود الفجال، عرض فيه منهج استشهاد سيويه بالحديث والأثر، فبين أن سيويه استشهد بالحديث والأثر دون أن يعزو الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا الأثر إلى أصحاب رسول الله، وردّ على من رأى خلاف ذلك.

والمنتبع لتلك الدراسات المهمة بشواهد سيويه، يلحظ أن قسماً كبيراً منها ارتكز على الشواهد الشعرية فتناولها بالشرح والتفسير والتوجيه، ونسبة ما لم ينسب منها إلى أصحابها. وأن جزءاً منها ارتكز على الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية، فتناولها من حيث منهج سيويه في الاحتجاج بها، والرد على الخلافات التي أثيرت بين العلماء حول ذلك الموضوع. بيد أن جوانب دقيقة أخرى غابت عن بعض الدراسات، أو لما يصلها البحث بدراسة مستفيضة بعد، مثل الأمثال في كتاب سيويه باعتبارها من الشواهد النحوية التي اعتمد عليها سيويه في الكتاب، وهي إن ذكرت فإنما تذكر في ثنايا الدراسة العامة، أو في أبحاث في بضع وريقات. وما زال كتاب سيويه، على كثرة ما ألف فيه، معينا لا ينضب، يستنبط منه علماء الأمة من الصدر الأول وإلى يومنا هذا، دراسات وأحكاما لم يطلع عليها متقدم، ولا تنحصر لمؤخر، وفي ذلك يقول عزيمة في مقدمته لكتاب المقتضب: "وما زال كتاب سيويه على كثرة ما ألف بعده عظيم القدر، فلم تتغير بهجته، ولم تُخلق جدته، فهو كالدوحة الباسقة وغيره أغصان لها فروع، وكالنهر المتدفق يغذي فروعاً وجدوله"^(١).

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. بيروت: عالم الكتب، ٢٠١٠م. ١: ٨٧.

الفصل الأول

الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه

يعدّ النص القرآني النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، إذ لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنناً، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة^(١)، بقراءاته المختلفة؛ متواترة كانت أو شاذة، وفي ذلك يقول السيوطي (٩١١هـ): "أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه"^(٢).

وربما كان ابن جنبي (٣٩٢هـ) أكثر من أجاد القول في الدفاع عن الاحتجاج بشواذ القراءات في مقدمة كتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"؛ إذ بين أنّ ضعف الرواية لا يستدعي التوقف عن الأخذ بها، يقول: "فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلم يقصر عن وجه من الإعراب، داع إلى الفسحة والإسهاب، إلا أننا، وإن لم نقرأ في التلاوة به، مخافة الانتشار فيه، وتتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله بتقبله، وأراد العمل منا بموجبه، وأنه حبيب إليه ومرضي من القول لديه، نعم وأكثر ما فيه أن

(١) انظر: الأفغاني، سعيد. في أصول النحو. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٧م. ص ٢٨.

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في علم أصول النحو. ط ٣. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م. ص ٢٤.

يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابًا وأنهض قياسًا؛ إذ هما جميعًا مرويان مستندان إلى السلف رضي الله عنه. فإن كان قادمًا فيه، ومانعًا من الأخذ به، فليكون ما ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه حاله، فأما أن نتوقف عن الأخذ به لأن غيره أقوى منه، فلا^(١). يلحظ أن ابن جني دافع عن القراءات الشاذة من حيث العربية؛ فبين أن شذوذ روايتها لا يحملنا على ترك الاحتجاج بها في اللغة، وصرف النظر عنها.

هذا يعني أن القرآن الكريم، بقراءاته المختلفة، يُعدّ أفصح الكلام الذي يحتج به في اللغة، وقد احتج به في كتب الأصول عند علماء اللغة المتقدمين عامة، وعند سيبويه خاصة؛ إذ إن في الكتاب قدرًا كبيرًا من الشواهد القرآنية، بقراءتها المتواترة والشاذة، وقد بين سيبويه موقفه من القراءات بنص صريح، اعتُبر فيما بعد قاعدة عامة، وذلك قوله: "إلا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة السنّة"^(٢)، هذا يعني أن القراءة عنده سنة واجبة الاتباع، ولا يجوز مخالفتها، وغدا موقفه هذا قاعدة عامة لا تكاد كتب القراءات تخلو من النصّ عليها.

وفي بعض المواضع يرجح سيبويه بين قراءتين، كأن يصف إحداهما بأنها أجود^(٣)، لكنه لا يحكم على أي منها باللحن أو التخطئة مهما بلغ من ندرة اللغة التي وردت بها.

ولما كانت نظرة بعض العلماء المحدثين إلى الشواهد النحوية عند النحاة المتقدمين على وجه العموم، وعند سيبويه على وجه الخصوص، نظرة قائمة على الكم، فقد تنبهوا إلى أن عدد الشواهد الشعرية يفوق كثيرًا عدد الشواهد القرآنية، ثم بنوا على ذلك أحكامًا، منها قول

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ط ٢. تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار. د.م: دار سزكين للطباعة والنشر، ١٩٨٦م. مقدمة المصنف: ١: ٣٣.

(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. ط ٤. تحقيق: عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م. ١: ١٤٨.

(٣) انظر مثلاً: سيبويه. الكتاب. ١: ٨٢.

أحدهم: "كانت القاعدة النحوية توضع أولاً، استنباطاً من الشعر العربي في الغالب الكثير، ثم يأتي القرآن بعد ذلك في المرتبة الثانية أو الثالثة أو ما وراء ذلك من المراتب..."^(١)، وقول آخر عن كتاب سيبويه: "وفي هذا الكتاب - كما يقول أحد الدارسين - اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول، وتغافل نسبي عن آيات القرآن والشعر الإسلامي، ولقد أحصى ما فيه من آيات القرآن فلم تزد على ثلاثمائة آية، لم يتخذ معظمها مصدرًا للدراسة، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر، ثم تساق الآيات بعد ذلك، فكانما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد"^(٢)، وقد أشار عضيمة أيضاً إلى قلة عدد الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه مقارنة بالشواهد الشعرية فقال: "قلو قيس استشهاده بالقرآن باستشهاده بالشعر لوجدنا الشعر قد غلب عليه، واستبدَّ بجهد"^(٣).

وقد عدَّ بعض العلماء تلك الأحكام مجحفة بحق سيبويه، غير منصفة له، ممَّا دعاهم إلى البحث عن مسوِّغٍ لدحضها؛ فبعضهم أعاد قلة عدد الشواهد القرآنية مقارنة بالشواهد الشعرية عند سيبويه، إلى المنهج الذي اتبعه؛ فقد كان إذا كثرت الشواهد من القرآن الكريم على قاعدة ما، يستشهد ببعضها ثمَّ يعقب على ذلك بنحو قوله: "وهذا النحو كثير في القرآن"، أو "وهذا الضرب في القرآن كثير"، إذ ليس من غرض سيبويه الحصر والإحصاء، بل الاستشهاد وتبيين أساليب العرب في كلامها، وذلك يكفي فيه ذكر النماذج، وليس الأمر كذلك في الشعر؛ لأن القرآن الكريم يسهل فيه الاطلاع على مواطن الآيات المشابهة لما يذكر، أما الشواهد

(١) انظر: خاطر، سليمان بن يوسف. منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته وماخذ بعض المحدثين عليه. ط١. للرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٨م. ص ٢٢١. نقلاً عن كتاب الأنصاري، أحمد مكي. نظرية النحو القرآني. ط١. مكة المكرمة: دار القبلة، ١٩٨٣م. ص ١٤

(٢) عيد، محمد. الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث. د.ط. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٢م. ص ١٢٣.

(٣) عضيمة، محمد عبدالخالق. دراسات لأسلوب القرآن الكريم. ط١. مصر: مطبعة السعادة، د.ت. ١: ٦

الشعرية فلا بدّ من تتبعها؛ إذ لو ذكر نماذج قليلة منها وأشار إلى الباقي لما اهتدى الناس إليه، ولضاع كثير من الشواهد الشعرية التي لم يجدها الناس إلا عند سيبويه^(١). ونظر بعضهم إلى عدد الشواهد نظرة قائمة على النسبة والتناسب^(٢)، ليثبت أنّ نسبة احتجاج سيبويه بالشواهد القرآنية أكثر من نسبة احتجاجه بالشواهد الشعرية بالقياس إلى المجموع الكلي لكليهما؛ أي أنّ نسبة الشواهد الشعرية الواردة في الكتاب قياساً إلى ما جمع عن العرب من أشعار، تعد أقل من نسبة الشواهد القرآنية المذكورة قياساً إلى عدد آيات القرآن الكريم.

بيد أنّ هذه النظرة القائمة على الكم لم ترض بعض العلماء، فظهرت نظرة تأويلية تستند إلى النوع لا الكم، وتفسّر سبب قلة عدد شواهد القرآن مقارنة بالشواهد الشعرية، وهي أنّ سيبويه في تعديده النحوي كان يقعد لقاعدة عامة، شواهدا ماثلة في مختلف كلام العرب، وغالباً لم يكن يأتي بشاهد لتعميق قاعدة ما، بل كان يمثل عليها بمثال نثري، أمّا ما خرج عن القاعدة العامة فكان يلجأ إلى تحليله وتفسيره مستعيناً بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية، أي أنّ سيبويه كان يورد الشواهد حيثما يرد العدول، وأنّ تفسير كثرة عدد الشواهد الشعرية مقارنة بالشواهد القرآنية هو أنّ الخروج عن القاعدة في الشعر أكثر منه في القرآن، ومن ثمّ يمكن القول إنّ قلة عدد الشواهد القرآنية ليست مثلية أو مأخذاً على سيبويه، فيستدعي الأمر

(١) انظر: خاطر. منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم. ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) هذه الفكرة سمعتها من الدكتور حنا حداد في إحدى ندواته لطلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك، سنة ٢٠١٠م.

البحث عن تأويل، بل هي دليل على أن النصوص القرآنية يقل فيها الخروج على القاعدة العامة مقارنة مع النصوص الشعرية^(١).

وبعد دراسة الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه عمد البحث إلى تبني هذه النظرة، ومحاولة إثباتها؛ إذ تبين أن سيبويه لم يكن يأتي بالشاهد القرآني حيث يذكر القاعدة العامة المستقيمة ليعمقها أو يثبتها إلا نادراً، بل كان يأتي بالشاهد القرآني حيث يذكر قاعدة فرعية، أو حيث يحتاج إلى تفسير ما خرج على القاعدة العامة، أو الكلام غير المستقيم مع القاعدة الأصلية.

ولإثبات ذلك ارتأت الباحثة في عرضها للشواهد القرآنية في كتاب سيبويه أن تصنفها في مجموعات، كل مجموعة تمثل وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التصريف الإعرابي^(٢)، كالحذف والإضمار، والزيادة، والفصل والاعتراض، والقطع والوصل، والمطابقة وعدمها.

تجدر الإشارة إلى أن الشواهد القرآنية النحوية هي محل الدراسة، فلم نتناول الدراسة الشواهد القرآنية الصوتية أو الصرفية أو غيرها مما لا يقع ضمن الشواهد النحوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا بدّ من الإشارة إلى أن ليس كل شاهد من شواهد سيبويه القرآنية ينطوي على إشكال يلزم تفسيره وبيان الوجه فيه؛ فبعض الشواهد يأتي بها سيبويه للرد على بعض العلماء في تشبيههم آية بأخرى في الإعراب، وجعلها من باب واحد، وهو لا يرى بينهما وجهًا من الشبه، أو في توجيههم إعراب عبارة من كلام العرب أو بيت من الشعر.

(١) هذه الفكرة، أو هذا التأويل للدكتور عبد الحميد الأقطش، أشار إليه في إحدى ندواته لطلبة الدكتوراه، في جامعة اليرموك، ٢٠١١م.

(٢) انظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي. بيروت: مطابع دار القلم، ١٩٧٣م. ص ٢٩٢.

المبحث الأول

الحذف والإضمار

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية عامة، والعربية خاصة؛ إذ من خصائصها الأصيلة الميل إلى الإيجاز. وقد اهتمّ النحاة قديماً بهذه الظاهرة، وأخصّوا مواضعها، وأعطوا الأوجه الممكنة فيها، وفسّروا بعض العلل الكامنة وراءها، بيد أن حديثهم عنها كان موزعاً في أبواب مختلفة، دون أن يفرّدوا لها مؤلفاً خاصاً بها، كما هي الحال في جهود العلماء المحدثين؛ إذ شغلت هذه الظاهرة قسطاً كبيراً في حقل الدراسات اللغوية الحديثة، وألف فيها المحدثون العديد من المؤلفات.^(١)

والحذف في اللغة: القطع والإسقاط، جاء في الصحاح: "حَذَفَ الشَّيْءُ: إِسْقَاطُهُ. يُقَالُ: حَذَفْتُ مِنْ شَعْرِي وَمِنْ ذَنْبِ الدَّابَّةِ، أَي أَخَذْتُ... وَحَذَفْتُ رَأْسَهُ بِالسِّيفِ، إِذَا ضَرَبْتَهُ فَقَطَعْتُ مِنْهُ قِطْعَةً"^(٢). وفي لسان العرب: "حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ وَالْحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْرَ مِنْ ذَلِكَ... وَالْحَذْفُ الرَّمِيُّ عَنِ جَانِبِ وَالضَّرْبُ"^(٣).

(١) من تلك المؤلفات: كتاب "ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي" لطاهر سليمان حمودة، وهو كتاب منشور في الدار الجامعية في الإسكندرية، سنة ١٩٨٢م. ورسالة ماجستير بعنوان "ظاهرة الحذف في الجملة العربية" لأحمد فالح مطلق، في جامعة اليرموك سنة ١٩٨٥م. ورسالة ماجستير بعنوان "ظاهرة الحذف الاكتفائي في العربية" لعماد سعد فايز أبو حسن، في جامعة النجاح الوطنية، سنة ١٩٩٩م. ورسالة ماجستير بعنوان "حذف الاسم تركيبياً وأثراً في الدلالة" لسامي محمد صالح البدر، في جامعة اليرموك، سنة ١٩٩٩م. ورسالة ماجستير بعنوان "الحذف في بنية الكلمة العربية" لراضي الروبلي، في جامعة اليرموك، سنة ٢٠٠٨م.

(٢) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. ط١. تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتور محمد طريفي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م. [حذف] ٤: ٣٨.

(٣) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي. لسان العرب. ط٣. اعتنى بتصحيحها: أمين عبدالوهاب، ومحمد العبيدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م. [حذف] ٣: ٩٣.

والحذف في الاصطلاح كما عرفه الزركشي (٧٩٤هـ)^(١): "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"^(٢) فالحذف لا يقتصر على الكلمات فقط بل يمكن أن يقع في الحرف أو في الجملة أو في مادون الجملة.

وقد عبّر بعض النحاة المتقدمين عن الحذف بـ "الإضمار"^(٣)، إلا أن بعضهم تنبه إلى ضرورة التفريق بينهما، منهم ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)^(٤) الذي يقول: "الفاعل يضم ولا يحذف"^(٥)، وكذلك الزركشي، فقد اشترط في المضمّر بقاء أثر المقدر في اللفظ، في حين لا يشترط ذلك في المحذوف^(٦). هذا يعني أن الإضمار شيء، والحذف شيء آخر؛ فالإضمار هو الإخفاء والتغيب، كما جاء في اللسان: "أضمرتُ الشيء: أخفيتُه... وأضمرته الأرض: غيبتُه"^(٧) أي أن الشيء المضمّر شيء موجود أصلاً، وإنما غيّب وأخفي لغاية، فقد يسقط عنصر ما مع الاحتفاظ به في الذهن. وهذا يفسر كلام ابن مضاء في أن الفاعل يضم ولا

(١) بدر الدين أبو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها "الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة" و"التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح". انظر: الزركلي. الأعلام. ٦: ٦٠.

(٢) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن. قدمه وعلق عليه مصطفى عبدالقادر. دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠١م. ٣: ١١٥.

(٣) يقول أبو حيان: "وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذف إضماراً". أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط. ط١. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م. ١: ٣٤٦.

(٤) ابن مضاء القرطبي (٥١١ - ٥٩٢ هـ = ١١١٨ - ١١٩٦ م)، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس: عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر، مولده بقرطبة، وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة ٥٧٨ هـ، وتوفي بإشبيلية. انظر: الزركلي. الأعلام. ١: ١٤٢.

(٥) ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد اللخمي. الرد على النحاة. ط١. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م. ص ٢٨.

(٦) انظر: الزركشي. البرهان في علوم القرآن. ٣: ١١٥.

(٧) ابن منظور، لسان العرب. [ضم] ٤: ٤٩٢.

يحذف؛ أي أنّ الفاعل قد يسقط لفظاً من الجملة، ولكن يبقى محفوظاً ذهنياً، لاحتياج الجملة إليه.

ندرك مما تقدم أن لعلماء العربية المتقدمين أثراً كبيراً في رسم صورة واضحة عن الحذف. وقد أشار سيبويه إليه تحت باب أسماء "باب ما يكون في اللفظ من الأعراض". هذا يعني أن الحذف عارض في الكلام وأنّ الأصل وروده بغير حذف، إذ يقول: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"^(١)، ويبيّن في كتابه أنّ مواضع الحذف والإضمار متعددة؛ إذ لا تقتصر على باب معين من أبواب النحو، فلا نكاد نجد باباً من أبواب النحو إلا ودخل فيه الحذف، سواء أكان على مستوى الجملة أم على مستوى أجزاء الجملة. وهذا يتضح من خلال عرض الشواهد القرآنية الواردة في الكتاب وتحليلها على نحو ما يأتي:

المطلب الأول: حذف الحرف

اعتمد سيبويه على استقراء ما وراء النص في فهم النصوص القرآنية وتفسيرها، اعتماداً على أنّ النص ليس هو المنطوق أو المكتوب فقط، بل ما يمكن أن يفهم من المنطوق. وبما أنّ التوضيح جزء من النص فلا بدّ أن تؤخذ دلالة المنطوق بالاعتبار عند التقعيد، وهذا ما فعله سيبويه؛ فقد استشهد في غير موضع بنصوص قرآنية قدّر فيها محذوفاً - أملاه عليه فهمه للنص - وبنى عليها حكماً. ومن تلك النصوص ما قدّر المحذوف فيها حرفاً على نحو ما سيأتي:

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤.

الرقم	الشاهد القرآني	مكان وروده في الكتاب	المقريء	التأويل
١.	﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف ١٥٥]	٣٧ : ١	قراءة الجمهور	حذف "من"
٢.	﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون ٥٢]	١٢٦ : ٣	قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو	حذف اللام
٣.	﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن ١٨]	١٢٧ : ٣	جمهور القراء	حذف اللام
٤.	﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ﴾ [التوبة ٥٤]	١٤٦ : ٣	جمهور القراء	حذف اللام
٥.	﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرِ﴾ [القمر ١٠]	١٢٧ : ٣	جمهور القراء	حذف الباء
٦.	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [هود ٢٥]	١٢٧ : ٣	قراءة أبي عمرو، وابن كثير، والكسائي	حذف الباء
٧.	﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة ٢٨٢]	١٥٤ : ٣	جمهور القراء	حذف اللام
٨.	﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم ١٤]	١٥٤ : ٣	قراءة حمزة	حذف اللام
٩.	﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران ٨٠]	٥٢ : ٣	ابن عامر،	إضمار

	وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وخلف			
حذف "قي"	جمهور القراء	٢١٢:١	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ [٣٣]	١٠
حذف النون	نافع المدني	٥١٩:٣	﴿أَتَحَاجُونِي﴾ [الأنعام ٨٠]	١١
حذف النون	نافع المدني	٥١٩:٣	﴿فَبِمَ تَبَشِّرُونَ﴾ [الحجر ٥٤]	١٢

التحليل

استشهد سيبويه بالشاهد القرآني الأول في معرض حديثه عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعول كان في أصل استعماله مجرورًا بحرف جر، ولما حذف حرف الجر عمل الفعل به، فالاستعمال الجاري هو (اختار من القوم)، ثم نبّه على أنّ "ليس كل الفعل يفعل به هذا"^(١)، وقد أشار ابن هشام إلى أنّ هذا الفعل (اختار) هو من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولها الثاني بنفسها تارة، وبحرف جر تارة أخرى كفعل "استغفر"، و"أمر"^(٢). واستنادًا إلى ذلك يمكن القول إنّ استخدام الفعل "اختار" متعديًا بحرف الجر "من" هو الاستخدام الشائع، وإنّ ما جاء في المحكم العزيز من استخدام لذلك الفعل متعديًا بنفسه هو جزء من الرواسب اللغوية، وهذا ما دعا سيبويه للاستشهاد به، فلو جاء الاستخدام موافقًا للشائع لما ذُكر.

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٩.

(٢) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٤م، ص ٣٨٤.

واستشهد بالشواهد الثاني والثالث والرابع على جواز حذف حرف اللام من "أن" في جملة التحليل، هذا يعني أن الشاهد الثاني بمعنى "ولأن هذه أمتكم فاتقون"، والشاهد الثالث بمعنى "لأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا"^(١)، والشاهد الرابع بمعنى "إلا لأنهم كفروا"^(٢)، مع التنبيه على أن الشاهد الثاني بقراءة نافع^(٣)، وابن كثير^(٤)، وأبي عمرو^(٥). وفي الشاهد الثالث فتحت همزة "أن" عطفًا على قوله تعالى: "قل أوحى إلي أنه"^(٦).

واستشهد بالشاهدين الخامس والسادس على جواز حذف الباء من أني، فالرابع بمعنى "بأنّي مغلوب"، والخامس بمعنى "بأنّي لكم نذير"^(٧).

واستشهد بالشاهدين السابع والثامن على حذف اللام من "أن"، فالشاهد السادس بمعنى "لأن تضل"، والآخر بمعنى "ألأن كان ذا مالٍ وبينين؟" وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجرّ قد تحذف من "أن" كما حُذفت من "أن"، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلتُ ذاك حذر الشرّ، [أي لحذر الشر]. ويكون مجرورًا على التفسير الآخر، ومثل ذلك قولك: إنّما انقطع إليك أن تكرمهُ، أي: لأن تكرمهُ"^(٨). هذا يعني أن الأصل في "أن" و "أن" أن

(١) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٢٧

(٢) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٤٦.

(٣) نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثي، ولد سنة سبعين للهجرة، أحد القراء السبعة، إمام قراء المدينة المنورة. انظر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن أحمد. غاية النهاية في طبقات القراء. تحقيق برجستراسر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٣٢م. ٢: ٣٣٠-٣٣٣.

(٤) عبدالله بن كثير الداري، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، إمام أهل مكة في القراءة، وأحد القراء السبعة. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٤٤٣.

(٥) أبو عمرو بن العلاء زيان بن العلاء بن عمار التميمي المازني، أحد القراء السبعة المشهورين، شيخ الرواة وأستاذ جيله، (ت ١٥٤هـ). انظر: ابن الجزري. غاية النهاية ١: ٢٨٨ - ٢٩٠.

(٦) انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. بيروت: دار الشروق، ١٩٧١م. ص ٣٢٦.

(٧) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٢٧

(٨) سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٥٤.

تقتربنا بـ "لام" الجر في جملة التعليل، وأن ما جاء في الشواهد من حذف هو عدول عن الأصل، وهذا العدول هو الذي دفع سيبويه للاستشهاد بها.

وفي قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران ٧٩]، استشهد سيبويه بالشاهد التاسع على جواز إضمار "أن" ونصبها لما يليها، في قراءة ابن عامر^(١)، وعاصم^(٢)، وحمزة^(٣)، ويعقوب^(٤)، وخلف^(٥)، لتتمة الآية في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ فقد نصب هؤلاء القراء "يامركم" على إضمار "أن" بمعنى "وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا"^(٦). هذا يعني أن الأصل في نصب "يامركم" وجود "أن" الناصبة، وأن حذف "أن" عدول عن ذلك الأصل، فاستشهد سيبويه بتلك القراءة لما فيها من عدول.

(١) عبدالله بن عامر اليحصبي الحميري، ولد في قرية رحاب (في محافظة المفرق في الأردن)، سنة ثمان للهجرة، أحد القراء السبعة، إمام أهل الشام في القراءة. انظر ترجمته في: ابن الجزري. غاية النهاية. ١٩٣٢. ١: ٤٢٣-٤٢٥. وانظر: ابن مجاهد. أبو بكر أحمد بن موسى. السبعة في القراءات. تحقيق شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م. ص ٨٥.

(٢) أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، إمام الكوفة وأحد القراء السبعة، جمع بين الفصاحة والإتقان والتجويد، توفي سنة مائة وسبع وعشرين. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٣٤٦.

(٣) حمزة بن حبيب الزيات، أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين للهجرة، إمام أهل الكوفة، أحد القراء السبعة، توفي سنة مائة وست وخمسين للهجرة. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٢٦١-٢٦٣.

(٤) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي مولاهم، البصري أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرها. نسب إلى الحضرمي ولأه، فهو بصري مولداً ووفاء، توفي سنة ست وخمسين ومائة. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٢٦٣.

(٥) أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف الأسدي البغدادي البزاز، ولد سنة خمسين ومائة، أحد القراء العشرة، حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، كان ثقة كبيراً عالماً زاهداً عابداً، روي عنه أنه قال: أشكل عليّ باب في النحو فأنفقت ثمانين ألف درهم حتى حفظته ووعيته، توفي سنة تسع وعشرين ومائتين. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٢٧٢-٢٧٤.

(٦) انظر: البنا، أحمد بن محمد. إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات، ط ١. تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م. ١: ٤٨٣.

(٧) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٥٢.

واستشهد سيبويه بالشاهد العاشر على جواز حذف حرف الجر "في" على الاتساع، بقوله: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار...: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾"^(١)، أي مكر في الليل، وفي النهار. والاتساع "ضرب من الحذف"^(٢)، ويُسمى "التوسع"، وقد أُفرد له سيبويه حيزاً كبيراً في كتابه، وكذلك اعتنى به ابن جنى في آثاره عامة، وخصائصه خاصة، ويبيّن أنه كثير في العربية، بقوله: "وكيف تصرفت الحال فالإتساع فاش في جميع أجناس شجاعة العربية"^(٣) وبما أنّ الأصل وجود حرف الجر، فهذا يعني أنّ الاتساع تخطٍ وتجاوز للأصل، وبناء على ذلك ربما جاز القول في أنّ الاتساع تقنية لغوية تلجأ إليها العربية في تفسير العدول، ووجود هذا العدول في الشاهد العاشر هو سبب ذكر سيبويه له.

واستشهد سيبويه بالشاهدين الحادي عشر والثاني عشر على حذف حرف النون في قراءة نافع، كراهية تتابع الأمثال، إذ يقول: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذف نون الرفع، وذلك قولك: لَتَفْعَلُنَّ ذَاكَ أَوْ لَتَذْهَبُنَّ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استئقالاً،... وهم في ذا الموضع أشدّ استئقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا. بلغنا أنّ بعض القراء قرأ: "أتحاجوني" وكان يقرأ: "قيم تبشرون" وهي قراءة

(١) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢١٢.

(٢) ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو. تحقيق: عبدالحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢: ٢٥٥.

(٣) ابن جنى، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق: الشربيني شريفة. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨م. باب في فرق بين الحقيقة والمجاز. ٢: ٤٢٢.

أهل المدينة، وذلك لأنهم استنقلوا التضعيف.^(١) فالحذف في هذين الشاهدين هو حذف نون من نونين لا من ثلاثة، وفي ذلك عدول عن الأصل الذي يقتضي وجود النونين.

المطلب الثاني: حذف الاسم

استشهد سيبويه بنصوص قرآنية قدر فيها اسماً محذوفاً، وبعد دراسة تلك الشواهد تبين أن حذف الاسم فيها ليس له مواضع يطرد فيها، فتارة يكون الاسم المحذوف أحد ركني الجملة، وتارة أخرى يكون تكملة، على نحو ما يأتي:

الرقم	الشاهد القرآني	مكان وروده في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد ٢١]	١ : ١٤١	جمهور القراء	إضمار مبتدأ تقديره "أمري" أو خبر تقديره "أمثل"
٢.	﴿قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف ١٦٤]	١ : ٣٢٠	جمهور القراء	إضمار مبتدأ تقديره "موعظتنا"
٣.	﴿فَصَبِّرْ بِجَمِيلٍ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾ [يوسف ١٨]	١ : ٣٢١	جمهور القراء	إضمار مبتدأ تقديره "الأمر"
٤.	﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَثِيذٌ﴾	٣ : ١٢٥	قراءة ابن عامر،	إضمار مبتدأ

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥١٩ - ٥٢٠.

	تقديره "الأمر"	وحمزة، والكسائي		الكافرين ﴿ [الأفعال ١٨]	
٥.	إضمار مبتدأ تقديره "الأمر"	جمهور القراء	١٢٥ : ٣	﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ [الأفعال ١٤]	
٦.	إضمار مبتدأ تقديره "هم"	جمهور القراء	٤٣٥ : ١ ٤٤٠	﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء ٢٦]	
٧.	إضمار مبتدأ تقديره "هو"	قراءة روية	١٣٨ : ٢ ٢٨٦	﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة ٢٦]	
٨.	إضمار مبتدأ تقديره "أحد"	جمهور القراء	٣٤٥ : ٢	﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لِنَا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء ١٥٩]	
٩.	إضمار مبتدأ تقديره "هم"	جمهور القراء	٤٧ : ٣	﴿سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾ [الفتح ١٦]	
١٠.	إضمار مبتدأ تقديره "هو"	جمهور القراء	١٥٥ : ٣	﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [البقرة ٩٠]	
١١.	إضمار اسم "أن" تقديره "أنه"	جمهور القراء	١٦٦ : ٣	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه ٨٩]	
١٢.	إضمار اسم "أن"	جمهور القراء	١٦٣ : ٣	﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ	

تقديره "أنه"			لله رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ يونس [١٠]	
إضمار اسم "أن" تقديره "أنك"	جمهور القراء	١٦٣ : ٣	﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصفافات [١٠٤ - ١٠٥]	١٣
إضمار اسم "أن" تقديره "أنه"	جمهور القراء	١٦٦ : ٣	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل ٢٠]	١٤
إضمار اسم "أن" تقديره "أنهم"	جمهور القراء	١٦٦ : ٣	﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الحديد ٢٩]	١٥
إضمار اسم "أن" تقديره "أنه"	قراءة يعقوب، والحسن	١٦٣ : ٣	﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور ٦]	١٦
إضمار خبر لكن وتقديره "بر"	جمهور القراء	٢١٢ : ١	﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة ١٧٧]	١٧
حذف المفعول وتقديره "أحدًا"	جمهور القراء	١٨٤ : ٣، ١٨٨	﴿وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ أَيْمَانًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان ٢٤]	١٨
حذف المفعول وتقديره "أهل"	جمهور القراء	٢١٢ : ١	﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف [٨٢]	١٩
حذف المفعول،	جمهور القراء	٧٤ : ١	﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾	٢٠

وتقديره			والحافظاتِ والذاكرينَ اللهُ
"والحافظاتها"،			كثيراً والذاكراتِ﴿
"والذاكراته"			[الأحزاب ٣٥]

التحليل

في الجملة تتجلى إحدى خصائص العربية واللغات السامية عامة وهي الحذف، والجدول أعلاه يعرض شواهد قرآنية استشهد بها سيويوه حُذِفَ منها اسم، يمكن تصنيفها -بالنظر إلى موضع حذف الاسم- في مجموعتين؛ الأولى نصوص حذف منها أحد ركني الجملة، والأخرى نصوص حذف منها ما يمكن أن يسمى بـ "التكلمة"^(١). على نحو ما يأتي.

المجموعة الأولى

تضم هذه المجموعة الشواهد القرآنية التي حذف منها أحد ركني الجملة، وبعد دراستها تمكنت الباحثة من تقسيمها إلى قسمين: قسم يضم شواهد قرآنية أُضْمِرَ فيها أحد ركني الجملة الاسمية دون وجود نواسخ، وقسم آخر يضم شواهد قرآنية أُضْمِرَ فيها أحد ركني الجملة التي دخلت عليها إحدى النواسخ، على نحو ما يأتي:

القسم الأول: إضمار المبتدأ أو الخبر

يورد سيويوه شواهد قرآنية أُضْمِرَ فيها أحد ركني الجملة الاسمية استغناءً لعلم المخاطب بها، فالشاهد الأول أُضْمِرَ فيه اسم، وفيه وجهان؛ إما أن يكون المذكور "طاعة" هو المبتدأ،

(١) تسمى في كتب النحو بالفضلة، بيد أن الدكتور عبد الحميد الأقطش يفضل تسميتها بالتكلمة لما طرأ على اللفظ الأول من هبوط دلالي، وقد أشار إلى ذلك في إحدى ندواته لطلبة الدكتوراه في جامعة اليرموك، ٢٠١١م.

وخبره مضمر تقديره "أمثل"، وإما أن يكون المذكور "طاعة" هو الخبر، والمبتدأ مضمر تقديره "أمري"، وفي ذلك يقول سيبويه: "فإمّا أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره، كأنه قال: أمري طاعة [وقول معروف]، أو يكون أضمر الخبر، فقال: طاعةً وقولٌ معروفٌ أمثلٌ"^(١).

وفي الشاهد الثاني أضمر المبتدأ على تقدير "قالوا: موعظتنا معذرةً إلى ربكم" وقد قرّر سيبويه هذا المبتدأ على أساس فهمه للنص، ويظهر ذلك من قوله: "لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لم تعظون قومًا؟ قالوا: موعظتنا معذرةً إلى ربكم"^(٢). وتجدر الإشارة إلى أن حفصاً وحده قرأها بالنصب، وفي قراءته ثلاثة أوجه: الأول: أنها مفعول لأجله؛ أي وعظناهم لأجل المعذرة، والثاني: أنها منتصبه نصب المصدر بفعل مقدر من لفظها؛ أي نعتذر معذرةً، والثالث: أنها منتصبه انتصاب المفعول به؛ لأنّ المعذرة تتضمن كلاماً، والمفرد المتضمن لكلام إذا وقع بعد القول نُصِبَ نصب المفعول به^(٣).

أمّا الشاهد الثالث فقد أضمر فيه مبتدأ تقديره "الأمرُ صبرٌ جميلٌ" لأنّ الله تعالى يخبر فيها سيدنا يعقوب بصبر حاصل أو سيكون عند فقدان سيدنا يوسف^(٤). وكذلك أضمر في الشاهدين الرابع والخامس مبتدأ تقديره "الأمر" كأنه قيل: الأمر ذلكم، مع الإشارة إلى أنّ سيبويه ذكر قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي في الشاهد الأول؛ فهم يقرأون "موهن"، وأمّا حفص فيقرأها "موهنٌ كيدٌ" بتخفيف الهاء والإضافة^(٥).

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٤٦.

(٢) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣٢٠.

(٣) انظر: الدرويش، محي الدين. إعراب القرآن الكريم وبيانه. ط٧. دمشق: اليمامة، ودار ابن كثير، ١٩٩٩م. ٣: ٦٧.

(٤) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢١.

(٥) انظر: البنا. إتحاف فضلاء البشر. ٢: ٧٨.

وفي الشاهد السادس مبتدأ مضمّر يمكن تقديره على وجهين؛ الأول: على تقدير مذكور، نحو "بل الملائكةُ عبادٌ مكرمون"، والآخر: على تقدير ما لم يذكر، نحو "بل هم عبادٌ مكرمون".

وفي الشاهد السابع ذكر قراءة شاذة^(١) وهي رفع بعوضة، الأمر الذي دعاه إلى تقدير مبتدأ محذوف تقديره "هو" على أن تكون "ما" بمعنى الذي، فيحذف المبتدأ، أي الذي هو بعوضة، ويجوز أن تكون "ما" حرفاً فيضمّر المبتدأ وتقديره: مثلاً هو بعوضة^(٢).

وأما الشاهد الثامن فيقدّر فيه مبتدأ محذوف، على اعتبار أن "إن" نافية، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف، في محل رفع صفة لمبتدأ محذوف، وخبره جملة القسم المجاب بقوله "إلا ليؤمنن"^(٣)، وأشار سيبويه إلى المحذوف بقوله: "وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيت في حال كذا وكذا، وإنما يريد: ما منهم واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده"^(٤). وهذا حذف تقتضيه البلاغة لا التركيب النحوي.

وذكر سيبويه الشاهد التاسع في معرض حديثه عن "أو" وما يأتي بعدها، وأشار إلى جواز إضمار مبتدأ تقديره "هم" في قوله تعالى: "تقاتلونهم أو يسلمون"، بقوله: "إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أو هم يسلمون"^(٥).

واستشهد سيبويه بالشاهد العاشر على مبتدأ محذوف تقديره "هو" عند وقوع "أن يكفروا" في محل رفع، يقول: "وقال جلّ ذكره: **بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ** ثم قال: **أَنْ يَكْفُرُوا** على

(١) وهي قراءة رؤبة. انظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ١: ٦٤.
(٢) انظر: العكبري، أبوالبقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م. ١: ٢٦.
(٣) انظر: الدرويش، إعراب القرآن. ٢: ١٤٩.
(٤) سيبويه، الكتاب. ٢: ٣٤٥.
(٥) سيبويه، المرجع السابق. ٣: ٤٧.

التفسير، كأنه قيل له ما هو؟ فقال: هو أن يكفروا^(١) وتجدر الإشارة إلى أن "أن تكفروا" يمكن أن تقع في محل جر أيضاً؛ إذا قدرنا "ما" التي بعد "بئس" بمعنى "الذي"، وهي موصولة — اشتروا به أنفسهم"، و "أن يكفروا" بدل من الهاء، فيصير أيضاً في صلة ما، وتسمى "بئسما" في هذا الوجه مكتفية، لأن تقديرها: بئس الذي اشتروا به أنفسهم^(٢).

القسم الثاني: إضمار اسم الناسخ أو خبره

يضم هذا القسم شواهد نحوية قرآنية استشهد بها سيبويه أضمر فيها أحد ركني الجملة التي دخل عليها أحد النواسخ، فقد استشهد سيبويه في معرض حديثه عن إضمار الهاء أو الكاف مع "أن" المخففة بشواهد قرآنية عدة، منها النصوص من (١١ - ١٦) قدرها على الترتيب: "أنه لا يرجع إليهم"، "أنه الحمد لله"، "أنك قد صدقت الرويا يا إبراهيم"، أنه سيكون منكم، "أنهم لا يقدرون"، "أنه غضب". وهو بذلك يرى أن "أن" هي "أن" ولكنها مخففة عنها، وليس من فارق بينهما في العمل، ولأنّ المشددة تفيد التوكيد وتختص بالجملة الاسمية وتعمل فيها، فقد لجأ إلى تأويل مبتدأ محذوف في الشواهد المذكورة التي تحوي "أن" المخففة، وعدّ ما بعدها خبراً لذلك المحذوف، وهو ضمير الشأن، ليؤكد أن "أن" مخففة عن "أن"، بيد أن الباحثة تؤيد ما أشار إليه أبو المكارم من أن هذا تحريف؛ فهناك اختلاف بين الأداتين في الصوت والدلالة والوظيفة النحوية^(٣)؛ أي أنّ المشددة تفيد التوكيد وتختص بالجملة الاسمية، وتعمل فيها، بينما تدخل "أن" الساكنة على الأسماء والأفعال جميعاً، ولا تختص بأحدهما، ودليل دخولها على الفعل الشواهد (١١، ١٣، ١٤، ١٥)، ودليل دخولها على الاسم الشاهدان (١٢،

(١) سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٥٥.

(٢) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٥٥، ١٥٦ هامش رقم (٤).

(٣) انظر: أبو المكارم. أصول التفكير النحوي. ص ٣٣١.

(١٦) (١). فلولا الإقرار بوجود فرق بينهما لما اضطررنا إلى التحريف أو التأويل أو إعمال

الحيلة في سبيل تجيير النصوص وتصييرها ضمن قاعدة عامة مشتركة.

واستشهد سيبويه بالشاهد السابع عشر على إضمار خبر "لكن" على الاتساع، وأول ذلك

بقوله: "إنما هو: ولكن البرُّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخر"^(٢). فالشاهد في هذه الآية هو تقدير

مضاف محذوف جاء خبراً لـ "لكن"، وحذف المضاف جائز في العربية ومعهود؛ إذ يجوز أن

يُحذف ما عُلِمَ من مضاف أو مضاف إليه، وإن كان المحذوف المضاف، فالغالب أن يخلفه في

إعرابه المضاف إليه.

المجموعة الثانية

تضم هذه المجموعة شواهد قرآنية حذف منها اسمٌ، وهذا الاسم ليس بعمدة في النص،

بل هو تكملة، والشواهد من (١٨ - ٢٠) تشترك جميعها في أن المحذوف هو المفعول به. فقد

رأى سيبويه أن الشاهد الثامن عشر حذف منه المفعول به على تقدير "لا تطع أحداً من

هؤلاء"، وربما فهم من كلامه أن "أثماً"، و"كفوراً" هي صفات للمحذوف، بيد أن الباحثة ترى

أن من الأولى تحليل عناصر النص الموجودة، ومنح كل عنصر وظيفة نحوية، ثم في حال

تعذر ذلك يمكن اللجوء إلى التأويل، وترى الباحثة أن "أثماً" يمكن أن تقع مفعولاً، و"كفوراً"

معطوفة عليها، وبناء على ذلك لا يكون في النص محذوف، فلا نحتاج إلى تأويل.

أما الشاهد التاسع عشر فيشير إلى اهتمام سيبويه بالحديث عما سماه استعمال الفعل في

اللفظ لا في المعنى، بسبب الاتساع في الكلام، والإيجاز والاختصار، فقوله عز وجل "واسأل

(١) تجدر الإشارة إلى أن الشاهد (١٦) هو قراءة يعقوب والحسن، وأما نافع فقد قرأ: "أن غضب" بتخفيف "أن" وبعدها فعل ماضٍ، وقرأ باقي القراء بتشديد "أن" ونصب "غضب". انظر: البناء. إتحاف فضلاء البشر. ٢: ٢٩٣.

(٢) سيبويه. الكتاب. ١: ٢١٢.

القرية التي كنا فيها والعرير التي أقبلنا فيها" إنما أريد به: أهل القرية، فلما حُذِفَ المضاف تخفيفاً، وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف؛ لأنه صار في مكانه، فجرى مجراه؛ أي عمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل، على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى^(١). والقول في "العرير" كالقول في "القرية" سواء، والتقدير أصحاب العرير. وهناك من فسّر قوله تعالى تفسيراً ينفي وجود حذف، فقيل في المعنى: "واسأل القرية" وإن كانت جماداً، فأنت نبي الله، وهو ينطق الجماد لك؛ وعلى هذا فلا حاجة إلى إضمار^(٢). بيد أن الباحثة ترى أن إطلاق القرية على أهلها، والعرير على أصحابها، أمرٌ معهود، وهو من سعة اللغة العربية وكثرة تصرفها في الكلام.

واستشهد سيبويه بالشاهد العشرين من هذه المجموعة ليبيّن جواز حذف المفعول به وتركه لعلم المخاطب به، فيعمل الفعل أو ما يقوم مقامه بالذي يليه فقط استغناءً.

المطلب الثالث: حذف الفعل

استشهد سيبويه بنصوص قرآنية قتر فيها فعلاً محذوفاً، لما تقتضيه نظرية العامل؛ إذ إن وجود منصوب بلا عامل نصب يسبقه هو ما حمل سيبويه على تقدير عامل (فعل) محذوف، هذا يعني أن ما لا وجود له في الملفوظ أو المكتوب له أثر على ما هو موجود، حسب نظر سيبويه، على نحو ما يأتي:

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢١٢

(٢) انظر: القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان. ط ١. تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م. ١١: ٤٢٧.

الرقم	الشاهد القرآني	مكان وروده في الكتاب	المقراء	التأويل
١.	﴿بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيْفًا﴾ [البقرة [١٣٥]	٢٥٧ : ١	جمهور القرآء	فعل مضمر تقديره "تتبع"
٢.	﴿فَإِنَّمَا مِنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ﴾ [محمد [٤]	٣٣٦ : ١	جمهور القرآء	فعل مضمر تقديره "تمنّون"، و"تقدون"
٣.	﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾ [القيامة ٤]	٣٤٦ : ١	جمهور القرآء	فعل مضمر تقديره "تجمعها"
٤.	﴿وَحُورًا عِينًا﴾ [الواقعة ٢٢]	٩٥ : ١	قراءة أبي بن كعب	فعل مضمر تقديره "يُعطون" أو "يجازون"
٥.	﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرُ﴾ [القمر ١٠]	١٤٣ : ٣	قراءة عيسى	فعل مضمر تقديره "قال"
٦.	﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر ٣]	١٤٣ : ٣	جمهور القرآء	فعل مضمر تقديره : "قالوا"
٧.	﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء [١٧١]	٢٨٢ : ١	جمهور القرآء	فعل مضمر تقديره "انتوا"
٨.	﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّخْجُورًا﴾ [الفرقان ٢٢]	٣٢٦ : ١	جمهور القرآء	فعل مضمر تقديره "أحرّم"

التحليل

ذكر سيبويه الشاهد الأول في باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، فالنص على تقدير: بل نتبع ملة إبراهيم، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حيث قيل لهم "كونوا هودًا أو نصارى"^(١). فتعرب "ملة" مفعول به لفعل محذوف، ومنهم من يراها منصوبة على الإغراء بتقدير: الزموا^(٢).

وذكر سيبويه الشاهد الثاني في باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه، على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والتقدير: فإما تمنون منا وإما تقادون فداء^(٣). وأما قوله تعالى: "بلى قادرين" فهو على تقدير الفعل الذي أظهر في الآية السابقة، وهي قوله تعالى: "أحسب الإنسان أن نجوع عظامه"^(٤)، فكانه قال: بلى نجوع قادرين^(٤). وأما الشاهد الرابع وهو قوله تعالى: "وحورًا عينًا" بالنصب في قراءة أبي بن كعب، فقد ذكره سيبويه في معرض حديثه عن إضمار الفعل، والتقدير: يعطون أو يجازون حورًا عينًا^(٥)، وتجدد الإشارة إلى أنها قرئت بالرفع وبالخفض أيضًا، والحجة لمن رفع أنه قال: الحور لا يطاف بهن، فقطعهن من أول الكلام، وأضمر لهن رافعا معناه: وله مع ذلك حور عين. والحجة لمن خفض أنه أشركهن في الباء الداخلة في قوله: يطوف عليهم بكأس من معين وبحور عين، فقطعهن بالواو ولم يفرق بين أن يطاف به وبين أن يطوف بنفسه^(٦).

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٧.

(٢) انظر: الدرويش. إعراب القرآن. ١: ١٧٩.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٣٦.

(٤) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣٤٦.

(٥) انظر: العكبري. إملأ ما من به الرحمن. ٢: ٢٥٤.

(٦) انظر: ابن خالويه. الحجة. ص ٣١٣.

واستشهد سيبويه بالشاهدين الخامس والسادس على إضمار فعل القول؛ ففي الشاهد الخامس بقراءة عيسى جاءت الهمزة مكسورة في "إني"، وهذا ما دفع سيبويه إلى تأويل فعل قول مضمر. وفي الشاهد السادس قدّر سيبويه فعل قول مضمرًا، وأيد ذلك بالاستناد إلى قراءة أخرى، فقال: "كما قال عزّ وجلّ: "وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ" كأنه قال والله أعلم؛ قالوا ما نَعْبُدُهُمْ. ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا، ومثل ذلك كثيرٌ في القرآن" (١).

واستشهد سيبويه بالشاهد الثامن في موضع حديثه عما يحذف منه الفعل لكثرتة في كلام العرب، حتى صار بمنزلة المثل، فذكر هذا الشاهد لما انتصب فيه الاسم "خيرًا" على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وقال في تأويل إضمار الفعل: "لأنك حين قلت "انته" فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر" (٢). ثم ذكر رأي الخليل في ذلك وهو قوله: "كانك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمرٍ حين قال له: انته، فصار بدلًا من قوله: أنت خيرٌ لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك" (٣).

وفي الشاهد التاسع انتصب الاسم "حجرًا" على إضمار فعل، ومعنى حجرًا محجورًا أي حرامًا محرّمًا، فقد ورد في تفسير هذه الآية أن الملائكة تقول للكافرين: حرامًا محرّمًا عليكم الفلاح اليوم، أو حرامًا محرّمًا أن يُبشّرَ المجرمون بما يبشّر به المتقون، وأصل الحجر: المنع، ومنه يقال: حجر القاضي على فلان إذا منعه التصرف، ومنه سمي الحجر عند البيست

(١) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٤٣.

(٢) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٨٣.

(٣) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٨٣، ٢٨٤.

الحرام؛ لأنه يمنع الطواف أن يطوفوا فيه، وإنما يطاق من ورائه^(١). وقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد على ما يُنتصب على إضمار الفعل، يقول: "قوله جل ثناؤه ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ أي حرامًا محرماً، يريد به البراءة من الأمر، ويبعد عن نفسه أمراً، فكأنه قال: أحرم ذلك حراماً محرماً^(٢). هذا يعني أن "حجراً" مفعول مطلق لفعل محذوف، و"محجوراً" نعت، وجملة "حجراً محجوراً" مقول القول.

المطلب الرابع: حذف التركيب

يُقصد بحذف التركيب أن يذكر في النص بعض أجزاء الكلام ويحذف جزء منه، وقد ذكر سيبويه شواهد قرآنية على ذلك، على نحو ما يأتي.

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور ٢]	١٤٢ : ١	جمهور القراء	إضمار تركيب تقديره "في الفرائض"
٢	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة]	١٤٢ : ١	جمهور القراء	إضمار تركيب تقديره "فيما فرض"

(١) انظر: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. اعتنى به وخرج أحاديثه: محمد أنس مصطفى. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م. ٣: ٤٦٢.
(٢) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٦.

			[٣٨]	
إضمار تركيب تقديره "ومن القصص"	جمهور القراء	١٤٣:١	﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [محمد ١٥]	٣
حذف على الاتساع وتقدير المحذوف: "مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناقع والمنعوق به الذي لا يسمع	جمهور القراء	٢١٢:١	﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ [البقرة ١٧١]	٤
جواب شرط محذوف تقديره "لرأوا أمراً عظيماً"	قرأ الجمهور "فتحت "بتشديد التاء للمبالغة في الفتح . وقرأها عاصم وحمز، والكسائي وخلف بتخفيف التاء على أصل الفعل	١٠٣:٣	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفَتَّحَتْ أَبْوَابَهَا﴾ [الزمر ٧٣]	٥
جواب شرط محذوف تقديره	جمهور القراء	١٠٣:٣	﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يُرَوَّنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة	٦

			[١٦٥]	
"لرأوا أمرًا عظيمًا"	جمهور القراء	١٠٣:٣	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ﴾ [الأنعام ٢٧]	٧
جواب شرط محذوف تقديره "لرأيت أمرًا عظيمًا"				

التحليل

يرى أبو المكارم أنّ النصوص التي ذكرها النحاة شواهد على حذف التركيب اللغوي تكشف عن حقيقة بالغة الأهمية، وهي أنّ النحاة يخطون بين الحذف والتفسير، ويجعلون تفسير النص جزءًا لا يتجزأ من النص نفسه، ويحتمون لذلك مراعاته في تقنين القواعد وتطبيق أحكامها^(١). وهذا يظهر جليًا في تحليل الشواهد المذكورة.

يرى سيبويه أنّ الشواهد الثلاثة الأولى لم تبن على فعل، وإنما هي محمولة على الإضمار، فلما قال تعالى: "سورة أنزلناها وفرضناها" [النور ١] كأنه قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال: "فاجلدوا" فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع. وكذلك السارق والسارقة، كأنه قال: فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض الله عليكم. فأدخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث. وكذلك "مثل الجنة التي وعد المتقون" فإنما وضع (المثل) للحديث الذي بعده، فذكر أخبارًا وأحاديث، فكانه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقصُّ عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار^(٢).

(١) انظر: أبو المكارم. أصول التفكير النحوي. ص ٣٠٢.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٤٣.

إلا أنّ سيبويه بعد ذلك أشار إلى أنّ القراءة بالنصب في قوله تعالى: "والسارق والسارقة"، و"الزانية والزاني"^(١) أقوى في العربية، إلا أنّ العامّة أبّت إلا القراءة بالرفع^(٢). فاختار سيبويه رحمه الله النصب لأنّ الفعل بالأمر أولى، على تقدير "اقطعوا أيدي السارق والسارقة" و"اجلدوا الزانية والزاني" ولكنّ الباحثة ترى أنّ نصب الأسماء على إضمار فعل يفسره فعل مذكور، يدخلها ضمن ما يسمى بالاشتغال، وفي هذه الحالة لا يجوز أن تنتصب تلك الأسماء بإضمار فعل يفسره ما بعده، ويكون ذلك من باب الاشتغال؛ لأنّ كلا من الأفعال المذكورة "فاجلدوا"، "فاقطعوا" لا يصح أن تعمل في الاسم المتقدم؛ لجريانها مجرى فعل الشرط؛ لأنّ الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط، وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها^(٣).

وبناء على ذلك يعرب كل من "السارق" و"الزانية" مبتدأ لخبر محذوف تقديره "في الفرائض"، على حسب تقدير سيبويه، مع الإشارة إلى أنّ الرفع أجود عند بعض علماء النحو، [مثل الفراء والمبرد والزجاج] لأنّ المعنى: (الزانية والزاني مجلودان بحكم الله)^(٤).

وذكر سيبويه الشاهد الرابع من المجموعة في معرض حديثه عن الحذف عند العرب للعلم به، يقول: "ومثله في الاتساع قوله عز وجل: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾، فلم يشبّهوا بما ينعق، وإنما شبّهوا بالمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى"^(٥). فمثل الذين كفروا بالرسول كمثل الماشية مع الراعي، فهم لا يسمعون إلا مجرد الدعاء، كما أن الماشية تسمع نداء الراعي ولا

(١) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ١: ١٤٤ ما ذكره المحقق ممن قرأ بالنصب، في هامش رقم (١)، و (٢).

(٢) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ١: ١٤٤.

(٣) انظر: العكبري. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. ١: ١٧١.

(٤) انظر: مقبول. منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها. ص ٦٩.

(٥) سيبويه. الكتاب. ١: ٢١٢.

تَعْلَقُ، وهذا ما جاء في تفسير القرطبي (٦٧١هـ) : "ومثلك يا محمد ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به من البهائم التي لا تفهم ، فحذف لدلالة المعنى" (١).

ويرى سيبويه أنّ الشواهد الثلاثة الأخر حذف منها الجواب، ولما سأل الخليل عنها أجابه قائلاً: "إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامهم، لعلم المُخْبِر لأي شيء وُضِعَ هذا الكلام" (٢). ومن ذلك قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} [يس: ٤٥]، فالجواب لم يُذكَر، وتقديره: "أعرضوا"؛ بدليل سياق الآية التالية لها. وكقوله تعالى: {وَلَوْ أَن قُرْآنًا سِيرَتَ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى} [الرعد: ٣١]، التقدير: لكان هذا القرآن.

ومثل ذلك قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} [الزمر: ٧٣] لم يُذكَر الجواب إعظامًا وتفخيمًا؛ لأنّ وصف ما يجده المؤمنون عند دخولهم الجنة وصف لا يتناهى، إذ في الجنة ما لا عين رأت ولا خطر على قلب بشر، فيضيق الكلام عن وصفه، فحذف تفخيمًا وإعظامًا له، وكذلك في قوله تعالى: {ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب} [البقرة: ١٦٥] فلو يرى هؤلاء المشركون عند رؤيتهم العذاب لرأوا أمرًا عظيمًا ينزل بهم، أو أنها بمعنى: لو يرى الذين ظلموا في الدنيا عذاب الآخرة لعلموا حين يرونه أنّ القوة لله جميعًا وأنّ الله شديد العذاب. وقوله تعالى: {ولو ترى إذ وقفوا على النار} [الأنعام: ٢٧] أي لو ترى يا محمد هؤلاء المشركين إذ عرضوا على النار لرأيت أمرًا عظيمًا، تشيب لهوله الرؤوس. وهنا الإضمار أشدّ للوعيد (٣).

(١) القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٣: ٢٠.

(٢) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٠٣.

(٣) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٣: ٧.

بأية ما سبق يمكن القول إن الشواهد القرآنية المذكورة هي شواهد أوردها سيبويه في تفسيره لما خرج عن القاعدة العامة، قدر فيها محذوفاً أو مضمراً لتطرد مع القاعدة العامة. وهذا التقدير متأب من دافعين؛ أولهما وضع التفسير غير المنطوق في الاعتبار عند التقعيد، والآخر سيطرة نظرية العامل وما تقتضيه من حمل النحوي على تقدير محذوف، سواء أكان حرفاً، أم فعلاً، أم اسماً، أم تركيباً.

المبحث الثاني

الفصل والاعتراض

يبدو في ظاهرتي الفصل والاعتراض شيء من الخروج على النظام الأصلي للتضام بين أجزاء الجملة أو التركيب؛ إذ إن قطع الاتصال والتجاور بين عنصرين من عناصر التركيب أسلوب مخالف للأصل. وهذا ما سيُتضح عند تعريف كل منهما.

الفصل في اللغة هو الحاجز بين الشئين، وفصلت الشيء فانفصل، أي: قطعتة فانقطع. وعقد مفصل، أي: جعل بين كل لؤلؤتين خرزة^(١). وذكر ابن فارس (٣٩٥هـ) أن الفاء والصاد واللام كلمة تدل على تمييز الشيء من الشيء، وإيافته عنه^(٢).

وأما الفصل في الاصطلاح فعلى الرغم من استخدامه بكثرة في التراث النحوي، إلا أن النحويين المتقدمين لم يحددوا مضمونه، أو يوضحوا معالمه، إذ لم يفرّدوا له بابًا مخصوصًا، وإنما جاء الحديث عنه موزعًا بين أبواب النحو كـ باب العطف، وباب الإضافة، وباب النعت، وغيرها. لذا انبرى علماء اللغة المحدثون لتحديد مضمون هذا المصطلح، فقد عرفه أبو المكارم بأنه: "وجود فاصل من نوع خاص بين جزئي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه ألا يكون ذا اتصال بأحد جزئي الجملة عملاً، وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى"^(٣). وعرفه الجبالي بقوله: "هو الفصل بين

(١) انظر: ابن منظور. لسان العرب. [فصل] ١٠: ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) ابن فارس، أبو حنيفة أحمد، معجم مقاييس اللغة، ط ١. تحقيق عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م. [فصل] ٤: ٥٠٥.

(٣) أبو المكارم. أصول التفكير النحوي. ٣٣٩.

الشيئين المتلازمين، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، وغير ذلك^(١).
وأما جمعة فيرى أنّ الفصل في العربية هو "أن يرد لفظ أو أكثر بين جزئي التركيب، مما
يؤدي إلى تغيير نظام البناء في هذا التركيب، ويجيء هذا اللفظ لإفادة الكلام تقوية وتسيّدًا أو
تحسيناً"^(٢). ومن تلك التعريفات يمكن القول إن الفصل هو دخول عنصر بين متلازمين، قد
يكونان اسمين كالفاعل والمفعول، أو فعل ومطلوبه كالفاعل والفاعل، أو حرف وما دخل عليه
كالجار والمجرور، أو غيرها، فيقطع هذا العنصر ذلك الاتصال أو التجاور بينهما، مخالفاً
بذلك أصل التضام.

وأما الاعتراض، ففي اللغة يقال: اعترض الشيء، دون الشيء: أي حال دونه،
واعترض الشيء، أي صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر^(٣).

وفي الاصطلاح: أشار ابن فارس إليه بقوله: "إنّ من سنن العرب أن يعترض بين الكلام
وتمامه كلام، ولا يكون هذا المعترض (إلا مفيداً)"^(٤). وهو عند الزركشي (٧٩٤هـ): "أن يؤتى
في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى، بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفواته،
فيكون فاصلاً بين الكلام والكلامين لنكتة"^(٥).

(١) الجبالي، حمدي، الفصل النحوي ظواهره وعلله، مجلة جامعة النجاح للأبحاث. (العلوم الإنسانية). المجلد
١٣، العدد ١، ١٩٩٩م. الصفحات ٢٠١-٢٤٦. ص ٢٠٣

(٢) جمعة، حسين محمد. الفصل بين المتضاميين بمعمول المصدر المضاف. مجلة العلوم الإسلامية. العدد ٤
محرم ١٤٣١هـ. ٧-٦٢. ص ٧.

(٣) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. ط ١. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب
العلمية، ٢٠٠٣م. (عرض) ٣: ١٣١-١٣٢

(٤) ابن فارس، أبو الحسن أحمد. الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط ٢.
تحقيق: أحمد حسن بسنج، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م. ص ١٩٠.

(٥) الزركشي. البرهان في علوم القرآن. ٣: ٦٢.

ثم اصطلح على تسمية هذا المعترض - فيما بعد- بالجملة الاعتراضية^(١)، وجاء في التعريفات: "الاعتراض هو أن يأتي في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكته سوى رفع الإبهام"^(٢).

ومن تلك التعريفات نلاحظ أن الاعتراض يدور معناه حول دخول أو توسط جملة لا محل لها من الإعراب بين عنصرين متلازمين في نمط تركيبى، فيحول دخولها دون تحقيق مطلب التضام والتجاور. هذا يعني أن الاعتراض كالفصل؛ فكلاهما يرد في السياق فيقطع الاتصال والتجاور بين عنصرين من عناصره قبل تمام الفائدة على خلاف الأصل، إلا أن الاعتراض يكون جملة مستقلة لا محل لها من الإعراب، بينما الفصل يكون بما دون الجملة. فالدور الذي يقوم به كل من الفصل والاعتراض واحد، لذلك خلط بعض النحويين بينهما ورأوا أن لا فرق بينهما^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرتي الفصل والاعتراض قد تعاورتها كتب النحو والبلاغة، بيد أن كتب البلاغة كان اهتمامها متوجهاً صوب المعاني؛ فاهتمت بأغراض الاعتراض، ودلالته البيانية، في حين كان تركيز كتب النحو على الألفاظ؛ إذ اهتمت بمواضع الفصل والاعتراض، وأثرهما على الجملة من ناحية تركيبية. وقد عدا النحويون ظاهرتي الفصل والاعتراض من أساليب التأويل النحوي في تحليلهم للنصوص المخالفة للقاعدة؛ لما فيهما من خروج على النظام الأصلي للتضام بين أجزاء الجملة أو التركيب، وقد ذكر سيبويه شواهد قرآنية على ذلك، تظهر في الجدول الآتي:

(١) انظر: مباركي، عبدالله بن عبده أحمد. الاعتراض في القرآن الكريم، مواقعه ودلالاته في التفسير. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ. ص ٥٩.

(٢) الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد. التعريفات. ط ١. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م. ص ٥٣.

(٣) انظر: الجبالي، حمدي. الفصل النحوي ظواهره وعلله. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٣. العدد ١. ١٩٩٩م. ٢٠١-٢٤٦. ص ٢٠٣.

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام ٩٦]	١: ١٧٤، ٣٥٦	قراءة جمهور السبعة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي "وَجَعَلُ"	الفصل بين أجزاء العطف أدى إلى إضمار فعل
٢.	﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم ٤٧]	١: ١٧٥	جمهور القراء	الفصل بين اسم الفاعل "مخلف" ومفعوله الأول بالمعنى "رسله"، بالمفعول الثاني "وعده"
٣.	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزِفُونَ﴾ [الصفافات ٤٧]	٢: ٢٩٩	جمهور القراء	الفصل بين "لا" واسمها بجار ومجرور
٤.	﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون ٣٥]	٣: ١٣٢	جمهور القراء	الفصل بين "أن" وخبرها بفواصل طويلة، دفع إلى تكرار الناسخ
٥.	﴿وَيَذُرَى الَّذِينَ أوتُوا الْعِلْمَ	٢: ٣٨٧،	جمهور القراء	الفصل بين الفعل

ومفعوله بالضمير "هو"		٣٩٠	الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴿سبأ ٦﴾	
الفصل بين الفعل ومفعوله بالضمير "هو"	جمهور القراء، وقرأ حمزة فقط "ولا تحسين"	٣٩١ : ٢	﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران ١٨٠]	٦.
الفصل بين الفعل ومفعوله بالضمير "أنا"	جمهور القراء	٣٩٢ : ٢	﴿إِن تَرَىٰ أَنَا أَوْلَىٰ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف ٣٩]	٧.
الفصل بين الفعل ومفعوله الثاني بالضمير "هو"	جمهور القراء	٣٩٢ : ٢	﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل ٢٠]	٨.
اشترط النحاة البصريون لصحة عطف الظاهر "ربك" على ضمير الرفع المستتر في "أذهب" بلا قبح أن يفصل بينها بالضمير المنفصل	جمهور القراء	٣٧٨ : ٢	﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة ٢٤]	٩.

"أنت"				
<p>اشترط النحاة البصريون لصحة عطف الظاهر "زوجك" على ضمير الرفع المستتر في "اسكن" بلا قيح أن يفصل بينها بالضمير المنفصل "أنت"</p>	جمهور القراء	٢ : ٣٧٨	<p>﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة ٣٥]</p>	١٠
<p>اشترط النحاة البصريون لصحة عطف الظاهر "آبائنا" على ضمير الرفع المتصل "نا" بلا قيح أن يفصل بينها بـ "لا" النافية</p>	جمهور القراء	٢ : ٣٧٩	<p>﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا﴾ [الأنعام ١٤٨]</p>	١١
<p>الفصل بين الجار والمجرور بـ "ما" الزائدة</p>	جمهور القراء	١ : ١٨٠ ، ٤ : ٢٢١	<p>﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء ١٥٥]</p>	١٢

التحليل

يظهر من الشاهد الأول أنّ الفصل وقع بين أجزاء العطف؛ فقد استشهد سيبويه بقراءة جمهور السبعة في الشاهد الأول، إذ أضيف فيها اسم الفاعل "جاعل" إلى "الليل" الذي هو مفعول به أول للفعل جعل، ولما جاء الفعل "جعل" على صيغة اسم الفاعل "جاعل"، أضيف إلى مفعوله الأول بالمعنى "الليل"، وصار مفعوله الثاني "سكنًا" منصوبًا على الحال. ومن المعلوم أنّ "الشمس" و "القمر" معطوفان على "الليل" في أصل الوضع، لكن لما فصل بين أجزاء العطف بالحال "سكنًا" كان النصب أقوى من الجر في "الشمس" و "القمر" على إضمار فعل محذوف يقره الموجود "جعل". فالفصل بين أجزاء العطف جعل النصب أقوى، وذلك أنك لا تفصل بين الجار وما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى^(١).

أمّا الشاهد الثاني فالأصل فيه "مخلف رسله وعده" لأنّ "مخلف" اسم فاعل، و"رساله" مفعول به أول لمخلف (بالمعنى)، و "وعده" مفعول به ثان، ولكن أضيف المفعول به الثاني إلى اسم الفاعل، ففصل بينه وبين مفعوله الأول (رساله) وتقدم عليه، لأهميته وإيدانًا من الله بأنه لا يخلف الوعد أصلًا^(٢).

أمّا الشاهد الثالث فقد ذكره سيبويه في معرض حديثه عن الفصل بين "لا" واسمها، إذ يقول: "واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو، لم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية؛ لأنه جعل جواب (أذا عندك أم ذاك) ولم تجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة ليس؛ وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت، لا تفصل؛ لأنها ليست بفعل، فمما فصل بينه وبين (لا)

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ١٧٥.

(٢) انظر: الدرويش. إعراب القرآن. ٤: ١٦٦.

بحشو قوله جل ثناؤه: "لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفون"^(١). هنا يشير سيبويه إلى أن "لا" النافية للجنس لا تعمل بالفصل وإن كان الفاصل خبرها كما في الشاهد، وعدّ سيبويه ما يفصل بينها وبين اسمها حشواً. وهنا لا بدّ من وقفين؛ أولهما موقف النحاة من ذلك الفصل؛ فقد منع النحويون أن يفصل بين "لا" واسمها، نحو: لا في الدار رجلٌ، وأوجبوا حينئذٍ تكرارها؛ لكونها ملغاة، وأن ما بعدها مرتفع على أنه مبتدأ^(٢)،

خلافًا للمبرد فإنه لا يلزم التكرار عنده^(٣). وفي ذلك الشاهد خروج على أصل التضام الذي أوجبه النحاة بين "لا" النافية واسمها، بسبب اعتراض الخبر بينهما، وهذا الخروج هو الذي أوّل به النحاة إلغاء عمل "لا"، وتكرارها في الشاهد. وما من شك في أن مثل هذا الفصل يكون قلماً في موضعه من الكلام؛ فيجعله مثيراً للتفكير، ولافتاً للانتباه؛ فربما تقدم الظرف "فيها" من الفصل بين "لا" واسمها "غول"، للفت الانتباه إلى أن خمرة الآخرة ليست كغيرها من الخمور التي تغتال العقل، فقوله تعالى: "لا فيها غول" بتقديم الظرف "فيها" إشارة إلى حتمية وجود الغول في الخمور الأخرى، وبالمقابل انعدام وجوده في خمرة الآخرة.

وأما الوقفة الأخرى فتتعلق بلفظ "الحشو" في قول سيبويه -السالف الذكر-: "فما فصل بينه وبين لا بحشو قوله جل ثناؤه: "لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون"، فقد يوحي استخدام سيبويه لهذه اللفظة، في معرض حديثه على شاهد قرآني، بجانب سلبي، أو ربما عدّ مأخذاً على سيبويه، لاقتران لفظ "الحشو"، في الغالب، بمعنى ما كان لفظه زائداً على أصل المعنى من غير أن تحمل الزيادة فائدة. وتعالى كلام الله عز وجل بأن يوصف بحشو علواً كبيراً، لذا

(١) سيبويه. الكتاب. ٢: ٢٩٩.

(٢) انظر: المبرد. المقتضب. ٤: ٣٨٢. وانظر: الجبالي، حمدي. الفصل النحوي ظواهره وعلله. مجلة

جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد ١٣، العدد ١. ١٩٩٩م. ٢٠١-٢٤٦. صفحة ٢٠٨.

(٣) وانظر: عليوي، سعد حسن. الفصل بين أجزاء الجملة العربية. مجلة جامعة بابل (العلوم الانسانية) المجلد

١٩. العدد ٣. ٢٠١١م. ٢٨٤-٣٠٢. ص ٢٨٧.

يغلب على ظنّ الباحثة أنّه لو أشار سيبويه إلى ذلك الفاصل بين "لا" واسمها في الشاهد القرآني بلفظ غير الذي استخدمه لكان خيراً، بالإضافة إلى أنّ الفاصل في الشاهد وقع خيراً، والخبر - كما هو معلوم - عمدة لا يستغنى عنه في التركيب، فلا يكون حشواً على الإطلاق. وفي الشاهد الرابع تكرر الحرف الناسخ "أنكم" لطول الفصل، إذ يرى سيبويه أنّ المعنى "أبعدكم أنكم مخرجون إذا متّم" ^(١) فلما طال الفاصل بين "أنّ" وخبرها "مخرجون" كرر الناسخ للنص على الربط.

وذكر سيبويه الشاهدين الخامس والسادس في معرض حديثه عن الفصل بضمير الرفع بين الفعل ومعموله، ونبّه على أنّ ما كان فصلاً من ضمائر الرفع لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر ضمير الرفع. ففي الشاهد الخامس فصل الضمير "هو" بين الفعل "يرى" ومفعوله الثاني "الحقّ" دون أن يغيّر في حركته. وكذلك فصل الضمير "هو" في الشاهد السادس بين الفعل "حسب" ومفعوله الثاني "خيراً" دون أن يغيّر في حركته، مع الإشارة إلى حذف المفعول الأول اجتزاءً بعلم المخاطب به وهو البخل، فالنص على تقدير: لا يحسبنّ الذين يبخلون البخل [هو] خيراً لهم. أمّا الشاهدين السابع والثامن فقد استشهد بهما سيبويه للإشارة إلى أنّ ضمير الرفع فيهما (أنا، هو) قد يكون فصلاً وصفة، لا فصلاً فقط كما في الشاهدين السابقين. وربما قصد بالصفة أن يكون الضمير "أنا" في الشاهد السادس توكيداً للياء المحذوفة بسبب الجزم في "ترن" ^(٢)، وكذلك الضمير "هو" في الشاهد الثامن، فضلاً عن كونه فصلاً بين الفعل "تجدوه" ومفعوله الثاني "خيراً" فقد جاز أن يكون توكيداً للضمير المتصل

(١) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٣٢ - ١٣٣.

(٢) انظر: الدرويش. [عرب القرآن. ٤: ٤٩٤.

(الهاء) في "تجدوه"، مع التنبيه على عدم جواز كونه بدلًا منه؛ لأنه لو كان كذلك لوجب المطابقة فقيل "إياه"^(١).

وأما الشواهد (٩_١١) فقد اشترط البصريون لصحة عطف الظاهر على ضمير الرفع المتصل أو المستتر بلا قبح أن يفصل بينها أحد ثلاثة أمور^(٢)، وهي: الضمير المنفصل كما في الشاهدين (٩، ١٠) وكقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء ٥٤]، أو المفعول، كقوله تعالى: ﴿جَنَاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد ٢٣]، أو "لا" النافية، كما في الشاهد الحادي عشر.

وفي الشاهد الثاني عشر فصل بين الجار والمجرور بـ "ما"، وقد أكد النحاة أن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، وألحوا على أنه كلما ازداد الجزء ان اتصالا امتنع الفصل بينهما^(٣)، فمنع جمهورهم الفصل بين حرف الجر ومجروره، ووصفوه بالقبح^(٤)، والفحش^(٥)، وبأنه خبيث^(٦)، لكنهم جوزوا ذلك في حالات محددة منها الفصل بـ "لا" الزائدة، نحو: غضبت من لا شيء^(٧)، والفصل بـ "ما" الزائدة، كما في الشاهد، وعدوا هذا النوع من الفصل جائزاً

(١) انظر: الدرويش، المرجع السابق، ٨: ١٢٠.

(٢) انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. التكت الحسان في شرح غاية الإحسان. ط١. تحقيق: د. عبدالحسين الفنلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م. ١٢٩_١٣٠. وانظر: الجبالي. الفصل النحوي ظواهره وعلله. ٢٢٩.

(٣) انظر: الجبالي. الفصل النحوي ظواهره وعلله. ٢٢٤.

(٤) وفي ذلك يقول سيوييه: "كما أنه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحاً". الكتاب، ٣: ٥٠٢.

(٥) انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م. ٣: ٢٣.

(٦) انظر: سيوييه. الكتاب، ٢: ١٢٤.

(٧) انظر: السيوطي، جلال الدين. معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع. ط٢. تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م. ٢: ٢٠٢.

غير مستكره^(١). يقول سيبويه: "وأما قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ فإنما جاء لأنه ليس لـ "ما" معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد، فمن ثمّ جاز ذلك، إذ لم تُرد به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عاملًا. ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فعلًا لم يجز"^(٢).

بأية ما سبق يمكن القول إنّ الشواهد القرآنية التي أوردها سيبويه في هذا المبحث تمثل شواهد على ما خرج عن القاعدة العامة؛ لأنّ ظاهرتي الفصل والاعتراض هما في حقيقة الأمر خروج عن النظام الأصلي للتضام بين أجزاء الجملة أو التركيب، وقد عدّهما النحويون من أساليب التأويل النحوي لما خرج على الأصل، لكنّهم، غالبًا، لم يهتموا بالعلّة التي أدت إلى هذا الخروج، وكان جلّ اهتمامهم متجهًا صوب تحديد موضعه، على عكس البلاغيين الذين ركّزوا على بيان العلة، إذ ما من شك في أنّ التركيب الوارد فاصلًا أو معترضًا يثير الانتباه إلى شيء يريده المتكلم، شأنه في ذلك شأن التقديم للأهمية.

(١) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. ط. ١. سر صناعة الإعراب. تحقيق: د. حسن هندأوي. دمشق: دار

العلم، ١٩٨٥ م. ١: ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) سيبويه. الكتاب. ١: ١٨٠-١٨١.

المبحث الثالث

القطع والوصل

لجأ النحاة إلى تأويل التراكيب، التي تخالف ما قبلها فيما يقتضيه، بأسلوب القطع. والقطع في اللغة: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فُضلاً، وتقاطع الشيء: بان بعضه من بعض، وقطع الشيء: فصل بعضه عن بعضه الآخر^(١). وأما الوصل لغة، فيقال: وصَلت الشيء وصلاً وصلةً، واتَّصل الشيء بالشيء: لم ينقطع^(٢).

وأما القطع في مفهوم النحويين، فهو ظاهرة تعني المغايرة، وأكثر ما يكون في أمرين: في النعت والعطف بالواو. وقد جاء عند السامرائي أن القطع ظاهرة في العربية جذيرة بالالتفات إليها، وتعني مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب؛ وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوباً ونعته مرفوعاً، وقد يكون مجروراً فيقع نعته مرفوعاً أو منصوباً، نحو: مررت بمحمد الكريم أو الكريم^(٣). هذا يعني أن القطع تغيير الحركة التي ينبغي أن يكون عليها التابع؛ إذ إن الأصل في الصفة (النعت) أن يتبع الموصوف بالإعراب، والأصل في العطف بالواو أن يتبع المعطوف بالواو ما قبله بالحركة الإعرابية، فما جاء على هذا الأصل عدّ وصلًا، وما خالف الأصل عدّ قطعاً. بيد أن هذه الظاهرة أصبحت

(١) انظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، ط ١، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م. [قلمح] ١: ١٥٩. وانظر: ابن منظور: لسان العرب. [قلمح] ٨: ٣٢٩.

(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب. [وصل]. ١١: ٧٢٦.

(٣) انظر: السامرائي، فاضل صالح. ظاهرة القطع في العربية. مجلة كلية الآداب العراقية. العدد ٣٧، سنة ١٩٩٠. الصفحات ٣٥-٤٥. ص ٣٥.

من الأساليب المهجورة في اللغة، فقد اختفت من التعبير منذ زمن بعيد- كما يرى السامرائي-
(١).

ولما عُدَّ القطع خروجاً على الأصل، كان لا بدَّ له من علة؛ لأنَّ سير التركيب على الأصل في السياق النحوي أمرٌ مهم، وليس بالشيء الهين الذي تستباح مخالفته ما لم تكن فائدة تُجتنى من وراء المخالفة، ولعلَّ إعراض المتكلم عن الاتباع والوصل واستعماله للقطع، فيه لفت للمتلقي، وإثارة لانتباهه، وإبراز لمعنى لا يظهر بصورة واضحة في حالة عدم القطع، كما في قطع النعت عن الوصفية لإظهار المدح أو الذمَّ أو الترحم.

وقد لجأ النحاة إلى تأويل التراكيب، التي تخالف ما قبلها فيما يقتضيه، بأسلوب القطع والوصل؛ فإن جاء اللفظ موافقاً لما يقتضيه السابق عُدَّ ذلك وصلاً ولا خلاف فيه، وبالمقابل إن جاء مخالفاً لما يقتضيه السابق عُدَّ قطعاً، واستدعى من النحاة تأويلاً وتحليلاً، لينتفى عن النص التناقض أو الاضطراب. وقد لجأ سيبويه إلى تأويل ما جاء من الشواهد القرآنية على النحو التالي:

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة ١]	٦٣ : ٢	قراءة زيد بن علي	قطع "رب" عن النعت، ونصبها على تقدير فعل "أحمد"

(١) انظر: السامرائي. المرجع السابق. ص ٣٥.

٢.	﴿وَأْمُرْ أَتَةَ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد ٤]	٧٠ : ٢	قراءة عاصم	قطع "حمالة" عن النعته، ونصبها على تقدير فعل "أذم"
٣.	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة ٦٩]	١٥٥ : ٢	جمهور القراء	تقديم وتأخير
٤.	﴿لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء ١٦٢]	١ : ١٨٣ ، ٢ : ٦٣	جمهور القراء	نصب "المقيمين" على المدح
٥.	﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ	٦٣ : ٢	جمهور القراء	نصب "الصابرين" على المدح

			السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴿البقرة ١٧٧﴾
رفع "رسوله" على الابتداء	جمهور القراء	١: ٢٣٨، ٢:	٦. ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة ٣]
رفع "وحور" على تقدير خبر "لهم فيها"	رفعها جمهور القراء، وجرها حمزة والكسائي.	١: ١٧٢	٧. ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٍ عِينٍ﴾ [الواقعة ٢١، ٢٢]
رفع الفعل "يامركم" على القطع والاستئناف	قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وخلف بنصب "يامركم" وقرأ الباقيون برفعها	٣: ٥٢	٨. ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبِّيبِينَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران ٧٩ - ٨٠]
رفع الفعل "تقر"	جمهور القراء	٣: ٥٣	٩. ﴿النَّبِيِّنَ لَكُمْ وَتَقْرُ فِي

على القطع والاستئناف			النَّارِ حَامٍ ﴿ [الحج ٥]	
رفع الفعل "تكفر" على القطع والاستئناف	قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وأبي بكر عن عاصم	٩٠ : ٣	﴿وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوْتَرُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَتُكْفَرُ عَنكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة ٢٧١]	١٠
رفعت "طائفة" على القطع والاستئناف	جمهور القراء	٩٠ : ١	﴿يَعْنَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةً قَدْ أَهْمَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران ١٥٤]	١١
قُطِعَ الفعل "فتصبح" وارتفع لإثبات الإخضرار	جمهور القراء	٤٠ : ٣	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضِرَةً﴾ [الحج ٦٣]	١٢
ارتفع الفعل "فيتعلمون" لعطفه على "كفروا"	جمهور القراء	٣٨ : ٣	﴿فَلَا تُكْفِرُوا فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة ١٠٢]	١٣
ليس "يكون" جواب "كن" وإنما هو كلام مستأنف، فارفع.	جمهور القراء	٣٨ : ٣	﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل ٤٠، يس ٨٢]	١٤
ارتفع الفعل لأنه	جمهور القراء	٦٩ : ٣	﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾	١٥

مبنى على مبتدأ			[المائدة ٩٥]	
ارتفع الفعل لأنه مبنى على مبتدأ	جمهور القراء	٦٩ : ٣	﴿وَمَنْ يُؤْمِنِ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بُخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن ١٣]	١٦
ارتفع الفعل لأنه مبنى على مبتدأ	جمهور القراء	٦٩ : ٣	﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ﴾	١٧
نصبت "كل" على تقدير فعل يفسره الموجود	جمهور القراء	١٤٨ : ١	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر ٤٩]	١٨
نصب "تمود" على تقدير فعل يفسره الموجود	قراءة الحسن	١٤٨ : ١	﴿وَأَمَّا تَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت ١٧]	١٩
نصب "أطهر" على الحال	قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي	٣٩٧ : ٢	﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود ٧٨]	٢٠
كسر همزة "إن"	ابن كثير، وأبو	١٢٣ : ٣	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا	٢١

على الاستئناف	عمرو، وعاصم في رواية داود الإيادي		جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿﴾ [الأنعام [١٠٩]	
مصدر مؤكد؛ أي صنَع الله صنعا	جمهور القراء	٣٨١ : ١	﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرًّا السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾ [النمل [٨٨]	٢٢
مصدر مؤكد؛ أي وعد الله وعدا	جمهور القراء	٣٨١ : ١	﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الروم [٤_٦]	٢٣
مصدر مؤكد؛ أي خلق الله خلقا	جمهور القراء	٣٨١ : ١	﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [السجدة ٧]	٢٤
مصدر مؤكد؛ أي كتب الله كتابا	جمهور القراء	٣٨١ : ١	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء ٢٤]	٢٥
"حتى" تفيد السببية	قراءة نافع	٢٥ : ٣	﴿وَرَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ [البقرة ٢١٤]	٢٦

٢٧	﴿ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام ٩١]	٩٨ : ٣	جمهور القراء	قطع الفعل "يلعبون" عن الجواب، لعدم ارتباط وقوعه بفعل الطلب
٢٨	﴿فَقَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّتَقَاتَا فِئَةٌ تَقَاتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران ١٣]	٤٣٢ : ١	قرأ بالجر مجاهد والحسن، وقرأ الباقون بالرفع	رفع الاسم "فئة" على الابتداء

التحليل

الأصل في النعت أن يتبع منوعته حركة وإعراباً، بيد أن الشاهدين الأولين قطع فيهما النعت عن تبعية المنعوت، فلم يعد تابعاً له في الإعراب، وسبب القطع عائد لأمر بلاغي خاص؛ إذ فيه تأدية لمعنى جديد بصورة أقوى منها في حالة عدم القطع، وتتمثل هذه الصورة في إظهار التعظيم كما في الشاهد الأول، وفي إظهار الذم كما في الشاهد الثاني؛ فقد ذكر سيبويه الشاهد الأول تحت باب "ما ينتصب على التعظيم والمدح"، وقال فيه: "إن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته... وسمعنا بعض العرب يقول: ﴿الحمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية"^(١). وهي قراءة زيد بن علي^(٢)، بالنصب على المدح والتعظيم، أي أمدح رب العالمين، وهي فصيحة لولا خفض الصفات بعدها كما

(١) سيبويه. الكتاب. ٢: ٦٢-٦٣.

(٢) أبو القاسم العجلي زيد بن علي بن أحمد بن أبي بلال الكوفي، شيخ العراق، إمام حاذق ثقة، توفي ببغداد سنة ثمان وخمسين وثلاث مئة. انظر: ابن الجزري. غاية النهاية. ١: ٢٩٨-٢٩٩.

نَبّه عليه أبو حيان وغيره^(١). وقال القرطبي: "يجوز الرفع والنصب في "رب"؛ فالنصبُ على المدح، والرفع على القطع أي هو رب العالمين"^(٢).

وذكر سيبويه الشاهد الثاني تحت باب "ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه"، وقال فيه: "وبلغنا أن بعضهم قرأ ﴿وَأَمْرَأْتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ لم يجعل الحملية خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب، شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره"^(٣). ففي قراءة حفص عن عاصم وعليها رسم المصحف جاءت كلمة "حمالة" منصوية، فرأى بعض النحاة في تأويلهم لهذه القراءة أن كلمة "حمالة" مقطوعة عما قبلها على إضمار فعل تقديره: "أذكر"، كما هو عند سيبويه، بينما رأى بعضهم أن الجملة على تقدير: "أدم" حمالة الحطب. بيد أن مكّي بن أبي طالب وضح دلالة هذا القطع، ورأى أن تقدير الفعل المضمر هو "أدم"، استناداً إلى المعنى الدلالي، بقوله: "لأنها كانت قد اشتهرت بالنميمة، فجرت صفتها على الذم لها، لا للتخصيص، وفي الرفع ذم، ولكنه في النصب أبين؛ لأنك إن نصبت لم تقصد أن تريدها تعريفاً وتبييناً؛ إذ لم تجر الإعراب على مثل إعرابها، وإنما قصدت إلى ذمها لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختلفت بها"^(٤). فمكي ينفى أن يكون نصب "حمالة" على الاختصاص، بتقدير فعل "أخص"، ويؤكد أن نصبها جاء على تقدير فعل "أدم"؛ لأنّ القصد من قطع التبعية هو الذم لا التخصيص. وهذا الرأي هو ما تميل إليه الباحثة؛ إذ

(١) انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، ط٢. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م، ١: ١٣١.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١: ٢١٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٧٠.

(٤) القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ط٢، تحقيق: د. محي الدين رمضان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م، ٢: ٣٩٠.

يبدو من ذلك أن الله تعالى ذم امرأة أبي لهب مرتين لما كانت تلحقه من أذى برسول الله - صلى الله عليه وسلم-؛ مرة بالقطع، ومرة بصيغة المبالغة على وزن فعالة في كلمة "حمالة".

وأما الشواهد (٣_ ١٤) فهي شواهد على مغايرة المعطوف للمعطوف عليه في الحركة، أو ما يمكن تسميته بالقطع عن العطف، ففي الشاهد الثالث، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وردت كلمة "الصابنون" مرفوعة، في القراءات السبع، وظاهر السياق يسدل على أنها معطوفة على المنصوبات اللاتي سبقنها؛ لأن "الذين آمنوا والذين هادوا" في محل نصب اسم "إن" التي في صدر الآية. مع العلم أن هذه الكلمة وردت منصوبة في سياقين آخرين في كتاب الله، أحدهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِقِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة ٦٢]، والآخر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج ١٧]. فكلمة "الصابقين" في الآيتين من سورتي البقرة والحج لا إشكال في إعرابها؛ لوقوعها منصوبة عطفاً بالواو على اسم إن المنصوب "الذين"، بينما ورودها في سورة المائدة هو محل إشكال؛ إذ وقعت موقعها ذاته في الآيتين السابقتين، ومع ذلك جاءت مرفوعة، وهذا الإشكال أو الخروج على المؤلف هو الذي دفع سيبويه لذكر الشاهد، والاجتهاد في إيجاد تفسير لهذه المغايرة الإعرابية التي تستوقف القارئ.

فقد رأى سيبويه أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا، يقول: "وأما قوله: ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله "والصابقون" بعدما مضى الخبر^(١). وكلام سيبويه، في

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٥.

التقديم والتأخير، يُحمل على معنيين؛ أحدهما أن سياق المعنى: إنَّ الذين آمنوا والَّذين هادوا والنصارى، من آمن بالله... فلا خوف عليهم، ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك. فتعرب كلمة "الصابئون" مبتدأ مرفوعاً، ومن ثم تكون الواو التي تسبق "الصابئون" استئنافية، والعطف هو عطف جُمْل لا عطف مفردات. وأمّا المعنى الآخر فهو أن "الصابئون" مبتدأ، والنصارى معطوف عليه، وجملة "من آمن..." خبر "الصابئون"، فمن ثمّ يكون خبر "إنّ" محذوف دلّ عليه خبر المبتدأ "الصابئون". ولعل هذا المعنى هو الأقرب من السابق، إلى المعنى الذي أراده سيبويه بقوله في التقديم والتأخير؛ لأنه ذكر نظيراً للشاهد القرآني شاهداً شعرياً، وهو:

"وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم^(١)، أي أن خبر "أنّ" في الشاهد الشعري محذوف دلّ عليه خبر المبتدأ الذي بعده. وقد ذكر المفسرون تأويلًا آخر لرفع "الصابئون" في سورة المائدة، وهو أن "الصابئون" معطوف على محل اسم "إنّ"؛ فالحروف الناسخة تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، واسم "إنّ" محلّه الأصلي، قبل دخول "إنّ" عليه، الرفع لأنه مبتدأ، ولهذا السبب رُفعت "الصابئون" بعدها معطوفة على محل اسم "إنّ"^(٢). لكن الإمام العكبري (٦١٦هـ) بعدما ذكر خمسة أوجه في إعرابها، رجّح قول سيبويه، وهو أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا^(٣).

(١) سيبويه. الكتاب. ٢: ١٥٦.

(٢) انظر: الأوسى، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ط٢. تحقيق: علي عبدالباري عطية. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م. ٣: ٣٦٧. وانظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير المعروف بـ (تفسير الشوكاني). ط١. تحقيق: د. محمد الإسكندري، وأحمد إبراهيم زهوة. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٩م. ٢: ٨٠.

(٣) انظر: العكبري. التبيان في إعراب القرآن. ١: ٤٥٢.

وقد تلمس الزمخشري (٥٣٨هـ) الفائدة من تلك المغايرة الإعرابية بقوله: "فأنته
التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؛
وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلّالا وأشدّهم غيّا، وما سمّوا صابئين إلا لأنهم
صبؤوا عن الأديان كلها؛ أي: خرجوا"^(١). فقد شملت الآية أربع طوائف؛ "الذين آمنوا،
واليهود، والنصارى، والصابئة". ثلاث طوائف منها أهل كتب سماوية، بينما الصابئة ليسوا
بأهل كتاب، بل كانوا يعبدون الكواكب والنجوم، لذلك ذكر الزمخشري أن الصابئة أشدّ غيّا،
وأبين هؤلاء المعدودين. وربما جاز أن يكون رفع الكلمة لبيان اختلاف هذه الطائفة عن
الطوائف الثلاث، إضافة لما ذكره الزمخشري من التنبيه على أنهم رغم غيهم ستشملهم التوبة
إن صحّ منهم العمل الصالح.

وقد وافق ابن عاشور (١٣٩٤هـ)^(٢) الزمخشري في تلمس الفائدة البلاغية من الإتيان بلفظ
"الصابئون" مرفوعاً، فأشار إلى أن الرفع في هذا السياق غريب، يستوقف القارئ، وهذه
الغرابة تناسب غرابة دخول الصابئين في الوعد بالمغفرة؛ لأنهم يعبدون الكواكب، فهم أبعد
عن الهدى من اليهود والنصارى، حتى إنهم يكادون ييأسون من الوعد بالمغفرة والنجاة، فنّبّه

(١) الزمخشري. تفسير الكشاف. ١: ٦٣٢.

(٢) ابن عاشور هو العلامة المفسر محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، ولد في تونس سنة
١٨٧٩م، برز في عدد من العلوم وتبغ فيها، كعلم الشريعة واللغة والأدب، ألف عشرات الكتب في التفسير،
والحديث، والأصول، واللغة، وغيرها من العلوم، منها تفسيره المسمّى "التحرير والتوير"، و"مقاصد الشريعة"،
و"كشف المغطا من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ"، و"أصول الإنشاء والخطابة"، و"النظر الفسيح عند
مضايق الأنظار في الجامع الصحيح"، وغيرها من الكتب النافعة. توفي في تونس سنة ١٩٧٣م، عن عمر
يناهز الـ (٩٨) عاماً. انظر ترجمته في: الغالي، بلقاسم. شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته
وأثاره. ط١. بيروت: درا ابن حزم، ١٩٩٦م.

بذلك على أن عفو الله عظيم، يشمل كل من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً وإن كان من الصابئين^(١).

ومن الجدير ذكره ما فسّر به الكرمانى (٥٠٥هـ)^(٢) تكرر هذه الآية في ثلاثة مواضع في القرآن، مع اختلاف في التقديم والتأخير، فقد أورد في ذلك كلاماً نفيساً، إذ قال: "وقوله: ﴿والنصارى والصابئين﴾ في البقرة، و﴿الصابئين والنصارى﴾ في الحج، و﴿الصابئون والنصارى﴾ في المائدة؛ لأن النصارى مقدمون على الصابئين في الرتبة؛ لأنهم أهل كتاب، فقدمهم في البقرة، والصابئون مقدمون على النصارى في الزمان؛ لأنهم كانوا قبلهم، فقدمهم في الحج، وراعى في المائدة بين المعنيين، وقدمهم في اللفظ، وأخرهم في التقدير؛ لأنّ تقديره: والصابئون كذلك"^(٣). ولعلّ تفسير الكرمانى لهذه الآية من أفضل التفاسير؛ إذ يجمع بين التأويل النحوي والتأويل البلاغي بصورة تكاملية، ويتكئ على آي القرآن في تفسير أي القرآن؛ فقد بيّن أن تقديم النصارى على الصابئين في آية البقرة، مراعاة للرتبة؛ إذ إن النصارى أهل كتاب، فمن تمّ كانوا أفضل من الصابئة. بينما راعت آية الحج الناحية الزمانية؛ فقدمت الصابئة؛ لأنهم أقدم تاريخاً من النصارى. أما آية المائدة، فراعت الناحيتين معاً؛ فقدمت "الصابئون" من حيث اللفظ، فذكروا أولاً، مراعاة للناحية الزمانية. وراعت ناحية الرتبة والمكانة في تأخير "الصابئون" من حيث التقدير، فتعرب مبتدأ مؤخرًا.

(١) انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور. ط١. بيروت: مؤسسة التاريخ، ٢٠٠٠م. ٥: ١٦٢-١٦٣٠.

(٢) محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء. عالم بالقراءات. أثنى عليه الجزرى وذكر بعض كتبه، ومنها "باب التفاسير"، و"خط المصاحف"، و"باب التأويل"، توفي حوالي ٥٠٥هـ. انظر ترجمته: الزركلي. الأعلام. ٨: ٤٤.

(٣) الكرمانى، محمود بن حمزة بن نصر. البرهان في توجيه متشابه القرآن. ط١. تحقيق: عصام فارس الحرساني. عمان: دار عمار، ٢٠١١م. ص: ١٧.

وقد وقفت الباحثة كثيراً عند هذه الآية؛ لأنها تعد من مغالطات المنصرّين الظاهرة، وهي ادّعاء وجود أخطاء نحويّة في القرآن - تعالى كلام الله عز وجل علواً كبيراً-، فقد غاب عنهم أنّ هذه المغايرة تكشف عن عظمة القرآن وبلاغته اللامحدودة في تنويع المعاني في اللفظ الواحد، وهذا ضرب من بيان القرآن وإعجازه يُدركه من نال حظاً من العلم والبصيرة، ضرباً يحثنا على التدبر والمدارسة، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص ٢٩].

وفي الشاهد الرابع وهو قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء ١٦٢] عُطِفَ "المقيمين" على "المؤمنون" ولكن غاير المعطوف حركة المعطوف عليه. وقد ذكر سيبويه هذا الشاهد في معرض حديثه عما ينتصب على المدح والتعظيم، وتوقف عند "المقيمين" وعند "المؤتون"، فرأى أنّ لفظ "المقيمين" منصوب على المدح، مقطوع عن المرفوعات التي سبقته، ولفظ "المؤتون" محمول على الابتداء^(١). هذا يعني أنّ القطع وقع في السياق مرتين؛ إذ ابتدأ السياق برفع "الراسخون"، و"المؤمنون"، ثمّ قُطِعَ إلى النصب على المدح في "المقيمين"، ثمّ قُطِعَ إلى الرفع مرة أخرى في "المؤتون"، ليرجع السياق إلى ما كان عليه، بتقدير مبتدأ محذوف وهم، أو بجعل "المؤتون" مبتدأ. وقد أشار النحاس في إعرابه إلى ستة أقوال في نصب "المقيمين"، بيد أنّ رجح قول سيبويه^(٢) في نصبها على المدح.

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٦٣.

(٢) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. إعراب القرآن. ط ٢. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. د.م: عالم الكتب، ١٩٨٥م. ١: ٥٠٤ - ٥٠٦.

ولا بدّ للمغايرة الإعرابية من نكتة بلاغية، إذ إنّ تغيير الإعراب في كلمة بين أمثالها مدعاة للتنبية، وفيه حفزٌ للذهن إلى التفكير في سبب التغيير، واستخراج المزية الكامنة فيه^(١)، ففعلٌ القطع في هذه الآية لبيان فضل الصلاة والزكاة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما قاله الزمخشري في رده على من رأى في نصب "المقيمين" لحنًا في القرآن، بقوله: "والمقيمين" نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد، ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنًا في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغبي عليه أنّ السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذبح المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلثة ليستها من بعدهم وخرقاً يرفوه من يلحق بهم"^(٢).

وذكر سيبويه الشاهد الخامس أيضًا تحت باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة ١٧٧]، وفيه نصبت "الصابرين" بعد عطفها على مرفوع قبلها "الموفون"، بسبب إضمار فعل المدح. وبين القرطبي ذلك بقوله: "قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾ فقيل: يكون "الموفون" عطفًا على "من"؛ لأن "من" في موضع جمع ومحل رفع، كأنه قال: ولكن البرّ المؤمنون والموفون، قاله الفراء (٢٠٧هـ)، والأخفش (٢١٥هـ). "والصابرين"

(١) انظر: الدرويش. إعراب القرآن. ٢: ١٥١-١٥٣.

(٢) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل. د. ط. بيروت: دار المعرفة، ١٩٠٠م. ١: ٥٨٢.

نصب على المدح، أو بإضمار فعل. والعرب تنصب على المدح وعلى الذم، كأنهم يريدون بذلك أفراد الممدوح والمذموم ولا يتبعونه أول الكلام، وينصبونه^(١). فالآية الكريمة تذكر أعمال البرّ، ثم تميّز الصبر دون غيره من الأعمال، بإحداث مغايرة إعرابية، تلفت بها انتباه العباد إلى أهميته. وقد أشار الألويسي (١٢٧هـ) إلى النكتة البلاغية في ذلك بقوله: "والصابرين في البأساء والضراء} نصب على المدح بتقدير (أخص) أو (أمدح)، وغيّرَ سببَه عما قبله؛ تنبيهاً على فضيلة الصبر، ومزيته على سائر الأعمال، حتى كأنه ليس من جنس الأول، ومجيء القطع في العطف مما أثبتته الأئمة الأعلام، ووقع في الكتاب أيضاً، واستحسنه الأجلة، وجعلوه أبلغ من الإنباع"^(٢).

وأورد سيبويه الشاهد السادس ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة ٣] تحت باب ما يكون محمولاً على "إن" فيشاركه فيه الاسم الذي وليها، ويكون محمولاً على الابتداء. إذ يلحظ أنّ كلمة "رسوله" لم تعطف على اسم "إن"، بل قطعت عن ذلك وحملت على الابتداء فرفعت، وهو وجه حسن كما يقول سيبويه؛ لأنّ "إن" دخلت توكيداً، وفي الكلام مثلها: إن زيّداً منطلقاً وعمرو، ثم أشار إلى وجه آخر في رفع الاسم، وهو حمله على الاسم المضمّر في منطلق، لكنّه وصف هذا الوجه بالضعيف، واستحسن الأول^(٣). هذا يعني أنّ الواو استئنافية، وأنّ الخبر محذوف معلوم من سابقه، والتقدير: ورسوله بريء من المشركين، أو ورسوله كذلك.

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن. ٣: ٥٥ - ٥٦. وانظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. ط٣. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠١م. ١: ١٠٥.

وانظر: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي. معاني القرآن. ط٢. تحقيق: د. فائز فارس. مكتبة مركز الدراسات الإسلامية، ١٩٨١م. ١: ١٥٧.

(٢) الألويسي، روح المعاني. ٤: ٤٤٤.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ١٤٤.

وذكر سيبويه الشاهد السابع ﴿وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٍ عَيْنٍ﴾ [الواقعة ٢١، ٢٢] على رفع "حور"، وقطعها عن العطف على المجرور، وبيّن أنّ رفعها على تقدير "لهم فيها"^(١). وتجدر الإشارة إلى أنها قرئت بالرفع وبالجر؛ إذ رفعها جمهور القراء، وجرّها حمزة والكسائي. وقد بيّن ابن خالويه (٣٧٠هـ) حجة من رفع، وهي أنّ الحور لا يُطاف بهنّ، فقطعهنّ من أول الكلام، وأضمر لهنّ رافعاً، معناه: ومع ذلك حور عين. وأمّا حجة من جرّ وهي أنّه أشركهنّ في الباء الداخلة في قوله: يطوف عليهم بكأس من معين، وبحور عين، فقطعهنّ بالواو، ولم يفرّق بين أن يطاف به، وبين أن يطوف بنفسه^(٢). ففي الرفع قطع عن العطف، وفي الجرّ إتياع ووصل.

وذكر سيبويه الشاهدين الثامن والتاسع تحت باب اشتراك الفعل في "أن"، وانقطاع الآخر من الأوّل الذي عمل فيه "أن"، وأمّا الشاهد الثامن وهو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾، فبيّن أنّ للشاهد قراءتين: إحداهما برفع الفعل "يأمركم"، والأخرى بنصبه. ثمّ أشار إلى أنّ قراءة الرفع جاء فيها الفعل "يأمركم" منقطعاً من الأوّل، لأنّ المراد: ولا يأمركم الله. بينما نصب ابن عامر، وعاصم، وحمزة، ويعقوب وخلف، الفعل "يأمركم" على الإتياع؛ أي بمعنى: وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا^(٣). هذا يعني أنّ الرفع فيه استئناف وقطع من الكلام الأوّل، وفيه إضمار اسم الله عز وجل؛ أي ولا يأمركم الله أن تتخذوا. وأنّ النصب فيه إتياع على قوله تعالى: "أن يؤتيه".

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٧٢.

(٢) انظر: ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع. ٣٤٠.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٥٢.

وأما الشاهد التاسع وهو قوله تعالى: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ﴾ فبين سيبويه أن الفعل "نُقِرُّ" انقطع عن العطف على الفعل المنصوب "نُبَيِّنُ"، ولا يجوز إتباعه، فقال في رفعه: "أي ونحن نُقِرُّ في الأرحام؛ لأنه ذكر الحديث للبيان، ولم يذكره للإقرار"^(١). ويتضح كلام سيبويه بالرجوع إلى النص القرآني وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبُعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشْكَامَكُمْ وَمِنْكُمْ مَّن يُّتَوَفَّىٰ وَمِنْكُمْ مَّن يُّرَدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْتَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾، فالله عز وجل ذكر في الآية الكريمة مراحل خلق الانسان ليبيِّن أمر البعث لمن شك فيه، ولم يذكر ذلك ليقرِّ في الأرحام، لذلك وجب قطع واستئناف الفعل "يقرِّ".

وفي الشاهد العاشر وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَخَفُوهَا تَوَاتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم "ونكفر" برفع الراء على الاستئناف، على تقدير: ونحن نكفر. ويبين سيبويه أن الرفع هنا جيد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء^(٢). أي أنه لما لم يأت جواب الجزاء فعلاً مجزوماً، وجاء بعد الفاء "فهو خير لكم"، لم يُستحسن عطف فعل على غير جنسه، ولو جاء الجواب فعلاً مجزوماً لجزموا الفعل "يأمركم" المعطوف عليه. وقرأ نافع وحمزة والكسائي "ونكفر" بالجزم على موضع "فهو خير لكم"؛ لأن المعنى يكن خيراً. واحتجوا بأن قالوا الجزم أولى؛ ليخلص معنى الجزاء، ويعلم بأن

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٩٠.

تكفير السيئات إنما هو ثواب للمتصدق على صدقته وجزاء له. وإذا رفع الفعل احتمل أن يكون ثوابًا وجزاءً، واحتمل أن يكون على غير مجازاة وكان الجزم أبين المعنيين.

وفي الشاهد الحادي عشر، وهو قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ بين سيبويه أن "طائفة" رفعت على الابتداء، ولم تجعل الواو التي قبلها واو عطف، وقال في ذلك: "فإنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتًا، ولم يُرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء"^(١). وفي ذلك قطع عن العطف.

وذكر سيبويه الشواهد (١٢ - ١٦) على قطع ما بعد الفاء عما قبلها، ففي الشاهد الثالث عشر قطع الفعل "تصبح" عن الفعل "أنزل"، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾، وبين سيبويه أن القطع هنا واجب، وهو تنبيه، بمعنى: أسمع أن الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا، ثم وضع سبب القطع بقوله: "وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى، يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، تقول: ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالشر، فقد نقضت نفي الإتيان وزعمت أنه قد كان"^(٢). هذا يعني أن الرفع في الفعل "تصبح" فيه إثبات للاخضرار، وقطع عن النفي، لذلك كان الرفع واجبًا، بينما لو نصب الفعل لكان في ذلك إبتاع للنفي المتقدم، ومن ثم نفي الاخضرار، وقد جاء في الكشاف: "لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض لأن معناه "أي الكلام" إثبات الاخضرار فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار. مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أنني أنعمت عليك فتشكر، إن نصبت فأننت ناف لشكره شاك تفريطه فيه، وإن

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٩٠. وانظر: الأخفش. معاني القرآن. ١: ٨٠.

(٢) سيبويه. الكتاب. ٣: ٤٠.

رفعته فانت مثبت للشكر. وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب^(١).

وأما الشاهد الثالث عشر ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾، فقد أشار سيبويه إلى أن الفعل "فيتعلمون" معطوف على "كفروا"، لا على الفعل "فلا تكفر"، في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾، يقول سيبويه: "فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالوا: لا تكفر، فيتعلمون، ليجعلا كفره سببا لتعلم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون"^(٢).

ويفسر أبو حيان كلام سيبويه بأنه أراد: أن "فيتعلمون" ليس بجواب لقوله: "فلا تكفر"، فينصب كما نصب ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾؛ لأن كفر من نهى أن يكفر في الآية، ليس سببا لتعلم من يتعلم. وكفروا: في موضع فعل مرفوع، فعطف عليه مرفوع، والتقدير: ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر فيتعلمون منهما. ثم يشير أبو حيان إلى أنه نقل عن سيبويه أن قوله: فيتعلمون، هو على إضمار هم، أي فهم يتعلمون، فنكون جملة ابتدائية معطوفة على ما قبلها عطف الجمل، والضمير على هذه الأقوال في "فيتعلمون" عائد على الناس، ويجوز أن يكون فيتعلمون معطوفا على يعلمان، والضمير الذي في فيتعلمون لأحد، وجمع حملا على منفى، فذلك المنفى هو موجب في المعنى، لأن معناه: إنهما يعلمان كل واحد، إذا قال له: إنما نحن فتنة فلا تكفر. وبعد أن يذكر أبو حيان آراء النحاة يخلص إلى ستة أقوال يرتضيها في

(١) الزمخشري، الكشاف، ٣: ٢١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٨.

تبيان العطف، وهي أنّ "فَيَتَعَلَّمُونَ" معطوف على محذوف، تقديره: فيأبون فيتعلمون، أو يعلمان فيتعلمون، أي على مثبت، أو يتعلمون خبر مبتدأ محذوف، أي فهم يتعلمون عطف جملة اسمية على فعلية، أو معطوفا على يعلمون الناس، أو معطوفا على كفروا، أو على يعلمان المنفية لكونها موجبة في المعنى^(١).

وكذلك ارتفع الفعل "يكون" بعد الفاء، في الشاهد الرابع عشر، وهو قوله تعالى ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ لأنه على تقدير: إنّما أمرنا ذلك فيكون^(٢). هذا يعني أنّ "فيكون" ليست جواباً لـ "كن"؛ لأنّ الله عز وجل قال للشيء "كن"، ثمّ أخبر أنه "يكون"، فمن ثمّ صار الفعل "فيكون" كلاماً منفرداً مقطوعاً عما قبله، والفاء لعطف جملة على جملة.

وذكر سيبويه الشواهد (١٥، ١٦، ١٧) على اقتران جواب الشرط بالفاء، فوجب عندها رفع الفعل لا جزمه، وجعل الجملة التي وقع فيها الفعل في محل جزم جواب الشرط. وبين سيبويه علة رفع الفعل بقوله: "وإنّما ارتفع لأنّه مبنيٌّ على مبتدأ"^(٣)، ففي الشاهد الخامس عشر، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ وقعت الجملة الفعلية "فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ" خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: فهو. والجملة الإسمية في محل جزم جواب الشرط.

وفي الشاهد السادس عشر ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ وقعت الجملة الفعلية "لا يخاف" في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: فهو. وجملة المبتدأ المقدر وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط. ١: ٥٠٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب. ٣: ٣٩.

(٣) سيبويه، الكتاب. ٣: ٦٩.

وكذلك في الشاهد السابع عشر ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعُهُ﴾ وقعت الجملة "فأمتعته" خبراً لمبتدأ

محذوف، تقديره: فهو. وجملة المبتدأ المقدر وخبره في محل جزم جواب الشرط.

وفي الشاهد الثامن عشر أجمع القراء على قراءة "كلّ" منصوبة، على الرغم من تقدم

مبتدأ، وذكر سيبويه أنها على قول: زيداً ضربته. وقد فسّر الدرويش في إعرابه للقرآن إجماع

القراء على نصبها؛ وهو أنّ "كلّ" لو رفعت لوقعت الجملة "خلقناه" صفة لـ "شيء"، وصارت

الجملة: إنّ كل شيء مخلوق لنا بقدر، فأفهم بذلك أنّ مخلوقاً ما يضاف إلى غير الله تعالى ليس

بقدر. أمّا نصبها بالتقدير: إنّ خلقنا كل شيء بقدر، فيفيد ذلك عموم نسبة كل مخلوق إلى الله

تعالى^(١). هذا يعني أنّ نصب "كلّ" حقيق معنى غير موجود بالرفع وهو العموم؛ أي أنّ الله

خلق الأشياء كلّها، وخلقها كلها بقدر. بينما الرفع يوحي بأنّ ما خلق الله من هذه الأشياء

يكون بقدر، وما لم يخلقه الله من هذه الأشياء الموجودة ليس بقدر. وتعالى الله عزّ وجلّ من

أن يكون شيء في كونه ليس من خلقه.

وذكر سيبويه الشاهد التاسع عشر بعدما أشار إلى أنّ الأصل في حكم الاسم بعد "أمّا"

الابتداء، ولما جاء الاسم في الشاهد التاسع عشر منصوباً - في إحدى القراءات - كان ذلك

قطعاً عن السابق، وقد أضمر سيبويه فعلاً يفسره الموجود، ومن ثمّ جعل الاسم مبنياً على

المضمر، وأطلق حكماً مفاده أنّ النصب عربيّ كثير والرفع أجود. هذا يعني أنّ تقدير

قراءة الفتح: وأمّا ثمود فهدينا هديناهم؛ لأنّ "أمّا" يأتي بعدها اسم، يلي الاسم حرف الفاء

المتصل بما يتعلّق بذلك الاسم. لكن في قراءة النصب لم يكن ما بعد الفاء متعلقاً بالاسم

"ثمود" من جهة العمل؛ فـ "هديناهم" ليس عاملاً في "ثمود" ولا معمولاً فيه؛ لأنّ جملة

(١) انظر: الدرويش. إعراب القرآن. ٧: ٣٦٣.

"هديناهم" جملة تامة مكونة من فعل وفاعل ومفعول، وعليه فإن ما يتعلّق به الاسم "ثمود" الذي بعد "أما" محذوف، ولما حُذِف ما يتعلّق به الاسم، لم تجد الفاء ما تدخل عليه، فدخلت على مفسّره، وعند تقدير المحذوف نُدخل الفاء على المقدّر كما في الأصل، على نحو: وأما ثمود فهدينا هديناهم^(١).

وأما الشاهد العشرون وهو قوله تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ فقد نصب الاسم "أطهر" على الحال، في قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي. بيد أنّ بعض النحويين رأى أنّ ذلك لحنًا، كما جاء في قول سيبويه: "وأما أهل المدينة فينزلون هو هاهنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلًا في هذا الموضع. فزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. يقول لحن، وهو رجلٌ من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنّه قرأ: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، فنصب^(٢). ورأى سيبويه أنّ "هو" هنا لا تكون فصلًا، ولكن تكون بمنزلة اسم مبتدأ^(٣)؛ لأنّ الفصل يكون بين جزئي الجملة، وفي "هؤلاء بناتي هن أطهر لكم" وقعت "هن" بعد تمام الكلام؛ أي أنّ "هؤلاء" مبتدأ، و "بناتي" خبر، لذا لا يجيز سيبويه أن تكون "هن" فصلًا، ومن ثمّ لا يجيز نصب "أطهر" على الحال؛ لأنه يعدّ "هن" مبتدأ، و "أطهر" خبرًا.

وتابع بعضُ المفسرين أولئك النحاة في تخطئة قراءة النصب، فقد جاء عند الطبري

(٣١٠هـ) أنّ أبا جعفر قال: "والقراءة التي لا أستجيز خلافها في ذلك: الرفع هُنَّ أَطْهَرُ

(١) أشار حسن عباس في توجيهه لقراءة النصب إلى أنّ هذه الحالة يجب فيها تقدير العامل بعد الاسم المنصوب وبعد الفاء معًا؛ لأنّ أمّا الشرطية لا يليها إلا الاسم، ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد، والتقدير: وأما ثمود فهديناهم هديناهم. انظر: عباس، حسن. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. ط٤٤. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨م. ٢: ١٣٩.

(٢) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٩٦-٣٩٧.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٩٥.

لَكُمَّ لِإِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنْ قِرَاءَةِ الْأَمْصَارِ عَلَيْهِ مَعَ صَحْنِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَبَعْدَ النَّصْبِ فِيهِ مِنَ الصَّحَّةِ^(١). وَلَكِنَّ الْبَاحِثَةَ تَرَى أَنَّ رَدَّ قِرَاءَةِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْمَقْبُولِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ يُمْكِنُ تَأْوِيلُهَا عَلَى نَحْوِ تَكْوُنِ فِيهِ "هُؤَلَاءُ" مَبْتَدَأً، وَ"بَنَاتِي" خَبْرٌ، وَ"هَنَّ" مَبْتَدَأً، وَ"لَكُمْ" خَبْرٌ، وَلَا ضَمِيرٌ حِينَهَا أَنْ تَكُونَ "أَطْهَرُ" حَالًا.

وَيَعْقِبُ السِّيْرَافِي (٣٨٥هـ) عَلَى كَلَامِ سَيَّبِيوِيهِ، بِأَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَمْ يَحْكَ عَنْهُمْ إِزْزَالَ "هُوَ" فِي النُّكْرَةِ مَنْزِلَتِهَا فِي الْمَعْرِفَةِ، لِأَنَّ "هُؤَلَاءُ بَنَاتِي" جَمِيعًا مَعْرِفَتَانِ، وَ"أَطْهَرُ لَكُمْ" مَنْزِلَةٌ الْمَعْرِفَةِ فِي بَابِ الْفَصْلِ^(٢). ثُمَّ بَيَّنَّ هَارُونَ -مُحَقِّقُ كِتَابِ سَيَّبِيوِيهِ- أَنَّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ لَمْ تَكُنْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فَحَسْبُ؛ لِأَنَّ عَيْسَى بْنَ عَمْرِ ثَقْفِي، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ مِنْ أَزْدِ قَرِيْشٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ كُوفِي، إِضَافَةٌ إِلَى الْحَسَنِ وَزَيْدِ الْمَدَنِيِّينَ^(٣).

وَيُظْهِرُ الْقَطْعُ فِي الشَّاهِدِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ فِي كَسْرِ هَمْزَةِ "إِنَّ" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمًا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إِذْ بَيَّنَّ سَيَّبِيوِيهِ أَنَّ فَتْحَ هَمْزَةِ "إِنَّ" عَلَى سَبِيلِ وَصْلِهَا بِمَا قَبْلَهَا لَا يَحْسُنُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَنَّ قَطْعَهَا وَاسْتِنَاقَهَا أَوْجِبُ، يَقُولُ: "إِنَّمَا قَالَ: وَمَا يُشْعِرُكُمْ، ثُمَّ ابْتَدَأَ فَأَوْجِبُ، فَقَالَ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ. وَلَوْ قَالَ: وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، كَانَ ذَلِكَ عِذْرًا لَهُمْ"^(٤). فَقَدْ وَرَدَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ "وَمَا يُشْعِرُكُمْ" خَوِطَبٌ بِهَا الْمُشْرِكُونَ الْمَقْسُومُونَ بِاللهِ لئنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنَنَّ بِهَا، وَانْتَهَى الْخَبْرُ عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَمَا يُشْعِرُكُمْ"، ثُمَّ اسْتَوْفَ

(١) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن - المعروف بـ (تفسير الطبري).

ط١. تحقيق: محمود شاكر الحرسثاني. بيروت: ٢٠٠٠م. ١٢: ١٠٣

(٢) أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان. كان رأسًا في العربية واللغة، له مشاركة في غيرها من العلوم، صنّف "شرح أبيات سيبيويه"، وشرح أبيات إصلاح المنطق وغيرها توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، عن خمس وستين سنة. انظر: الحموي. معجم الأديباء. ٢٠: ٦٠.

(٣) انظر: كلام المحقق في هامش رقم (٤) للكتاب في الصفحة ٣٩٦ من الجزء الثاني.

(٤) سيبيويه. الكتاب. ٣: ١٢٣.

الحكم عليهم بأنهم لا يؤمنون عند مجيئها. فالله تعالى أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، وأوجب ذلك^(١).

ثم ذكر سيبويه أنّ أهل المدينة يقرأونها "أنها" بفتح الهمزة، وفي ذلك وصل لا قطع واستئناف، وأولها بمعنى "علّ"; فكأنه قيل: لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون. لما سُمع عن العرب أنهم قالوا: انتِ السّوق أنّك تشتري لنا شيئاً، أي لعلّك^(٢). وقد بين أبو حيان أنّ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية داود الإيادي قرأوا: "إنها"، وقرأ باقي السبعة بفتحها^(٣).

أمّا الشواهد (٢٢-٢٨) فهي شواهد على الوصل في مواطن يجوز فيها القطع، ويمكن

تحليلها على النحو الآتي:

ذكر سيبويه الشواهد (٢٢-٢٥) في معرض حديثه عن باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً، فالمصادر: "صنع" في الشاهد الثاني والعشرين، و "وعد" في الشاهد الثالث والعشرين، و "خلقه" في الشاهد الرابع والعشرين، و "كتاب" في الشاهد الخامس والعشرين، كلّها جاءت توكيداً، ولم تنقطع عن الجملة السابقة؛ لأنّه لما قال الله تعالى: "مرّ السحاب" وقال: "أحسن كل شيء" علّم أنّه خلق وصنع، ولكنه أكد وثبت للعباد. ولما قال: "حرّمت عليكم أمهاتكم" حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أنّ هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: "كتاب الله" توكيداً، كما قال: "صنع الله"، وكذلك "وعد الله" لأنّ الكلام الذي قبله وعدّ وصنع، فكأنّه قال جلّ وعزّ: صنعاً، وعدّاً، وخلقاً، وكتاباً. ثمّ أشار إلى أنّ هذه المصادر يجوز رفعها،

(١) انظر: الطبري. تفسير الطبري. ١٢: ٣٩-٤٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢٣.

(٣) انظر: أبو حيان. البحر المحيط. ٤: ٢٠٣.

بتقدير: ذاك صنع الله، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ
بِلَاغٍ﴾ [الأحقاف ٣٥]، كأنه قال: ذاك بلاغ^(١).

واستشهد سيبويه بقراءة نافع المدني في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾
للإشارة إلى أن "حتى" هنا لم تعد للغاية، بمعنى "إلى أن يقول الرسول"، وإنما أفادت السببية؛
أي أن الزلزلة سبب القول، على تقدير: "وزلزلوا فقال الرسول"^(٢). فالنصب على أن فعل القول
مرتبط بفعله السابق "زلزلوا"، بينما الرفع فيه ابتداء جملة جديدة.

وذكر سيبويه الشاهد قبل الأخير في معرض حديثه عن الجزاء، وهو قوله تعالى:
﴿ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾، فأشار إلى جواز قولك: ذره يقل ذلك، وذره يقول ذلك. وبين
أن الرفع من وجهين: أحدهما الابتداء والآخر على قولك: ذره قائلاً ذلك؛ فتجعل "يقول" في
موضع قائل. ثم مثل على الجزم بقوله تعالى: ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَنَمَتُّوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ﴾ [الحجر
٣]، ومثل على الرفع بالشاهد الحالي^(٣). ولعل نظرة متأملة للآيتين تكشف عن علة الجزم في
أحدهما، والرفع في الأخرى؛ فإذا كان تحقق الفعل الواقع في الجواب مرتبطاً ومشروطاً بفعل
الطلب، وقع فعل الجواب مجزوماً. وإذا كان الفعل الواقع في الجواب غير مرتبط بفعل
الطلب، وقع فعل الجواب مرفوعاً؛ فجواب الطلب في "ذره يأكلوا" مرتبط بالأمر قبله،
فالمخاطب النبي عليه السلام، وتركه إياهم مرتبط بما بعده "يأكلوا". فقد أمر الله تعالى نبيه
بترك قتالهم، وتخزية سبيلهم، لأنه لو شغلهم بالقتال وإيقاع الحرب لما تمتعوا وأكلوا، ومن
المعلوم أن أمر الله تعالى لنبيه بتركهم فيه وعيد وتهديد؛ لأنهم ليسوا ممن يرعوي عما هم فيه

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٨١-٣٨٢.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٢٥. وانظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن. ١: ١٧٢.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٩٨.

من الكفر والتكذيب، ولا ممن تنفعهم النصيحة والتذكير، هم إنما حظهم حظ البهائم من الأكل والتمتع بالحياة والأمل في تحصيلها، فسوف يعلمون عاقبة أمرهم^(١).

أما جواب الطلب في "نرهم في خوضهم يلعبون" فليس بينه وبين فعل الطلب ارتباط؛ لأن اللعب حاصل منهم متحقق بطبيعتهم، وليس مرتبطاً بالفعل "نرهم"^(٢)، ولو جزم لترتب حصوله على حصول الطلب، وهذا ما لا يقتضيه السياق^(٣).

وذكر سيبويه الشاهد الأخير وهو قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ النَّتَنَاتِ فِئَةٌ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ على جواز رفع "فئة" على القطع، أو جرّها على البدل أو الصفة، كما في قراءة مجاهد والحسن^(٤).

بآية ما سبق يتبين أن ظاهرة القطع هي في حقيقتها عدول عن إعراب يقتضيه السياق إلى إعراب غيره عربي فصيح صحيح. وقد كان توجيه سيبويه للشواهد على تلك الظاهرة توجيهاً دلاليّاً في الغالب؛ إذ بين أن استخدام القرآن الكريم للقطع أو ما يمكن أن يسمى بأسلوب المغايرة، كان لأغراض بلاغية. مع التركيز هنا على أن القطع إثراء للأسلوب؛ يبيث قيم دلالية جديدة فيه، وأنه معهود عند العرب، وليس لحناً أو خطأ كما توهم أعداء الإسلام بجهلهم الفاضح وعجزهم الواضح عن تذوق العربية.

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط. ٥: ٤٣٣.

(٢) انظر: ربابعة، عبدالرحيم. إعراب الفعل المضارع بين النظرية والاستعمال. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. العدد ١٥، ٨، ٢٠١٢م.

(٣) انظر: مصطفى، عمر. التأويل في إعراب الجمل (الجملة الشرطية مثلاً). مجلة جامعة دمشق. المجلد

(٢٥)، العدد الأول، ٢٠٠٩م. الصفحات ١١-٣٦. ص ٢٨

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب. ١: ٤٣٢.

المبحث الرابع

الزيادة

بداءة لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الزيادة المقصودة بالدراسة هاهنا ليست بالمعنى الصرفي التي تجتمع حروفها في عبارة: "سألتمونيها"، وإنما هي الزيادة في السياق النحوي، وما ينتج عنها من معانٍ ودلالات، يمكن عدّها من الأساليب التي يلجأ إليها النحاة في تأويل الكلام الخارج على القاعدة العامة، إذ تقوم على إغفال اعتبار بعض العناصر في النص، وأكثر ما تكون في الحروف، التي لو حذفت ما تغير الكلام عن معناه الأصلي.

والزيادة في اللغة: هي الفضل، قال ابن فارس: "الزاء والياء والداد أصل يدلّ على الفضل، يقولون زاد الشيء يزيد، فهو زائد"^(١).

أمّا في الاصطلاح، فقد تعددت الألفاظ الدالة عليها؛ فالبصريّون يعبرون عنها بمصطلحي "الزيادة" و"اللغو"، بينما يعبر الكوفيّون عنها بـ "الصلة" و"الحشو"^(٢). أمّا مصطلح "الزيادة" فربما أُطلق بسبب زيادة المعنى وتوكيده المتأتيين من زيادة عنصر على التركيب. ومصطلح "الصلة" بسبب الفائدة المتأتية من العنصر الزائد في التركيب، وهي التوصل إلى زيادة في المعنى الذي أريد من التركيب أن يؤديه قبل زيادة ذلك العنصر. وأمّا مصطلحا "اللغو" و"الحشو"، فربما من تأثير الإعراب، لا المعنى؛ لأنّ الزيادة لا تكون عبثاً، وليست نافلة من القول، فهي تُفيد المعنى بلا شك، لكنّها فائدة مضافة، لا تُغيّر أصل المعنى الحاصل قبلها، بل تُضيف إليه.

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة. [ز. ي. د] ٣: ٤٠.

(٢) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن. ٣: ٨٠.

ورغم تعدد تلك المصطلحات ومراوحة علماء اللغة في استخدامها، إلا أن الباحثة تميل إلى استخدام مصطلح "الزيادة"؛ لأنها ترى أنه الأقرب إلى حقيقة هذا الأسلوب، إذ إن زيادة عنصر على التركيب يعني زيادة في المعنى الكائن قبل وجوده. مع التأكيد أن الاختلاف الاصطلاحي لا يعني اختلافاً في المدلول؛ لأن علماء اللغة يجمعون على أن دخول ذلك العنصر ليس كخروجه، بيد أن حذفه من التركيب لا يجعل الكلام ملحوناً.

وقد تحدّث العلماء المتقدمون كثيراً عن الزيادة، ولا سيّما في القرآن الكريم، وكان للنحويين النصيب الأكبر من الكلام في هذا الباب، بيد أن كلامهم كان مقتصرًا في الغالب على الوظيفة النحوية، ولم يتعرضوا للوظيفة البلاغية إلا نادرًا. ويقول الزركشي عن ورودها في القرآن نقلاً عن الطرطوسي: "زعم المبرد، وثعلب أنها صلة في القرآن، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلوات في القرآن، وقد وجد ذلك على وجه لا يسع إنكاره فذكر كثيرًا"^(١).

والممتنع لمسألة الزيادة في القرآن الكريم، يجد أن هذه المسألة قد شغلت حيزاً كبيراً من تفكير العلماء المتقدمين والمحدثين، من لغويين ونحويين ومفسرين، فمنهم من ينكر إطلاق عبارة "الزيادة" في كلام العرب عامة، وفي كتاب الله خاصة. ومنهم من لا يرى ضيراً في إطلاقها لوجودها على وجه لا يسع إنكاره، فذكروا لفظ "الزيادة" وغيرها من المصطلحات الدالة عليها كثيراً.

وممن أنكر إطلاق لفظ "الزيادة" المبرد في قوله في حرف الجر "من": "وأما قولهم: إنها تكون زائدة فليست أرى هذا كما قالوا، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما

(١) الزركشي. البرهان في علوم القرآن. ٣: ٨١.

حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة^(١). فالمبرد هنا لا يجيز القول بزيادة الحرف مطلقاً في كلام العرب.

وكذلك ابن هشام (٧٦١هـ) فقد أشار إلى اجتناب لفظ "الزيادة" عند إعراب كلام الله، بقوله: "وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله: إنه زائد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لم يُؤتَ لمعنى؛ بل لا معنى له، وكلام الله سبحانه - منزّه عن ذلك"^(٢).

ودعا الزركشي (٧٩٤هـ) أيضاً إلى اجتناب هذه اللفظة، بقوله: "والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى"^(٣)، وذلك بعد أن عرض آراء بعض علماء اللغة المتقدمين في ذلك، وتوصل إلى أن أكثرهم ينكرون إطلاق هذا المصطلح في كتاب الله، ويستخدمون عوضاً عنها مصطلح "التأكيد"، أو "الصلة"، أو "المقحم"^(٤).

أما سيبويه فلا يرى ضيراً في إطلاق لفظ "الزيادة" لوجودها على وجه لا يسع إنكاره؛ إذ ذكرها - وغيرها من المصطلحات الدالة عليها - في معرض حديثه عن بعض الشواهد القرآنية.

ولم يكن سيبويه بمنأى عن اعتراضات بعض المحدثين لإطلاقه لفظ الزيادة في القرآن، ففي كتاب "جناية سيبويه"، مثلاً، يرى مؤلفه أن الزائد يمكن إسقاطه، وأنه لا يضر ولا ينفع،

(١) المبرد، المقتضب، ١: ٤٥.

(٢) ابن هشام، هو أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله. الإعراب عن قواعد الإعراب. ط١. تحقيق: الدكتور علي فودة نبيل، الرياض: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ١٩٨١م، ص ١٠٨.

(٣) الزركشي، البرهان، ٣: ٨٠.

(٤) انظر: الزركشي، المرجع السابق، ٣: ٧٩.

فكيف يكون في القرآن الكريم زوائد أو حشو! وهو الحق وكلامه الحق^(١)، فيتبرأ المؤلف من عمل النحاة لما فيه من وجهة نظره- من إساءة للقرآن الكريم. ولعلّ الجهل بمصطلحات علماء اللغة دفع صاحب الكتاب إلى توهم أنّ الزائد يمكن إسقاطه، وأنه حشو بلا قيمة، ومن ثمّ أنكر إطلاق مصطلح "الزائد" في القرآن الكريم.

وحقيقة الأمر أنّ علماء اللغة اتفقت كلمتهم أو كادت على أنّ الزيادة المقصودة هي ليست الزيادة المحضة التي يكون دخولها كخروجها؛ أي أنّ إطلاق لفظ الزيادة لا يلزم معه نفي الفائدة، فقد بيّن بعض النحاة فائدة الزائد في كلام العرب^(٢)، وإذا ما ذكر النحاة مصطلح "الزيادة"، أو "الحشو" أو نحو ذلك، فإنّ مقصودهم بذلك ضبط قوانين الإعراب، والإشارة إلى أنّ حذف هذه الحروف لا يخلّ بالإعراب، ولا يخرج الكلام عن قوانين العربية، ويبقى بعد ذلك بيان الفروق الدقيقة بين معنى الكلام بالزيادة، ومعناه بغيرها. وهي بذلك تعدّ من الأساليب التي يلجأ إليها النحاة في تأويل الكلام الخارج على القاعدة العامة، وقد أشار إليها سيبويه في غير موضع، وعدّها لغواً، على نحو ما سيأتي:

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء ٧٩، ١٦٦]	١: ٣٨، ٤١، ٩٢	جمهور القراء	زيادة الباء

(١) أوزون، زكريا، جناية سيبويه -الرفض التام لما في النحو من أوهام. ط١. بيروت: رياض الرئيس،

٢٠٠٢م. ص ٢٣، ٩٦، ١٠١

(٢) انظر هذه المسألة بتوسع في: الأستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن. شرح الرضي على

كافية ابن الحاجب. ط١. تحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالعال سالم مكرم. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م. ٦:

٢٠٣-٢٠٩.

			[الإسراء ٩٦]	
زيادة "ما"	جمهور القراء	٧٦ : ٣	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [١٥٩ آل عمران]	٢.
زيادة "ما"	قراءة الجمهور	١٨٠ : ١	﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقِهِمْ﴾ [النساء ١٥٥]	٣.
زيادة "ما"	جمهور القراء السبعة، وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة من السبعة، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع "لما"	٢ : ١٣٩، ٣ : ١٥٢، ١٠٩	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق ٤]	٤.
زيادة "ما"	قراءة جمهور السبعة، وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة "لما"	١٣٩ : ٢	﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدِينَا مُخَضَّرُونَ﴾ [يس ٣٢]	٥.
زيادة "ما"	قراءة أبي بكر، وحمزة، والكسائي، والأعمش	١٤٠ : ٣	﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات ٢٣]	٦.
زيادة "ما"	قراءة الجمهور	٦٠ : ٣	﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء ٧٨]	٧.

٨.	﴿إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء ١١٠]	٦٠ : ٣	قراءة الجمهور	زيادة "ما"
٩.	﴿فَأِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم ٢٦]	٥١٥ : ٣	قراءة الجمهور	زيادة "ما"
١٠.	﴿وَأِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الإسراء ٢٨]	٥١٥ : ٣	قراءة الجمهور	زيادة "ما"
١١.	﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَنْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران ١٨٠]	٣٩١ : ٢	قراءة جمهور القراء، وقرأ حمزة فقط "ولا تحسين"	زيادة "هو"
١٢.	﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبا ٦]	٣٨٧ : ٢، ٣٩٠	قراءة الجمهور	زيادة "هو"

التحليل

ذكر سيبويه النص الأول شاهداً على زيادة الباء، والأصل: كفى الله، فالباء حرف جرّ

زائد، ونفط الجلالة مجرور لفظاً مرفوعاً محلاً على الفاعلية. والأمثلة على زيادة الباء في

القرآن الكريم كثيرة، منها قوله تعالى: "أسمع بهم وأبصر" [مريم ٣٨]، وقوله: "ولا تلقوا

بأيديكم إلى التهلكة" [البقرة ١٩٥]، وقوله تعالى: "فليمدد بسبب إلى السماء" [الحج ١٥]، فالأفعال "أسمع"، و"ألقى"، و"يمدد" هي أفعال متعدية بنفسها، فما بعد الباء مجرور لفظاً منصوب محلاً على المفعولية. وكذلك "أيكم" في قوله تعالى: "بِأَيْكُمُ الْمُفْتُونَ" [القلم ٦] مجرور لفظاً مرفوع محلاً على الابتداء. و"كاف" في قوله تعالى: "أليس الله بكاف عبده" [الزمر ٣٦] مجرور لفظاً منصوب محلاً "خبر ليس".

واستشهد سيبويه بالشاهدين الثاني والثالث على زيادة "ما" بعد باء الجر، فقد ذكر الشاهد الثاني بعدما أشار إلى أن "لا" يمكن أن تأتي زائدة، كما في "لا من يأتيك تعطه"، وأنها بمنزلة "ما" في قوله تعالى: "فبما رحمة من الله"، لكنه عبّر عن الزيادة بلفظ "اللغو" (١)، وما من شك في أن سيبويه لا يقصد بإطلاق لفظ "اللغو" أن "ما" في الآية الكريمة طرحها وذكرها سواء، وعلى الرغم من ذلك ترى الباحثة أن إطلاق هذا اللفظ فيه تجاوز، والأولى إطلاق لفظ "الزيادة"، لأن الزيادة في تراثنا النحوي أصبحت مصطلحاً ذا معنى محدد يطلقها علماء النحو ويريدون بها التوكيد، فلا مشاحة فيه. وقد تعرض ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ) لهذه المسألة في قوله: "قأما زيادة (ما) في قول الله تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ"، وقوله تعالى: "فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ" فإن لها هنا تأثيراً في حسن النظم وتمكيناً للكلام في النفس، وبعداً به عن الألفاظ المبتذلة، فعلى هذا لا يكون حشواً لا يفيد" (٢).

وبيّن الزركشي معنى الزيادة في هذه الآية، يقول: "معناه: ما لنت لهم إلا رحمة؛

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٧٦.

(٢) ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد. سرّ الفصاحة. ط ١. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: كتاب ناشرون، ٢٠١٠م. ص ١٦٧.

وهذا قد جمع نفيًا وإثباتًا، ثم اختصر على هذه الإرادة، وجمع فيه بين لفظي الإثبات وأداء النفي التي هي "ما"،... وليس المراد من الزيادة -حيث ذكرها النحويون- إهمال اللفظ، ولا كونه لغوا فتحتاج إلى التنكّب عن التعبير بها إلى غيرها؛ فإنهم إنّما سمّوا "ما" زائدة هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها، لا لأنها ليس لها معنى.^(١)

وأما في الشاهد الثالث فقد بيّن سيبويه أنّ زيادة "ما" في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ أفادت التوكيد، يقول: "فإنّما جاء لأنه ليس لـ "ما" معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلّا التوكيد"^(٢).

واستشهد سيبويه بالشاهدين الرابع والخامس على زيادة "ما" بعد "إن"، فبيّن أنّ الأصل في الشاهد الرابع "إن كل نفس لعلها حافظ"، وأنّ الأصل في الشاهد الخامس "وإن كل لجمعٍ لدينا"، ثم نصّ على أنّ "ما" في هذه المواضع لغو^(٣)، بيد أنّ الباحثة ترى أنّ في استخدام مصطلح "اللغو" تجاوزًا؛ لأنّ المعنى العام للفظ "اللغو" هو الكلام لا يعتد به، وتفضّل استخدام مصطلح الزيادة؛ لأنه أنس لفظًا، وأخف على السمع وقعًا، رغم ثيقن الباحثة من أنّ سيبويه في إطلاقه لهذا المصطلح لم يصدر عن تهاون بالقرآن، أو غضّ منه، أو اجترأ على كلام ربّ العالمين والعياذ بالله.

وذكر سيبويه أنّ "ما" في الشاهد السادس لغو^(٤)، في قراءة أبي بكر، وحمزة، والكسائي، والأعمش، برفع "مثل"، على أنه صفة لحقّ. و"مثل" مضاف إلى "أنكم"، و"ما" زائدة.

(١) الزركشي. البرهان البرهان في علوم القرآن. ٧٩-٨٣.

(٢) سيبويه. الكتاب. ١: ١٨٠.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ١٣٩.

(٤) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٤٠.

وأشار سيبويه إلى زيادة "ما" بعد "أين" في الشاهد السابع، وزيادتها بعد "أي" في الشاهد الثامن، وفي الشاهدين التاسع والعاشر وقعت "ما" بين حرف الجزاء "إن" وبين الفعل "تعرضن" و"ترين"، وأفادت التوكيد.

أما الشاهدان الأخيران فهما على زيادة ضمير الرفع، وقد أشير سابقاً في غير هذا الموضوع إلى أنهما فصلاً بين الفعل ومعموله، ولم يغير دخولهما على ما بعدهما؛ إذ بقي ما بعدهما على حاله التي كان عليها قبل دخولهما.

بآية ما سبق يتبين أن ظاهرة الزيادة لا تستلزم مطلقاً عدم إفادة المعنى، وليست مجرد حشو كما يتوهم الواهمون، وهي من أساليب التأويل النحوي التي بيّنها النحاة لاعتبار أشاروا إليه ملاحظين أصل التأليف للجملة وإفادتها للمعنى. ولم يتعمق سيبويه في بيان المعنى الدلالي للزيادة في كل شاهد، وإنما اكتفى بالإشارة إلى معنى التوكيد.

المبحث الخامس

الحمل

لجأ النحاة إلى أسلوب الحمل في تأويل النصوص الخارجة على القاعدة العامة. والحمل لغة: حمل الشيء يحمله حملاً وحُملاً، فهو محمولٌ وحميلٌ، واحتمله... وحمله الأمرُ تحمياً وحُمالاً. فتحمله تحملاً وتحمالاً، قال سيبويه: أرادوا في الفِعال أن يجيئوا به على الإفعال، فكسروا أوله، وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرفٍ كما كان ذلك في أفعال واستفعل^(١). والحمل ما كان لازماً للشيء^(٢).

وفي الاصطلاح: هو إعطاء شيء حكم شيء آخر^(٣)، وحمل النظير على النظير هو إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما^(٤).

وتعدّ ظاهرة الحمل في العربية أوسع ظاهرة للعدول عن معايير النحو، وترتكز على المشابهة وتعلق الكلم بعضها ببعض، وقد فسّر النحاة في ضوئها جلّ أنواع العدول في النص القرآني. قال ابن جنّي: "اعلم أنّ هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب فسيح قد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً"^(٥).

ومن المعلوم أنّ الحمل في العربية له صور متعددة؛ منها الحمل على اللفظ، والحمل على المحل، والحمل على الجوار، والحمل على المعنى، والحمل على الفرع، والحمل على

(١) ابن سيده. المحكم في المحيط الأعظم. [ح. م. ل] ٣: ٣٦٦ - ٣٦٧.

(٢) الأزهرى. أبو منصور محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. تحقيق: عبدالله درويش. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٧٨م. [ح. م. ل] ٥: ٩٠.

(٣) انظر: ابن جنّي. الخصائص. ١: ١٠٩.

(٤) انظر: البستاني، بطرس. محيط المحيط. اعتنى به: محمد عثمان. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م. [ح. م. ل] ٢: ٥٠٥.

(٥) ابن جنّي. الخصائص. ٢: ٣٨٩.

الأصل، والحمل على التوهم، والحمل على النظير، والحمل على النقيض، يقول ابن جنبي:
"وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعلّه لو جُمع أكثره (لا جميعه)
لجاء كتاباً ضخماً"^(١). هذا يعني أنه ليس من اليسير إدراك جميع صوره.

ومن الجدير ذكره أنّ أسلوب الحمل، بصوره المتعددة، أسلوب معهود عند علماء اللغة
المتقدمين؛ فقد دارت لفظة "الحمل" في مؤلفات النحاة منذ القدم، وفي مؤلفات إعراب القرآن،
وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في مقدرتهم على تأويل النصوص غير المطردة، وقدرتهم
على النفاذ إلى المعاني الكامنة وراء أوضاع الكلم.

وقد أشار شيخ النحاة سيبويه إلى إحدى صور الحمل في معرض حديثه عن الشواهد
القرآنية، وهي الحمل على المعنى؛ إذ تعدّ من أساليب النحاة في تأويل النصوص التي لم
تطابق القواعد المطردة، ولعلّ السياق هو الأساس في الكشف عن المعنى الذي حُمّل عليه
اللفظ، من خلال إدراك العلاقة بين الكلمة وغيرها.

وعلى الرغم من إقرار النحاة المتقدمين بوجود ظاهرة "الحمل على المعنى" إلا أنّ
حديثهم عنها كان منثوراً في ثنايا مؤلفاتهم، من غير استقصاء أو تبويب، إلى أن جاء ابن جنبي
فأفرد لها فصلاً خاصاً بها، وجعلها فرعاً من فروع "شجاعة العربية". يقول: "اعلم أنّ هذا
الشرح -أي النوع- غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح
الكلام منثوراً ومنظوماً..."^(٢).

(١) ابن جنبي. الخصائص. ٢: ٢٩٧.

(٢) ابن جنبي. المرجع السابق. ٢: ٣٨٩.

وقد بيّن النحاة أنّ ما يسمّى بـ "التضمين" هو فرع من فروع الحمل على المعنى؛ إذ

يُطلق عند إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملتِه معاملةً، لتضمّنه معناه واشتماله عليه^(١).

أمّا ما يخص الوظيفة النحوية في الشواهد القرآنية، فإنّ النحاة يلجأون إلى التأويل

بالحمل على المعنى عند خروج اللفظ عن وظيفته النحوية، وإتيانه بغير ما يحتمل له، ويكون

التأويل بصرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بدليل يقترن بذلك^(٢). وقد

أورد سيبويه شواهد قرآنية أول الخروج فيها بالحمل على المعنى على نحو ما يلي:

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١.	﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة ٦٥]	١ : ٤٠ ، ٢٣٧	جمهور القراء	"علم" بمعنى "عرف" لذلك لم تنصب مفعولين
٢.	﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال ٦٠]	١ : ٢٣٧	جمهور القراء	"علم" بمعنى "عرف" لذلك لم تنصب مفعولين
٣.	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة ٢٢٠]	١ : ٢٣٧	جمهور القراء	"علم" بمعنى "عرف" لذلك لم تنصب مفعولين

(١) انظر: عثمان، حسن عثمان محمود. الحمل على المعنى وأثره الدلالي في القرآن الكريم، دراسة لغوية ونحوية. رسالة ماجستير جامعة اليرموك ٢٠٠٣، ص ١٣.

(٢) انظر: الحموز، عبدالفتاح أحمد. التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٤م، ١٠ : ١.

٤.	﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود ٤٣]	٣٢٥ : ٢	جمهور القراء	"حمل" إلا على معنى "لكن"
٥.	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾ [يونس ٩٨]	٣٢٥ : ٢	جمهور القراء	"حمل" إلا على معنى "لكن"
٦.	﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَعِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود ١١٦]	٣٢٥ : ٢	جمهور القراء	"حمل" إلا على معنى "لكن"
٧.	﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج ٤١]	٣٢٥ : ٢	جمهور القراء	"حمل" إلا على معنى "لكن"
٨.	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء ٢٢]	٣٣٢ : ٢	جمهور القراء	حمل "إلا" على معنى "غير"
٩.	﴿هُوَ جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام ٩٦]	١٧٤ : ١، ٣٥٦	قراءة جمهور السبعة، وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي:	عطف "الشمس" على معنى "الليل" في المفعولية

	"وجعل"			
١٠	﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ لِبَا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك ٢٠]	١٥٢ : ٣	جمهور القراء	حمل "إن" على معنى "ما"
١١	﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾ [النحل ٦٢]	١٣٨ : ٣	جمهور القراء	حمل "جرم" على معنى "حق"
١٢	﴿وَإِنْطَلَقَ الْمَأْتَمِرُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا وَاصْبِرُوا﴾ [ص ٦]	١٦٢ : ٣	جمهور القراء	حمل "أن" على معنى "أي"
١٣	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة ١١٧]	١٦٢ : ٣	جمهور القراء	حمل "أن" على معنى "أي"
١٤	﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات ١٥٨]	١٤٨ : ٣	جمهور القراء	حمل "إن" على معنى "أي"
١٥	﴿هَلْ نَدَّبَكُم عَلَى رَجُلٍ يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ كُلُّ مَرَّزِقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبا ٤]	١٤٨ : ٣	جمهور القراء	حمل "إن" على معنى "أي"
١٦	﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت ٤٢]	١٤٨ : ٣	قراءة "ما" تدعون "بالتاء" هي قراءة جمهور القراء،	حمل "ما" على معنى "أيهم"

	وقرأ أبو عمرو وعاصم "ما يدعون" بالياء.			
١٧	﴿وَكَايْنٌ مِّنْ قَرْيَةٍ﴾ [الحج ٤٨، الطلاق ٨]	١٧٠ : ٢	جمهور القراء	حمل "كَايْنٌ" على معنى "كم"
١٨	﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص ٣]	٥٨ : ١	قراءة أبي السمال	حمل "لات" على "ليس"

التحليل

ذكر سيبويه الشواهد الأول والثاني والثالث في أثناء حديثه عن الفعل المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، بقوله: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر" ثم ذكر الأفعال وهي: حسب، ظن، خال، رأى، وجد، زعم، علم، وبين عدم جواز اقتصارها على مفعول واحد، ولما خرج الفعل "علم" في الشواهد الثلاثة على القاعدة، بعدم نصبه مفعولين، أوله سيبويه بالحمل على المعنى؛ فنص على أن الفعل "علمت" بمعنى "عرفت" فلا يراد به إلا علم الأول، لذلك جاز أن يقتصر على مفعول واحد^(١).

وهذا ما أشار إليه بعض علماء التفسير، كالقرطبي مثلاً؛ فقد بين أن "علمت" في الشاهد الأول معناه عرفتم أعيانهم، وقيل: علمتم أحكامهم، ثم وضّح الفرق بينهما؛ وهو أن المعرفة متوجهة إلى ذات المسمى، والعلم متوجه إلى أحوال المسمى، فإذا قلت: عرفت زيداً، فالمراد

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٣٧.

شخصه، وإذا قلت: علمت زيذاً، فالمراد به العلم بأحواله من فضل ونقص. فعلى الأول يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، وهذا ما أشار إليه سيبويه في الشواهد الثلاثة، وعلى الثاني إلى مفعولين^(١).

وذكر سيبويه أن "إلا" تأتي بمعنى "لكن" كما في الشواهد (٤ - ٧)؛ فرأى أن الشاهد الرابع بمعنى: "لكن من رحم الله معصوم". والخامس بمعنى: "ولكن قوم يونس لما آمنوا"، والسادس بمعنى: "ولكن قليلاً ممن أنجينا منهم"، وكذلك السابع بمعنى: "لكنهم يقولون: ربنا الله". ثم أشار إلى أن هذا الضرب في القرآن كثير^(٢).

أما الشاهد الثامن فذكره على أن "إلا" لا يجوز أن تأتي بمعنى الاستثناء في هذا الموضع وإنما يجب أن تكون بمعنى "غير"، وأشار إلى ذلك في باب "ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً" بمنزلة غير ومثل. ويحسن في هذا المقام اقتباس نص الدرويش لتوضيح الفكرة، إذ يقول: "الأصل في "إلا" أن تكون للاستثناء، وفي "غير" أن تكون وصفاً، ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى فيوصف بـ "إلا"، ويستثنى بـ "غير"، فإن كانت إلا بمعنى غير وقعت هي وما بعدها صفة لما قبلها، وذلك حيث لا يراد بها الاستثناء، وإنما يراد بها وصف ما قبلها بما يغاير ما بعدها، ففي الآية ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ إلا وما بعدها صفة للآلهة؛ لأن المراد نفي الآلهة المتعددة، وإثبات الإله الواحد الفرد، ولا يصح الاستثناء بالنصب؛ لأن المعنى يكون حينئذ: "لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا" وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لما فسدتا، وهذا ظاهر الفساد^(٣). ثم دعا أن يغفر الله ويسامح ابن يعيش شارح مفصل الزمخشري الذي أجاز النصب على الاستثناء في الآية الكريمة، غير مقدر ما يترتب

(١) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٢: ١٦٨.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٢٥.

(٣) الدرويش. إعراب القرآن. ٥: ٢١ - ٢٢.

على النصب من فساد، وبالمقابل أشاد بابن هشام ونقل كلامه الذي أورده بالمعنى في رده على المبرد، الذي ذكر فيه أربعة أوجه لـ "إلا"، إحداها: أن تكون "إلا" صفة بمنزلة "غير" فيوصف بها، ولا يجوز فيها الاستثناء من جهة المعنى^(١).

وذكر سيبويه أن وجه نصب "الشمس" في الشاهد التاسع هو الحمل على المعنى، فقال: "حين قال 'جاعل الليل' علم في قوله عز وجل 'وجاعل الليل سكناً' على معنى جعل، فصار كأنه قال: [وجعل الليل سكناً]، وحمل الثاني على المعنى"^(٢). أي أن نصب "الشمس" جاء عطفاً على محل "الليل". وقد جاء في تفسير الطبري: "وتنصب 'الشمس' و'القمر' عطفاً على موضع 'الليل'؛ لأن 'الليل' وإن كان مخفوضاً في اللفظ فإنه في موضع النصب؛ لأنه مفعول 'جاعل'، وحسن عطف ذلك على معنى الليل لا على لفظه لدخول قوله: 'سكناً' بينه وبين الليل ... وقد يجيء مثل هذا أيضاً معطوفاً بالثاني على معنى الذي قبله لا على لفظه، وإن لم يكن بينهما حائل"^(٣). فهنا حمل عطف "الشمس" على المعنى لا على لفظ "الليل".

وأشار سيبويه في الشاهد العاشر إلى أن "إن" تكون في معنى "ما"، وعلى ذلك يكون الشاهد بمعنى: "ما الكافرون إلا في غرور"^(٤).

وفي الشاهد الحادي عشر ذكر سيبويه أن "لا جرم" معناها: لقد حق أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار، وهي بمنزلة هذا الفعل^(٥). هذا يعني أن "لا جرم" صار معناها معنى

(١) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف. معني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق عبداللطيف محمد الخطيب. الكويت: د. ن، ٢٠٠٠م. ١: ٤٥٩.

(٢) سيبويه. الكتاب. ١: ١٧٤-١٧٥.

(٣) الطبري. جامع البيان عن تأويل القرآن. ٧: ٣٢٩.

(٤) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ١٥٢.

(٥) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٣٨.

"فعل" وهو "حق"، وعلى هذا يرتفع ما بعدها بالفاعلية، فقوله تعالى: "لا جرم أن لهم النار" أي: حق وثبت كون النار لهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما ورد في دراسة بعنوان "لا جرم بين الاستعمال العربي والقرآني"، فقد بين الباحث أن لفظ "لا جرم" استعملها القرآن بدلالة مختلفة عن الدلالة المستعملة في كلام بعض العرب؛ إذ استعملها القرآن بمعنى لا بد، أو لا محالة، أو لا شك. واستعملتها العرب للقسم، وعدتها من ألفاظ القسم غير الصريح. وبعد أن أحصى مواضعها الخمسة في القرآن الكريم^(١)، وجدها جميعها متلوة بأن واسمها، ولم يجرى بعدها فعل، ولم يذكر العلماء المتقدمون كالخليل وسيبويه إنها في تلك المواضع تدل على القسم. ثم نقل عن الفراء ما وضّح به التطور الذي طرأ عليها، وهو قوله: "وقوله "لا جرم أنهم" كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بد أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب، فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إياها، حتى صارت بمنزلة حقاً؛ ألا ترى أن العرب تقول: لا جرم لأتيناك، لا جرم قد أحسنت."^(٢)، فتوصل في نهاية الدراسة إلى أن الاستعمال الحقيقي لـ "لا جرم" لا يدل على القسم، وأن دلالتها على التحميم والقطع طور معناها إلى معنى القسم^(٣).

وذكر سيبويه الشاهدين الثاني عشر والثالث عشر في باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي،

وذكر أن الخليل زعم أن "أن" في الشاهدين بمنزلة "أي"، وفسر ذلك في قوله: "لأنك إذا قلت:

(١) المواضع هي: ١. "لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون" [هود ٢٢]. ٢. "لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون إنه لا يحيي المستكبرين" [النحل ٢٣]. ٣. "لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون" [النحل ٦٢]. ٤. "لا جرم أنهم في الآخرة هم الخاسرون" [النحل ١٠٩]. ٥. "لا جرم أننا تدعونني إليه ليس له دعوة في الدنيا ولا في الآخرة" [غافر ٤٣].

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٨.

(٣) انظر: عمّاش، أحمد كاظم، لا جرم بين الاستعمال العربي والقرآني. جامعة بابل، كلية الدراسات القرآنية، ٢٠١١م.

انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تُخبر أنهم انطلقوا بالمشي،... ومثل هذا في القرآن كثير^(١).

وأما "إن" في الشاهدين الرابع عشر والخامس عشر فذكر سيبويه أنها بمنزلة "أي"، بمعنى: ينبئهم أيهم أفضل. وكذلك أشار إلى أن "ما" في الشاهد السادس عشر بمنزلة "أيهم"^(٢)، كأنه قيل: أيهم تدعون؟

واستشهد سيبويه بالشاهد السابع عشر تحت باب "ما جرى مجرى كم في الاستفهام"، فذكر أن "كأين" استعملت بمعنى "كم" مع الإتيان بـ "من" الجارة بعدها^(٣).

وفي الشاهد الثامن عشر جاء ما بعد "لات" مرفوعًا في قراءة أبي السمال^(٤)، والقاعدة العامة تقتضي أن تأتي "لات" مع "حين"، وتُضمَرُ فيها مرفوعًا، وتنصب الحين؛ لأنه مفعول به. أمّا قراءة رفع الحين، فهي على إجراء "لات" مجرى "ليس" في العمل^(٥)، وبذلك تكون "حينُ مناص" اسم "لات"، والخبر محذوف.

بآية ما سبق يتبين أن أسلوب الحمل أسلوب معهود عند علماء اللغة المتقدمين، وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في مقدرتهم على تأويل النصوص غير المطّرد، وقدرتهم على النفاذ إلى المعاني الكامنة وراء أوضاع الكلم.

(١) سيبويه. الكتاب. ٣: ١٦٢.

(٢) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣: ١٤٨.

(٣) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٢: ١٧٠.

(٤) انظر: أبو حيان. البحر المحيط. ٧: ٣٦٧.

(٥) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٥٨.

المبحث السادس

المطابقة والمخالفة

تعدّ المطابقة النحوية وسيلة ربط لغوية بين دالين لغويين بينهما علاقة نحوية مع بعضهما بعضاً، كالمسند والمسند إليه، وأشار اللغويون إلى أنها تقع في أربعة من عشرة تكمن في العدد، والجنس، والتعيين، والإعراب. وقد اهتم بدراستها علماء اللغة المحدثون، وبيّنوا دورها في اللغة؛ إذ تعدّ قرينة شكلية في بناء القوالب النحوية الخاصة باللغة، ويؤدي وجودها إلى تحسين الكلام في السمع، وإلى حراسة المعنى في الذهن، بما يبعده عن اللبس، ويقربه من مقتضى الحال التي يورد فيها^(١).

والمطابقة في معاجم اللغة بمعنى التقابل بالمثل، كما في قول الخليل بن أحمد: "وطابقت بين الشيتين: جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما فيسمى هذا المطابق"^(٢). وقول ابن سيده: "وتطابق الشيطان: تساوى"^(٣).

والمخالفة: "المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافاً... وتخالف الأمران، واختلفا لم يتفقا، وكل ما لم يساو فقد تخالف واختلف"^(٤).

أمّا المطابقة في الاصطلاح: فعلى الرغم من أنّ هذا المصطلح متداول عند النحاة المتقدمين، إلا أنّ الباحثة لا تكاد تجد له تعريفاً يخصّه في مؤلفاتهم، بيد أنّ تتبع هذا المصطلح في مؤلفاتهم يعطي صورة واضحة عن مضمون هذا المصطلح، وقد أشار أحد الباحثين

(١) انظر: الأقطش، عبد الحميد. الإسناد في لغة أكلوني البراغيث. مجلة أبحاث اليرموك. مجلد ١٣. عدد ٢. الصفحات ٣٦٧-٤١٣. ١٩٩٥م.

(٢) الفراهيدي. كتاب العين. [طبع]. ٣: ٣٧.

(٣) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة. [ط. ب. ق.]. ٦: ٢٩١.

(٤) ابن سيده. المرجع السابق. [خ. ل. ف.]. ٥: ٢٠٠-٢٠١.

المعاصرين إلى المعنى الاصطلاحي للمطابقة بعد تتبعها عند القدماء، فعرّفها بأنّها: "مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو تدل على معانٍ نحوية، كالإعراب من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ، وكالعدد من أفرادٍ وثنائيةٍ وجمعٍ، وكالتعريف والتكبير، والجنس من تذكيرٍ وتأنيثٍ، وكالشخص من تكلمٍ وخطابٍ وغيبة"^(١).

وقد التفت سيبويه إلى وجود نصوص قرآنية خرجت عن قاعدة المطابقة، خصوصاً في مسألة العدد والجنس، ذكرها ثمّ لجأ إلى تأويلها، على نحو ما سيأتي.

المطلب الأول: العدد

ما من شكٍّ في أنّ مجيء نصوص مخالفة للقواعد العامة في العربية مسألةٌ تثير انتباه الباحث المدقق، وتتطلب منه الوقوف والتأمل، وتشدُّ النظر إليها. وقد استشهد سيبويه بنصوص قرآنية تبدو في ظاهرها مخالفة لقاعدة عامة في افتقادها إلى عنصر المطابقة في العدد، فأورد في كتابه نصوصاً ذكر فيها الأفراد وأريد بها الجمع، وأخرى مقابلة للسابقة، وهي ما ذكر فيها الجمع وأريد ما دونه، ونصوصاً أخرى متعلقة بالثنائية، يمكن عرضها على نحو الآتي:

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقرئ	التأويل
١	﴿يَبْلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة ١١٢]	٦٥ : ١	جمهور القراء	إفراد الضمائر الأول حملاً على لفظ "من"، والجمع لاحقاً حملاً على

(١) السامرائي، فراس عصام شهاب. المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. رسالة ماجستير. جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٥م. ص ١٣

معنى "من"				
جواز وضع الجمع موضع المثنى	جمهور القراء	٦٢٢ : ٣	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة ٣٨]	٢
جواز وضع الجمع موضع المثنى	جمهور القراء	٦٢١ : ٣	﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم ٤]	٣
جواز وضع الجمع موضع المثنى	جمهور القراء	٣ ، ٤٨ : ٢ ٦٢٢	﴿وَهَلْ أُنَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذِ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ. إِذِ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص ٢١ ، ٢٢]	٤
جواز وضع الجمع موضع المثنى	جمهور القراء	٦٢٢ : ٣	﴿كَلَّا فَادْفَعْنَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء ١٥]	٥
جواز ذكر لفظ الواحد إذا أريد به الجمع	جمهور القراء	٢١٠ : ١	﴿فَإِنْ طَبِئَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء ٤]	٦
الحمل على البدلية	جمهور القراء	٤١ : ٢	﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ	٧

			ظَلَمُوا ﴿ [الأنبياء ٣]	
إجراء صلة "من" وخبره كصلة "الذَّيْبِ"	جمهور القراء	٤١٥، ٤٠ : ٢	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس ٤٢]	٨
"فَعِيلٌ" يستوي فيها الإفراد والتثنية والجمع	جمهور القراء	١٣٦ : ٣	﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق ١٧]	٩

التحليل

بيّن سيبويه في الشاهد الأول كيف أجري الأول على لفظ الواحد، والآخر على المعنى^(١)؛ ففي قوله تعالى: "بلى من أسلم وجهه لله وهو محسنٌ فله أجره عند ربه" استُخدم ضمير الإفراد باعتبار لفظ "من"، وفي قوله تعالى في تنمة الآية: "ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون" استُخدم ضمير الجمع باعتبار معنى "من"، هذا يعني أنّ الآية الكريمة جمعت بين حاملين: حمل على لفظ "من"، فأفردت الضمير. وحمل على معنى "من"، فجمعت الضمير.

وأما الشواهد (٢_ ٥) فاستشهد بها سيبويه على وضع الجمع موضع المثنى؛ فذكر الشاهدين الثاني والثالث على استعمال الجمع في "أيديهما"، و"قلوبكما" مع أنّ المراد هو المثنى، وقال في ذلك: "فرقوا بين المثنى الذي هو شيءٌ على حدة وبين ذا. وقال الخليل: نظيره قولك: فعَلْنَا وأنتما اثنان، فتكلّم به كما تكلم به وأنتم ثلاثة. وقد قالت العرب في الشينين اللذين كلّ واحد منهما اسمٌ على حدة وليس واحدٌ منهما بعض شيء، كما قالوا في ذاء؛ لأنّ التثنية جمعٌ،

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٦٥.

فقالوا كما قالوا: فَعَلْنَا. وزعم يونس أنهم يقولون: ضغ رحالهما وغلماَنهما، وإنما هما اثنان^(١). وكلام سيبويه يوحى أن من شأن العرب إذا ذكروا الشئيين من اثنين جمعوهما، كقولهم: ضغ رحالهما وغلماَنهما، وهم يريدون: رحلي راحلتها، وغلماَيهما. وقد أشار الألوسي إلى علّة ذلك؛ وهي كراهية جمع تثنيّتين في كلمة واحدة^(٢). وأمّا استعمال الجمع في "أيديهما" و"قلوبكما"، فقد أشار القرطبي في تفسيره إلى قاعدة أثبتها علماء اللغة، وهي أن كلّ شيء يوجد من خلق الإنسان إذا أضيف إلى اثنين جُمع، فيقال: هَشَمَت رؤوسهما، وأشبعت بطونهما، ولهذا قيل: "صغت قلوبكما"، و"فاقطعوا أيديهما"^(٣).

وذكر سيبويه الشاهد الرابع بعدما سأل الخليل عن قول العرب: "ما أحسن وجوههما؟"، فأجابه: "لأنّ الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذلك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردًا وبين ما يكون شيئًا من شيء. وقد جعلوا المفردين أيضًا جميعًا، قال الله جلّ ثناؤه: "وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب". إذ دخلوا على داود ففرغ منهم قالوا لنا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض"^(٤). فضمير الجمع في "تسوروا" أريد به المثني، والمعنى: إذ تسورا المحراب، ويفسر ابن عاشور ذلك بنفسه يتفق فيه مع سيبويه، في قوله: "والعرب يعدلون عن صيغة التثنية إلى صيغة الجمع إذا كانت هناك قرينة؛ لأنّ في صيغة التثنية ثقلًا لندرة استعمالها"^(٥). بينما يورد أبو حيان في "البحر المحيط" أن معنى "خصمان":

(١) سيبويه. المرجع السابق. ٣: ٦٢٢.

(٢) انظر: الألوسي. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ١٤: ٣٤٧.

(٣) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٧: ٤٧١.

(٤) سيبويه. الكتاب. ٢: ٤٨.

(٥) ابن عاشور. التحرير والتنوير. سورة ص

فريقان، فيكون ضمير الجمع في "تسوروا" عائداً على الخصم الذي هو جمع الفريقين^(١).
وبذلك التفسير يتطابق الضمير مع المعدود في العدد، فتتنفي المخالفة للقاعدة العامة.

وكذلك استشهد سيبويه بالشاهد الخامس على جواز وضع الجمع موضع المثنى، ففي قوله تعالى: "كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ"، كان المراد: "إنا معكما"^(٢). وأورد أبو حيان في تفسير الآية عدة أقوال، وهي: "ومعكم، قِيلَ: من وضع الجمع موضع المثنى؛ أي معكما. وقيل: هو على ظاهره من الجمع، والمراد موسى وهارون ومن أرسلنا إليه. وكان شيخنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير يرجح أن يكون أريد بصورة الجمع المثنى، والخطاب لموسى وهارون فقط، قال: لأن لفظه مع تباين من يكون كافراً، فإنه لا يقال الله معه. وعلى أنه أريد بالجمع التثنية، حملة سيبويه - رحمه الله - وكأنهما لشرفهما عند الله، عاملهما في الخطاب معاملة الجمع، إذ كان ذلك جائزاً أن يعامل به الواحد لشرفه وعظمته"^(٣).

وفي الشاهد السادس يشير سيبويه إلى جواز ذكر لفظ الواحد إذا أريد به الجمع، وذلك بقوله: "إن شئت قلت: أنفساً"^(٤).

وفي الشاهد السابع مطابقة بين المسند والمسند إليه في العدد رغم تقدم المسند، وهذا مخالف للقاعدة العامة التي ترى أن الفعل إذا تقدم على الفاعل الجمع وجب إفراده. ويحمل سيبويه الآية على البدلية، في قوله: "وأما قوله جُلُّ نَسَاوُهُ : "وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا"، فإنما يجيء على البذل، وكأنه قال: انطلقوا، فْقِيلَ له: من؟ فقال: بنو فلان"^(٥)، وفي موضع آخر يقول: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك؛ فشبهوا هذا

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٧: ٣٧٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٢٢.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، ٧: ٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١٠.

(٥) سيبويه، المرجع السابق، ٢: ٤١.

بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجميع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة^(١). بيد أن للأقطش في ذلك نظرة تاريخية خاصة مفادها أن التراكيب النحوية التي وسماها النحاة العرب القدامى بلغة "أكلوني البراغيث" تتمّ عن مراحل زمنية مرّت بها مسألة الإسناد في الجملة الفعلية، وأنّ هذه اللغة هي ممّا ترشّح من إحدى تلك المراحل، إذ يجري الإسناد فيها على مبدأ المطابقة التامة في العدد والجنس^(٢). وتؤيد الباحثة ما ذهب إليه الأقطش، إذ ورد في القراءات القرآنية ما يجري على لغة "أكلوني البراغيث"، منها قوله تعالى: "إِنَّمَا يَبْتَلِنُ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا" [الإسراء: ٢٣]، فقد قرأ حمزة والكسائي "يبلغان"، بالألف على التثنية، وبنون مشددة^(٣)، ويرى أبو حيان أنّ "أحدهما" فاعل، والألف علامة تثنية على لغة "أكلوني البراغيث"، أو أنّ "أحدهما" بدل من الضمير في "يبلغان"^(٤). هذا يعني أنّ القرآن الكريم حفظ لنا رواسب لغوية جاء بها في غير موضع، وأنّ القول بذلك أولى من حملها على وجوه عدّة، لا سيّما إنّها جارية على مبدأ المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد، والمطابقة - كما يرى أحد المحدثين - عمالية تكاد تكون عملية لا شعورية فطرية، تتمّ في إطار المنطق والحس اللغويين^(٥).

(١) سيبويه. الكتاب. ٢: ٤٠.

(٢) انظر: الأقطش. الإسناد في لغة أكلوني البراغيث. ص ٣٦٨.

(٣) انظر: القرطبي. معاني القرآن. ٢: ١٢٠.

(٤) انظر: أبو حيان. البحر المحيط. ٧: ٣٥.

(٥) انظر: عون، حسن. دراسات في اللغة والنحو العربي. د. م: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩م.

ص ٥٤.

وذكر سيبويه الشاهد الثامن في باب "إجرائهم صلة من" وخبره إذا عَنَيْتَ اثنين كصلة "الَّذِينَ"، وإذا عَنَيْتَ جميعاً كصلة "الَّذِينَ"^(١). فالأصل في ظاهر اللفظ أن تأتي: ومنهم من يستمع إليك، ولكن لما أريد الجمع قيل: "يستمعون".

وفي الشاهد الأخير يرى سيبويه أن "قعيد" يقال للمفرد والمثنى والجمع، كما يقال للجماعة: هم صديق^(٢)، وقد جاء في مختار الصحاح: "الْقَعِيدُ: المقاعد. وقوله تعالى: "عن اليمين وعن الشمال قعيد"، وهما قعيدان، ولكن فعيل وفعول يستوي فيه الواحد والاثنا والجمع. كقوله تعالى "إنا رسول رب العالمين"، وقوله تعالى: "والملائكة بعد ذلك ظهير"^(٣).

المطلب الثاني: الجنس

التفت سيبويه إلى أن في العربية نصوصاً افتقدت عنصر المطابقة في التذكير والتأنيث، وبما أن المطابقة قاعدة لا يصح الخروج عليها، فقد لجأ إلى تفسير تلك النصوص الخارجة على المستقيم، واستشهد عليها بنصوص قرآنية أولها لتتماشى مع المستقيم، على نحو ما يلي.

الرقم	الشاهد القرآني	مكان ورودها في الكتاب	المقري	التأويل
١.	﴿تَلَقَّطُوا بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف ١٠]	٥١ : ١	قراءة الحسن،	أنت الفعل لإضافة الفاعل "بعض" إلى

(١) سيبويه. الكتاب. ٤ : ١٠٣.

(٢) انظر: سيبويه. المرجع السابق. ٣ : ١٣٦.

(٣) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر. مختار الصحاح. ط١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٩م. ق. ع. د [٥٤٤ - ٥٤٥.

مؤنث هو منه "السيارة"	ومجاهد، وقتادة			
إجراء صلة "من" إذا أريد بها التانيث كصلة "التي".	قراءة يعقوب، وابن عامر في رواية	٤١٥ : ٢	﴿وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لِي وَرَسُولِي﴾ [الأحزاب ٣١]	٢.
"الطاغوت" اسم واحد مؤنث	جمهور القراء	٢٤٠ : ٣	﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَّبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر ١٧]	٣.
جواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي	جمهور القراء	٤٣ ، ٣٩ : ٢	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [البقرة ٢٧٥]	٤.
جواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي	جمهور القراء	٣٩ : ٢	﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران ١٠٥]	٥.
تأنيث كلمة "نسوة" هو تأنيث جمع؛ أي ليس تأنيثاً حقيقياً، لذلك جاز تأنيث الفعل وتذكيره	جمهور القراء	٤٠ : ٢	﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف ٣٠]	٦.
حمل على النسب؛ أي	جمهور	٤٧ : ٢	﴿السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل]	٧.

ذات انفطار كقولهم: امرأة مرضع، أي : ذات رضاع.	القرآء		[١٨]	
إنزال ما لا يعقل منزلة من يعقل	جمهور القرآء	٤٧ : ٢	﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف [٤]	٨.
إنزال ما لا يعقل منزلة من يعقل	جمهور القرآء	٤٧ : ٢	﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء ٣٣]	٩.
إنزال ما لا يعقل منزلة من يعقل	جمهور القرآء	٤٧ : ٢	﴿بِأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل ١٨]	١٠.
حمل على الحذف، بمعنى: هذا الذي بنيته وسويته حاجزا بين هذه الأمة، ومن دون الزدم رحمة من ربي	جمهور القرآء	٥٦٢ : ٣	﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾ [الكهف [٩٨]	١١.

التحليل

التطابق في التذكير والتأنيث أحد الركائز التي نصَّ النحاة على عدم جواز الخروج

عليها، لذا عمد النحاة إلى تأويل ما ورد من نصوص خالفت تلك القاعدة بأسلوب الحمل على

المعنى، وهذا ما لجأ إليه سيبويه. ويمكن تحليل الشواهد بتقسيمها إلى قسمين؛ الأول: تأنيث المذكر، والآخر: تذكير المؤنث، على النحو الآتي:

تأنيث المذكر

يقصد بتأنيث المذكر التعبير عن المذكر بلفظ المؤنث، بإضافة لاحقة التأنيث أول الفعل الذي حقه التذكير، ويبدو في ظاهر الشواهد الثلاثة الأول هذا الخروج؛ إذ من المعلوم أنّ لفظ "بعض" هو لفظ مذكر، وقع فاعل لفعل الالتقاط، فالقاعدة العامة تسند الفاعل إلى فعله بتركيب "يلنقطه بعض"، بيد أنّ الفعل في النص القرآني المذكور - بقراءة الحسن، ومجاهد، وقتادة^(١) - سبق بلاهقة التأنيث وهي التاء، ممّا دفع سيبويه إلى البحث عن تأويل، فرأى أنّ لفظ "بعض" يجوز أن يؤنث إذا أضيف إلى مؤنث هو منه، كقول بعض العرب: "ذهبت بعض أصابعه"^(٢). وهذا ما ذهب إليه الفراء في معانيه، إذ قال: "والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له أو هو بعض له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير"^(٣).

أمّا الشاهد الثاني - بقراءة يعقوب، وابن عامر في رواية^(٤) - فنذكره سيبويه في معرض حديثه عن إجراء صلة "من" إذا أريد بها التأنيث كصلة "التي"، أي حملًا على المعنى. فتوجيه قراءة الجمهور هو مراعاة لفظ "من" الشرطية، وتوجيه قراءة يعقوب هو مراعاة ما تدل عليه "من" في الآية الكريمة، وهو النساء المقصودات بالخطاب.

(١) انظر: أبو حيان الأندلسي. تفسير البحر المحيط. ٥: ٢٨٥.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٥١.

(٣) الفراء. معاني القرآن. ٢: ٣٦.

(٤) انظر: أبو حيان. تفسير البحر المحيط. ٧: ٢٢١.

أمّا الشاهد الثالث فقد بيّن سيبويه أنّ "الطّاعوت" اسم واحد مؤنث، يقع على الجميع كهيئة الواحد^(١)، لذلك جاء الفعل مؤنثاً. وفي التفاسير نجد للطاعوت عدة معان؛ فقيل: إنّ الطاعوت هو الشيطان، وقيل: هو الأوثان، وقيل: هو الكاهن، وقيل: إنه اسم أعجمي مثل طالوت وجالوت وهاروت ومالوت، وقيل هو اسمٌ عربي مشتقٌ من الطغيان، وقال الأخفش: الطاعوت جمع، ويجوز أن تكون واحدة مؤنثة^(٢).

تذكير المؤنث

تمثل الشواهد (٤ _ ١٠) شواهد على نصوص خالفت في ظاهرها قاعدة المطابقة بين المسند والمسند إليه في الجنس، توفقت عندها سيبويه لما فيها من تذكير للفعل المسند إلى فاعل مؤنث، ولجأ إلى تأويلها، فنظر في الشاهد الرابع والخامس إلى الفاعل فوجدهما يشتركان في أنّ الفاعل من الجمادات، أو من الموات حسب تعبيره، ومن ثم جعل هذا الأمر مسوغاً للخروج على القاعدة، وذكر أنّ هذا النحو في القرآن كثير^(٣).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ علماء اللغة أجازوا ترك علامة التانيث مع الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً، يقول المبرد: "أما "ضربَ جاريتك"، و"جاء أمتك"، و"قام هند"، فغير جائز؛ لأن تانيث هذا تانيث حقيقي، ولو كان من غير الحيوان لصلح، وكان جيداً، نحو: "هدم دارك"، و"عمر بلدك"؛ لأنه تانيث لفظ لا حقيقية تحته، كما قال عز وجل: "وأخذ الذين ظلموا الصيحة"، وقال أيضاً: "فمن جاءه موعظة من ربه"^(٤). ويقول ابن يعيش: "إين كان المؤنث غير حقيقي، بأن يكون من غير الحيوان، نحو: النعل والقدر والسوق، ونحو ذلك، فإنك إذا

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٢٤٠.

(٢) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ١٨: ٢٦٠-٢٦١.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٩.

(٤) المبرد. المقتضب. ٢: ١٤٦. وانظر: المبرد. المصدر نفسه. ٤: ٥٩. والآيتان من سورتي: (هود ٦٧) ، و(البقرة ٢٧٥).

أسندت الفعل إلى شيء من ذلك، كنت مخيراً في إلحاق العلامة وتركها، وإن لاصقاً، نحو:
انقطع النعل، و "انقطعت النعل"، ... لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً ضعفاً، ولم يعين بالدلالة
عليه، مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه^(١). وهذا التخيير الذي أشار إليه ابن
يعيش ورد في القرآن الكريم، فهناك مواضع ذكر فيها الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي
كالشاهدين الرابع والخامس وغيرهما^(٢)، وبالمقابل هناك مواضع ألحق فيها الفعل بعلامة
التأنيث مع الفاعل المؤنث المجازي، كقوله تعالى: "وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ" [البقرة: ٨١]، وقوله
تعالى: "فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ" [النساء: ٧٢]، وقوله تعالى: "تَخَشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ"
[المائدة: ٥٢]، وغير ذلك^(٣).

وأول سببويه تذكير الفعل "قال" في الشاهد السادس على أن تأنيث كلمة "نسوة" هو تأنيث
جمع؛ أي ليس تأنيثاً حقيقياً، لذلك جاز تأنيث الفعل وتذكيره، دون اعتبار تأنيث الواحدة
"امرأة"، وذكر أن من العرب من قال: "جاء جواريك"، و"جاء نساؤك"، و"جاء بناتك" على
اعتبار أن التأنيث في الفاعل تأنيث جمع لا تأنيث حقيقي^(٤). فقد أجازت العربية تأنيث الفعل
وتذكيره إن كان الفاعل اسم جنس جمعي، أو اسم جمع، ومثال الأول: قال/قالت العرب، أو
الروم، أو الفرس. ومثال الآخر: جاء/ جاءت نسوة، أو نساء، أو قوم، أو رهط. هذا يعني أن
الجمع الذي ليس له مفرد من لفظه يجوز في فعله التذكير والتأنيث، إلا إذا تقدم الفاعل على
الفعل فوجب حينها تأنيث الفعل، كما في قوله تعالى: "مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ"
[يوسف ٥٠]. وأشار أبو حيان في تفسيره إلى ثلاثة أقوال في تذكير الفعل مع "النسوة" وهي:

(١) انظر: ابن يعيش، ابن علي بن يعيش. شرح المفصل، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء. مصر:
الطباعة المنيرية، د. ت. ٥: ٩٣-٩٤.

(٢) انظر: (الأنعام ١٥٧)، (الأعراف ٩٥)، (هود ٦٧)، (الروم ٥٧).

(٣) انظر: (آل عمران ٢٤)، (الأنعام ٧٠)، (الأعراف ٧٨ و ٩١)، (التوبة ٢٥)، (يونس ٢٢)

(٤) انظر: سببويه. الكتاب. ٢: ٤٠.

١. أن النسوة بكسر النون هو جمع تكسير للقلّة، لا واحد له من لفظه، قاله ابن السراج.

٢. أن النسوة اسم مفرد لجمع المرأة، وتأنيثه غير حقيقي، ولذا لم تلحق فعله تاء التأنيث،

قاله الزمخشري.

٣. أن النسوة جمع تكسير لا يلحق التاء؛ لأنه يجوز: قامت الهند، وقام الهنود. وقد تضمّ

نونه فتكون إذ ذاك اسم جمع، وتكسيره للكثرة على نسوان، والنساء جمع تكسير

للكثرة أيضاً ولا واحد له من لفظه^(١).

وقد قيل إن "النسوة" جاءت على جمع القلّة، لما نُقِلَ من أن النسوة اللاتي أشارت إليهنّ

الآية الكريمة كنّ خمساً: امرأة الخبّاز، وامرأة الساقى، وامرأة البواب، وامرأة السجان، وامرأة

الحاجب^(٢).

أما من الناحية البلاغية فقد أشار الأوسى بعد أن لاحظ تأنيث الفعل في قوله تعالى:

"وقالت الأعراب آمناً" [الحجرات ٤]، وتذكيره في قوله: "وقال نسوة" إلى العلة، يقول: "النكته

في اعتبار التأنيث في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ الإشارة إلى قلة عقول الأعراب،

على عكس ما روعي التذكير في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٣). ويوحى هذا إلى أن الخطاب

في "قالت الأعراب" كان بالتأنيث للدلالة على قلة عقولهم لما ادّعوا الإيمان ولم يكن قد حصل

ذلك بعد، وفي المقابل خوطبت النسوة بخطاب التذكير ليدل ذلك على الدهاء و المكر.

وأشار سيبويه في الشاهد السابع إلى أن "منفطر" جاءت بصيغة التذكير، وعلل ذلك في

قوله: "وزعم الخليل رحمه الله أن السّمَاءَ منفطرٌ به"، كقولك: "مُعضِّلٌ للقطاة، وكقولك:

"مرضِعٌ" للتي بها الرضاع. وأمّا المنفطرة فيجيء على العمل؛ كقولك: منشقة، وكقولك

(١) انظر: أبو حيان. البحر المحيط. ٥: ٢٩٩.

(٢) انظر: أبو حيان. المرجع السابق. ٥: ٣٠١.

(٣) الأوسى. روح المعاني. ١٣: ٣١٨.

مرضعة للتي ترضع^(١). هذا يعني أن تذكير "منفطر" حملٌ على النسب؛ أي ذات انفطار، كمرضع ذات الرضاع، وهذا ما أشار إليه في الزمخشري، والعكبري في تفسيرهما^(٢). أما الفراء فيرى أن لفظ "السَّاء" يذكر ويؤنث، و"منفطر" في هذه الآية جاءت على وجه التذكير^(٣). وهناك قول ثالث للقرطبي؛ إذ يرى أن "منفطر" بمعنى متشفقة لشدته^(٤)، أي أن في الآية عدول عن الاستعمال الشائع في اللغة، وهذا ما تذهب إليه الباحثة، وفي تأويل ذلك يقول ابن عاشور: "ولعل العدول في الآية عن الاستعمال الشائع في الكلام الفصيح في إجراء السماء على التأنيث إلى التذكير إيثاراً لتخفيف الوصف؛ لأنه لما جاء به بصيغة منفعل بحرفي زيادة، وهما: الميم والنون، كانت الكلمة معرضة للتثقل إذا أحق بها حرف زائد آخر ثالث، وهو هاء التأنيث، فيحصل فيها ثقل يجنبه الكلام البالغ غاية الفصاحة، ألا ترى أنها لم تجر على التذكير في قوله: "إذا السماء انفطرت" [الانفطار ١]، إذ ليس في الفعل إلا حرف مزيد واحد وهو النون، إذ لا اعتداد بهمزة الوصل؛ لأنها ساقطة في حالة الوصل، فجاءت بعدها تاء التأنيث^(٥). وترى الباحثة أن المخالفة اللغوية في إثبات لفظ التذكير موضع التأنيث دلالة على أن ذلك اليوم فيه مخالفات غير معهودة، كأن يجعل الولدان شيباً، وأن تتقطع السماء رغم تماسكها وشدّة حبكها من شدة هول ذلك اليوم. فجاء لفظ التذكير في موضع التأنيث كمخالفة لغوية مقصودة توحى بمخالفات كونية عظيمة ستحدث في ذلك اليوم، وعدول عن وضع كوني كائن إلى وضع آخر غير مسبوق.

(١) سيويه. الكتاب. ٢: ٤٧.

(٢) انظر: الزمخشري. الكشاف. ٧: ١٧٤. وانظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن. ط ٢. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧ م. ٢: ١٢٤٨.

(٣) انظر: الفراء. معاني القرآن. ٣: ١٩٩.

(٤) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. ٢١: ٣٤٢.

(٥) ابن عاشور. التحرير والتنوير. ٢٩: ٢٥٨.

واستشهد سيبويه بالشواهد (٨-١٠) على إنزال ما لا يعقل منزلة من يعقل، ففي الشاهد الثامن، قوله تعالى: "رأيتهم لي ساجدين"، جاء جمع "ساجدين" جمع مذكر، رغم تعلقه بالكواكب؛ لأنّ الكواكب لما سجدت كانت بمنزلة من يعقل، فعوملت معاملته في جمع "ساجدين". وكذلك الفعل "يسبحون" في الشاهد التاسع، قوله تعالى: "وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون"، فلما أخبر الله تعالى عمّا لا يعقل (الليل، والنهار، والشمس، والقمر) بفعل من يعقل، وجعلها في الطاعة بمنزلة من يعقل، أخبر عنها بالواو والنون. وفي الشاهد العاشر: "يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم" صار النمل بمنزلة من يعقل لما تحدّث، فقيل: "ادخلوا".

وأما الشاهد الأخير فقد جاء فيه اسم الإشارة "هذا" مذكرا، وبعده "رحمة"، وأوّل ذلك بالحمل على الحذف؛ يقول الطبري: "يقول عز ذكره: فلما رأى ذو القرنين أن يأجوج ومأجوج لا يستطيعون أن يظهروا ما بنى من الردم، ولا يقدرّون على نقبه، قال: هذا الذي بنيته وسويته حاجزا بين هذه الأمة، ومن دون الردم رحمة من ربي رحم بها من دون الردم من الناس، فأعانني برحمته لهم حتى بنيته وسويته ليكف بذلك غائلة هذه الأمة عنهم"^(١).

بآية ما سبق يتبيّن أنّ سيبويه أورد شواهد قرآنية بدت في ظاهرها مخالفة لقواعد اللغة في مطابقة العدد والجنس، وأولها لتتماشى وقواعد اللغة المطرّدة، وهذا التأويل يضيف إلى النص رصيذا كبيرا من المدلولات؛ إذ إن تجاوز عناصر البنية التركيبية إلى مستوى التكوين الدلالي، يمكن من استخراج المعاني الكامنة وراء الكلم.

وأخيرا، يمكن القول إنّ سيبويه لم يكن يأتي بالشاهد القرآني ليعمق قاعدة ماثلة في مختلف كلام العرب، بل كان يأتي به عند تحليل ما خرج على القاعدة العامة، هذا يعني أنّ

(١) الطبري. جامع البيان عن تأويل القرآن. ١٦: ٣٤-٣٥.

سيبويه كان يورد الشواهد القرآنية حيثما ورد العدول، وبناء على ذلك يمكن القول إن قلة عدد الشواهد القرآنية مقارنة مع الشواهد الشعرية، يعود سببها إلى أن الخروج على القاعدة العامة في القرآن أقل منه في الشعر، فمن ثم لا تُعدّ قلة عدد الشواهد القرآنية في الكتاب مثلبة، أو مأخذاً على سيبويه.

الفصل الثاني

الأحاديث النبوية في كتاب سيبويه

تعد أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وقد سخر الله تعالى لها علماء بذلوا جهودًا مضمّنية في دراستها وجمعها وتدوينها، وبيان ما صحّ نقله عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وما دون ذلك. والحديث لغة: هو الجديد بقبض التقديم^(١)، والحديث: الخبر، والجمع أحاديث^(٢). وفي الاصطلاح: هو ما أضيف إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

ولا يخفى على أحد أنّ فصاحة الرسول -صلى الله عليه وسلم- لم تكن يوماً محل شك، لا قديماً ولا حديثاً، بيد أنّ مسألة استدلال سيبويه بالحديث النبوي من القضايا التي شغلت الباحثين كثيراً.

وللوقوف على حقيقة موقف سيبويه من الحديث النبوي، اقتضت طبيعة الدراسة أن يتضمن الفصل مبحثين؛ أولهما تضمّن عرضاً موجزاً لأراء بعض العلماء المتقدمين والمحدثين فيما يتعلق باستشهاد سيبويه بالحديث الشريف في تعويد اللغة. والآخر تضمّن الحديث عن الشواهد النحوية من الحديث النبوي الواردة في الكتاب، واعتنى بها دراسة وتحليلاً.

(١) ابن منظور، لسان العرب، ٣: ٧٥. مادة [ح. د. ث].

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٣: ٢٥٣. مادة [ح. د. ث].

المبحث الأول

موقف علماء اللغة من الاستشهاد بالحديث الشريف في كتاب سيبويه

موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف في تقعيد اللغة موضوع قديم حديث، تناوله العلماء بالدراسة والتحليل، وانقسموا على إثره إلى مانعين ومجوزين ومتحفظين. ولعلّ أبرز من تناول الموضوع بالدرس والتحليل من العلماء المتقدمين ابن الضائع الأندلسي (٦٨٦هـ)، وأبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، والشاطبي (٧٩٠هـ)، والسيوطي (٩١١هـ)، والبغدادي (١٠٣٩هـ).

أمّا من المحدثين، فلعلّ أبرزهم سعيد الأفغاني في كتاب "الأصول في النحو"، ومحمود حسني محمود في بحث "احتجاج النحويين بالحديث"، وعثمان فكي في كتاب "الاستشهاد في النحو العربي"، وعلي أبو المكارم في كتاب "أصول التفكير النحوي"، وحسن عون في كتاب "تطور الدرس النحوي"، ومحمد عيد في كتاب "الرواية والاستشهاد باللغة"، وحسن الشاعر في "النحو والحديث النبوي"، وخديجة الحديثي في كتاب "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ومحمود فجّال في كتاب "ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه"، وفخر الدين قباوة، في "تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف"، وغيرهم.

ولعلّ أول ما يمكن الوقوف عليه في تتبع موقف العلماء من استشهاد سيبويه بالحديث الشريف، قول كل من ابن الضائع، وأبي حيّان؛ لاعتماد كثير من الباحثين المحدثين عليهما. قال ابن الضائع^(١): "تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره

(١) أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في فن النحو، وفاق أصحابه بأسرهم، توفي سنة ٦٨٠ هـ. انظر: السيوطي. بغية الوعاة. ٢: ٢١٧.

الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصریح النقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصیح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصح العرب^(١).

وقال أبو حيان الأندلسي: " قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرنين للأحكام من لسان العرب كابي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين - لم يفعلوا ذلك...^(٢).

وقد فهم بعض المحدثين من هذين القولين أن ابن الضائع وأبا حيان لا يجيزان الاحتجاج بالحديث الشريف في التقييد، نسبيين؛ الأول ذكره ابن الضائع وهو أن الحديث مروى بالمعنى لا باللفظ، هذا يعني أن كثيراً من ألفاظه وما اعترأها من تصريح أو إعراب لم يكن من نطق الرسول صلى الله عليه وسلم - ولا من لفظه. والسبب الآخر ما أشار إليه أبو حيان، وهو أن أوائل النحاة من أئمة البصريين والكوفيين لم يفعلوا ذلك^(٣).

وكان هذا الفهم هو الأصل الذي بنى عليه كثير من المحدثين موقفهم من الاستشهاد بالحديث، فذهبوا إلى نفي وجود أحاديث في كتاب سيبويه، فمن ثم رأوا عدم جواز الاستشهاد

(١) السيوطي. الاقتراح في أصول النحو. ص ٣١ - ٣٢. وأيضاً: البغدادي، عبدالقادر بن عمر. خزنة الأدب ولب أبواب لسان العرب. ط ٢. تحقيق: عبدالسلام هارون. دم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م. ١: ١٠.

(٢) السيوطي. الاقتراح في أصول النحو. ص ٢٩ - ٣٠. وأيضاً: البغدادي. خزنة الأدب. ١: ١٠.

(٣) انظر: محمود، حسني محمود. احتجاج النحويين بالحديث. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجاد ٢. عدد ٣ - ٤. الصفحات (٤٢ - ٦٥). ١٩٧٩م. ص ٤٣.

بالحديث في التعميد. ومن هؤلاء المحدثين أبو المكارم في قوله: "لم يكن ثمة خلاف في الاحتجاج بالحديث في المرحلة الأولى للقياس، فقد سكوت علماء تلك المرحلة عن الاستدلال به، لم يشذ منهم أحد"^(١).

وكذلك شوقي ضيف فقد نفى استشهاد أوائل النحاة بالحديث، في قوله: "وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوي، ولا يتخذونه إمامًا لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنه روي بالمعنى، إذ لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة"^(٢).

وذهب المخزومي إلى أن نحاة البصرة والكوفة كانوا متفقين في رفضهم الاستشهاد بالحديث، يقول: "هذا، وقد فات الكوفيين كما فات البصريين أن يعنوا بالأحاديث، وأن يدعموا دراستهم بما يصحونه منها، فأثمتهم - كما سمعنا من رواية السيوطي - لم يقبلوا الاستشهاد بها"^(٣).

وأكد حسن عون أنه: "ليس في الكتاب كله حديث من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم"^(٤).

ويرى محمد عيد أيضًا أن سيبويه لم يحتج بالأحاديث، لكنه اختلف عن سابقه في أنه وجد حديثًا واحدًا، وبين سبب ذكره بقوله: "لا يوجد فيه - كما يقول أحد الدارسين - غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج"^(٥).

(١) أبو المكارم. أصول التفكير النحوي. ص ١٢٥، وانظر: ص ٣٨ أيضًا.

(٢) ضيف، شوقي. المدارس النحوية. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م. ص ٨٠،

(٣) المخزومي، مهدي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. ط ٢. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ١٩٥٨م. ص ٣٤٨. وانظر: ص ٤٢٩.

(٤) عون، حسن. تطور الدرس النحوي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠م. ص ٤٥.

(٥) عيد، محمد. الرواية والاستشهاد باللغة - دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٢م. ص ١٣٠.

لكنّ الباحثة ترى أنّ قولِي ابن الضائع وأبي حيّان بحاجة إلى نظرة متأمّلة؛ فابن الضائع لما نفى استشهاده سيبويه وغيره بالحديث على إثبات اللغة، لم يصدر بذلك حكماً بعدم جواز الاحتجاج بالحديث - كما فهم بعض المحدثين -، والمقصود أنّ إجماع النحاة الأوائل - كما يرى ابن الضائع - عن الاستشهاد بالحديث في إثبات اللغة لا يستلزم بالضرورة إخراج الحديث الشريف من مصادر الاحتجاج اللغوي، ومن ثمّ الحكم بعدم جواز الاحتجاج به.

أمّا قول أبي حيّان: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلام، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين - لم يفعلوا ذلك..."^(١)، فإنّه نفى استشهاده نحاة البصرة والكوفة المتقدمين بالحديث الشريف على "إثبات القواعد الكلية في لسان العرب"، وهذا ما تتبناه الباحثة في الدراسة؛ فسيبويه لم يستشهد بالأحاديث الشريفة لتعميق قاعدة عامة ماثلة في كلام العرب، أو إثبات قواعد كئيّة في لسان العرب - حسب تعبير أبي حيّان -، وإنّما استشهد بها في موضع الخروج على القاعدة^(٢). والمقصود أنّ أبا حيّان لم ينف وجود أحاديث نبوية عند النحاة المتقدمين، وإنّما استنكر على ابن مالك استشهاده بالأحاديث في إثبات قاعدة كئيّة، وهو طريق لم يسلكه المتقدمون.

وفي مقابل أولئك الذين نفوا استشهاده سيبويه بالحديث الشريف، نجد بعض الباحثين المحدثين أخذوا يبحثون عنه في لجة الكتاب، بالتنقيب والتفتيش، داحضين قول مسنّ نفسه.

(١) السيوطي. الاقتراح في أصول النحو. ص ٢٩ - ٣٠. وأيضاً: البغدادي. خزنة الأدب. ١: ١٠.

(٢) وهذا ما سنتبته الباحثة في المبحث الثاني من هذا الفصل إن شاء الله.

مؤيدين مذهب من أجاز الاحتجاج بالحديث من المتقدمين، كابن مالك (٦٧٢هـ) الذي قال فيه السيوطي: "كان أمة في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب"^(١). وكالدمامي^(٢) (٨٣٧هـ) الذي رد على أبي حيان لما استنكر على ابن مالك كثرة استدلاله بالحديث، في قوله: "وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع أبو حيان عليه، وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة. وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ. ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبذل، لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث، شائع بين النقلة والمحدثين..."^(٣).

فقد ذهب محمود حسني إلى أن عثمان فكي أول من انتبه إلى احتجاج سيبويه بالحديث الشريف، في قوله: "ولم ينتبه أحد قبل عثمان فكي إلى احتجاج سيبويه بالحديث النبوي، فقد ذكر أنه عثر في ثنايا الكتاب على ثلاثة أحاديث، وعده بناء على ذلك أول من احتج به، وتابعه في ذلك كل من الدكتور أحمد مكي الأنصاري، والدكتور موسى بناي، والأستاذ أحمد

(١) السيوطي. بغية الوعاة. ١: ١١٢.

(٢) محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندراني، فاق في الدعوى والنظم والنثر. انظر: السيوطي. بغية الوعاة. ١: ٥٩.

(٣) انظر: البغدادي. خزانة الأدب. ١: ١٤ - ١٥.

راتب النفاخ بعد أن زاد عليها حديثين آخرين^(١). وذهب محمود حسني إلى أبعد من ذلك، فقد دحض قول من نفي استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث، عندما أشار إلى أن أستاذ سيبويه أبا عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) استشهد بحديث نبوي، ونصّ بعبارة صريحة على ذلك^(٢)، وأن الخليل أيضًا استشهد بحديث نبوي، دون أن ينص صراحة على نسبه للرسول صلى الله عليه وسلم - وإنما ساقه بعد جملة: "كما جاء في الخبر"، وبذلك يكون سيبويه ثالث من احتج بالحديث النبوي الشريف^(٣).

ثم جاء عبد السلام هارون وزاد عدد الأحاديث في الكتاب إلى سبعة أحاديث، أحدها مروى بروايتين^(٤). وهي:

١. إن الله ينهاكم عن قيل وقال.
٢. إني عبدالله أكلًا كما يأكل العبد، وشاربًا كما يشرب العبد.
٣. سَبَّوْحًا قَدَّوْسًا رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ^(٥).
٤. فيها ونعمت.
٥. كلُّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ويُنصرانه.
٦. ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصَّومُ منه في عشرِ ذي الحجة.
٧. ونخلعُ ونتركُ من يفجرُك.

(١) محمود. احتجاج النحويين بالحديث، ص ٤٦. وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي أيضًا إلى أن فكي أول من انتبه إلى احتجاج سيبويه بالحديث، انظر: الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. م. د. ن، ١٩٨١م. ص ٥٢.

(٢) انظر: محمود. احتجاج النحويين بالحديث، ص ٤٧.

(٣) انظر: محمود، المرجع السابق، ص ٤٩.

(٤) انظر: فهارس كتاب سيبويه، ٥: ٢٩.

(٥) ذكر للحديث رواية أخرى بالرفع، وفي فهارسه عدل كل رواية حديثًا، وبناء على ذلك يصبح عددها ثمانية.

ثم جاءت المحاولات بعد ذلك تترى في استخراج الأحاديث من كتاب سيويه، واختلس في عددها، إذ إن بعضهم أوصلها إلى قرابة الثلاثين، وهذا الاختلاف يعود بلا شك - إلى صعوبة استخراج الأحاديث النبوية من الكتاب؛ لأن سيويه لم يستخدم في أي منها عبارات تنص على أنها أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

ولعل عدم إشارة سيويه بعبارات صريحة تنص على استشهاده بالحديث الشريف هو ما كان وراء الجدل الذي أثير بين العلماء، فانقسموا على إثره فريقين؛ فريق يرى اعتماد سيويه على الحديث مصدرًا من مصادر الاحتجاج، وآخر يرى خلاف ذلك؛ مبينا سبب ترك سيويه للحديث وهو أن كثيرا من رواة الحديث وحملته كانوا من الأعاجم، الذين لا يوثق بهم في الفصاحة، فيشك بتسرب اللحن إلى أسنتهم، بالإضافة إلى أن بعض الأحاديث الشريفة رويت بالمعنى لا باللفظ^(١).

ثم انبرى بعض العلماء، بعد ذلك، إلى عقد موازنة بين آراء المؤيدين وآراء المعارضين، للوصول إلى نتيجة، كالأفغاني الذي خلص إلى أن المنهج الحق يقتضي أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب؛ لأن العربية لا تعهد في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرا ولا أفعال في النفس ولا أصح لفظا ولا أقوم معنى، ولذلك بأسف على عدم وقوع ذلك كما ينبغي؛ إذ يرى أن اللغويين والنحويين المتقدمين انصرفوا إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرفا

(١) انظر: الأفغاني، الأصول في النحو، ص ٤٧ - ٤٨ / وانظر: الشرفاوي، السيد. معجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م، ص ٢٤٣ - ٢٨٤.

استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بفيّة، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلة كلّها وورد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر^(١).

ويبدو أنّ موقف الأفغاني صادر من موقع الدفاع عن مسألة الاحتجاج بالحديث، وقد تابعه في ذلك كثير من الباحثين المحدثين، كحسن الشاعر في كتابه "النحاة والحديث النبوي الشريف"، فبعد أن عرض موقف المتقدمين والمحدثين من الاحتجاج بالحديث الشريف، وذكر آراءهم وأدلّتهم، خلص إلى عدة نتائج، منها أنّ الأسباب التي تدرع بها المانعون من الاستشهاد بالحديث "أسباب واهية لا تنهض دليلاً مقنعاً على انصراف النحاة عن الحديث، بعد الجهود العظيمة التي قام بها رجال الحديث من تصفية الأحاديث وجمعها وتقديمها مصنّفةً منظّمةً"^(٢)، فضلاً عن أنّ النحاة لم يغفلوا الاستشهاد بالأحاديث كما ادعى هؤلاء، بل وجد الحديث في مصنّفات المتقدمين والمتأخرين على درجات متفاوتة.

وكذلك ردّ الفجالي على أدلة المانعين بقوله: "أدلّته واهنة، وأسانيده ضعيفة، وليس فيه شيء من الحق، والقول فيه شنيع"^(٣).

وتوالى بعد ذلك البحوث والمؤلفات التي سعت إلى تجلية موقف النحاة المتقدمين من الاحتجاج بالحديث الشريف، واستقرّت في معظمها على أنّ الحديث الشريف كان مصدرًا من مصادر الاحتجاج^(٤)، ثمّ تجاوزت هذه المسألة إلى مسألة البحث وراء قلة عدد الأحاديث عند

(١) انظر: الأفغاني، الأصول في النحو، ٤٦.

(٢) الشاعر، حسن موسى، النحاة والحديث النبوي، ط١. عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م. ص ١٢٨.

(٣) الفجالي، محمود، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ط٢. الرياض: أضواء السلف، ١٩٩٧م. ٢: ٥٥٢.

(٤) انظر: خليفة، سهير محمد. قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو، ط١. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٨٢م. ص ٤٢-٥٥.

النحاة المتقدمين؛ إذ يكاد يجمع الباحثون على أن حجم استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث الشريف يعدّ قليلاً بالقياس إلى الشواهد الأخرى ولا سيما الشعر، فقد رأى حسن الشاعر أن بعض النحاة المتقدمين، ومنهم أئمة النحاة كالخليل، وسيبويه، والكسائي (١٨٩هـ) انصرفوا عن الاهتمام بالحديث إلى العناية بالشعر والاحتجاج به، وبذلك فوتوا على أنفسهم العناية الكافية بمصادر الاحتجاج الأخرى، باستثناء ابن مالك الذي اعتنى بالحديث^(١).

ثم شرع الباحثون في تفسير إقلال النحاة المتقدمين في الاستشهاد بالحديث الشريف، فعزاه بعضهم إلى أن سوق الشعر كانت رائجة، ومادته كانت جاهزة وقريبة^(٢)، وهذا ما صرف بعض النحاة عن الاهتمام بالحديث إلى العناية بالشعر والاحتجاج به.

وردد فجال ذلك إلى أن الخوف من الوقوع بالكذب عند إدراج حديث رسول الله -صلى

الله عليه وسلم- بصورة أو بأخرى، كان سبباً في الإقلال^(٣).

أمّا حمادي فأشار إلى أن السبب الخفي وراء موقف أوائل النحاة -والبصريين خاصة- من حجية الحديث في أصول النحو، من حيث إقلالهم منه، هو وجود سبب فكري مذهبي سياسي، ربط فيه علاقة أهل الكلام بأهل الحديث، وانعكاس ذلك على تفكير النحاة، في قوله: "من هنا، كان الانزلاق الذي وقع النحاة الأوائل فيه يوم سمحوا لمشاعرهم أن تتأثر بالكلام، وبما دار بين المتكلمين والمحدثين من عنف وخصام، وأن ينقلوا ذلك التأثير إلى ميدان بحوثهم النحوية التي لا صلة لها علمياً بهذه المعارك المحترمة، ممّا أفضى بهم إلى ذلك التخوف من اعتماد الحديث بما هو أهل له من توثق واعتماد، تخوفاً جعلهم يبتعدون عن الحديث ما أمكنهم الابتعاد، لكنهم يفرّون بأنفسهم أن يكونوا طرفاً في معركة قد تطول، فكانوا بين نارين -إن

(١) انظر: الشاعر. النحاة والحديث النبوي الشريف، ص ١٢٨.

(٢) انظر: الشاعر. المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٣) انظر: فجال. السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ٢: ٥٥٢.

صحّ التعبير - بين المتكلمين الذين أعجب النحاة بمنهجهم فاعتمدوه، ولم يعد في أيديهم الإفلات منه، وبين المحدثين الذين لم يجد النحاة ما يطعنون به عليهم، وهو يرون في نقلهم الحديث أجلّ صور النقل الديني الحريص...^(١).

وأيدت الحديثي موقف حمادي، ورأت في تعليقه منطقية أكثر من تعليقات غيره، وأضافت تعليلاً آخر زعمت أنه مقوّل له ومكمل، وهو أنّ أوائل النحاة لم يكثروا من الاحتجاج بالحديث؛ لأنه لم يكن مدوّناً في زمانهم^(٢)، بيد أن حمادي نفسه رأى أنّ هذه العلة ليست مطابقة لواقع التاريخ، ورفضها في قوله: "وأما ما قيل من أنّ دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، فلا نراه مطابقاً لواقع التاريخ. وحسبنا أن نعلم أنّ أمّات المصنّفات الحديثية قد ظهرت في ذلك العهد ابتداء من التدوين العلمي الذي قام به محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (١٢٤هـ) مدوّن من الحديث الأول، ومن عرف بضبطه ودقته،... ومروراً بالإمام مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩هـ) إمام أهل المدينة وصاحب كتاب "الموطأ"...^(٣).

لكنّ الباحثة تقف إزاء مسألة الإقلال من الاستشهاد بالحديث الشريف، الموقف نفسه الذي وقفته في الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ وهو أنّ سببويه لم يكن يأتي بالشاهد لتعميق قاعدة عامة مستقيمة، بل كان يأتي به غالباً في مواضع العدول، أو الخروج على القاعدة العامة، فمن ثمّ لا تعدّ قلة الأحاديث النبوية مثلبة، وإنّما تثبت هذه القلة فصاحة الرسول صلى الله عليه

(١) حمادي، محمد ضاري. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. ط١. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٩م. ص ٣٧٠.

(٢) انظر: الحديثي. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث. ص ٤١١.

(٣) حمادي. الحديث النبوي الشريف. ص ٣١٢.

وسلم وصحة لفظه. فقد ذكر سيبويه الأحاديث المحدودة في موضع ذكره لقاعدة فرعية، على نحو ما سيظهر عند تحليلها.

وقبل الشروع بتحليل ما ورد من أحاديث نبوية في كتاب سيبويه، لا بدّ من التوقف عند مسألة مهمة شغلت بعض الباحثين، وهي إجماع سيبويه عن التصريح بنسبة الحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عند وروده. وفي تفسير ذلك قدم محمود حسني محمود في بحثه حقيقتين تكمل إحداهما الأخرى - حسب تعبيره-، أو لاهما: أنّ سيبويه كان ممن سمع الحديث ولكنه كان شديد الأخذ حذرًا حريصًا دقيقًا في كل ما يقول، وفي نسبة ما ينسب من الشواهد كان يخشى أن ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول: "قال النبي"، أو "وفي الحديث"، ثم يظهر خلاف ما ذكر. والأخرى: أنّ الوضع في الحديث والكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم جعل التحرج والتحرز مبدأ من مبادئ سيبويه التي لا يتزحزح عنها، خصوصًا إذا علم أنّ المسانيد التي جمعت الأحاديث ودونتها، والتي جُنبت الأحاديث الموضوعية قد ظهرت في فترة تالية لسيبويه^(١).

هذا يعني أنّ خوف سيبويه من الوقوع في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بصورة أو بأخرى، دفعه إلى ترك الإفصاح صراحة عن كون هذه العبارات من الحديث النبوي. وقريب من هذا التفسير ما ذهب إليه حماسة إلى أنه قد يكون سبب هذا التنصل من تبعة المكذوب من الحديث، والخروج من عهده^(٢). ولعلّ تفسير حماسة هذا أقرب إلى القبول من تفسيره الآخر، وهو: أنّ "يكون قد رأى أن استشهاده بالحديث خروج عن إلف أساتذته ومعاصريه ومنهجهم؛ فلم يشأ أن يصرح بالنص على أنه من حديث الرسول ﷺ فيكون مجاهرة

(١) انظر: محمود. احتجاج النحويين بالحديث. ص ٥٩ - ٦١.

(٢) حماسة، محمد. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية. د. م: دار الشروق: ١٩٩٦م. ص ٢٨.

بالمخالفة في مسألة تعدد من الأصول، فقام بها على استحياء، ولكن أستاذه الخليل بن أحمد كسان يستشهد به في معجمه العين^(١). ففي آخر النص المقتبس من تفسير حماسة، دحض لأوله؛ إذ بيّن فيه أن أستاذ سيبويه كان يستشهد بالحديث، أي أن صنيع سيبويه ليس فيه خروج عن إلف أستاذه، فمن ثم لا يكون إجماعه عن التصريح بنسبة الحديث إلى الرسول ﷺ سببه عدم المجاهرة بالمخالفة، طالما لا توجد هناك مخالفة أصلاً.

أما الحديثي، فتوقعت أن يكون سيبويه قد عدّ الكلام المحتج به نوعين؛ كلام الله عزّ وجل، وكلام البشر بما فيهم رسول الله ﷺ^(٢)، ثم قالت: "أما الحديث النبوي فما هو إلا من كلام البشر، وما تكلم الرسول الكريم إلا بما تكلم به العرب، ولغته الأصيلة هي لغة قريش، وهي أفصح اللغات عند سيبويه... ومادام سيبويه لم يشر إلى أن ما استشهد به في الكتاب من العبارات التي ذكرناها من الأحاديث، فالواضح أن مقصوده أن يسوي بينها وبين ما نطق به العرب على اختلاف قبائلهم واحتج به، لذلك قدم لها بعبارات يقدم لها عادة لما يستشهد به من كلام العرب المنثور، فاهتم بنسبة الشواهد إلى القبائل لا إلا الأشخاص؛ لأن الأفراد إنما يتكلمون عادة بلغة قبائلهم..."^(٣).

بيد أن الباحثة ترى في تسوية كلام الرسول ﷺ مع ما نطق به العرب آنذاك، تجاوزاً كبيراً، وليس من الواضح كما ادّعت الحديثي في قولها: "فالواضح أن مقصوده أن يسوي بينها وبين ما نطق به العرب على اختلاف قبائلهم واحتج به"، وإنما هو اجتهاد منها، يغلب على ظنّ الباحثة مجانته للصواب، إذا ما لاحظنا أن سيبويه يورد في كتابه بعضاً من الآيات الكريمة بقراءاتها المختلفة في الكتاب دون أن يصرّح بأنها آيات، وإنما يذكرها كما يذكر

(١) حماسة. المرجع السابق. الصفحة ذاتها.

(٢) انظر: الحديثي، خديجة. دراسات في كتاب سيبويه. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٠م. ص ٦٦.

(٣) الحديثي. المرجع السابق. ص ٦٧.

نصوص الشواهد الأخرى^(١)؛ أي أنّ إجماع سيبويه عن النص صراحة بنسبة الحديث النبوي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، لا يعني بالضرورة تسويته إياه مع ما نطق به العرب، لاستخدامه الأسلوب ذاته عند ذكره لكثير من الآيات القرآنية.

ويمكن التذرع بهذا السبب ولكن من جهة مقابلة، في دحض رأي ثالث لحماسة، وهو افتراضه أنه "قد يكون ما دفع سيبويه إلى هذا المسلك هو شيوع المعرفة بالحديث، وحفظه وتناوله، فاكتفى بمجرد ذكره، كما يصنع مع كثير من الشعر الذي لم يذكر قائله اعتماداً على حفظه وروايته، ولم يحوج إلى النص على أنه من حديث الرسول ﷺ"^(٢). فلو كان شيوع المعرفة بالحديث وحفظه سبباً للاكتفاء بذكر النص دون نسبته إلى الرسول ﷺ، لكان هذا الأمر أوجب في الشواهد القرآنية، فاكتفى بذكرها جميعها دونما عبارات تسبقها مثل: "وقال تعالى"، و"قال جلّ ذكره"، و"قال عزّ وجلّ"...، لكنّ الكتاب يزخر بهذه العبارات قبل ذكر كثير من النصوص القرآنية، هذا يعني أنّ شيوع المعرفة بالحديث وحفظه ليست دافعاً لترك نسبته إلى الرسول ﷺ وإلا لكان ذلك أوجب في نصوص القرآن.

بآية ما سبق تميل الباحثة إلى أنّ السبب في إجماع سيبويه عن النصّ صراحة في نسبة ما أورده من أحاديث إلى رسول الله ﷺ هو تحرزه من الوقوع بالخطأ دونما قصد، لإيمانه

(١) وذلك نحو قوله في معرض حديثه على الهمزة: "ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقير الآخرة، وهو قول أبي عمرو. وذلك قولك: قَدَّءَ جَاءَ أَشْرَاطُهَا"، و"يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ زَوْجًا مِّنْهُم مِّنْ حَقِّقِ الْأُولَى وَيُخَفِّفِ الْآخِرَةَ، سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: قَدَّءَ جَاءَ أَشْرَاطُهَا، وَيَا زَكَرِيَّا إِنَّا". سيبويه. الكتاب. ٣: ٥٤٩. ومعلوم أنّ الآية الأولى هي آية رقم ١٨ من سورة محمد، والأخرى هي آية رقم ٧ من سورة مريم، بيد أنّ سيبويه لم ينصّ على ذلك، وإنما ذكرهما كما يذكر نصوص الشواهد الأخرى. ومثل ذلك ٣: ١٢٨، ٤٩٦، ٥٧٥.

(٢) حماسة. دراسة في الضرورة الشعرية. ص ٢٨.

بفداسة الحديث الشريف، وأنّ الوضع فيه خطيئة عظيمة، خاصّة وأنّ الحديث النبوي استوى
على سوقه تدويناً وتصنيفاً في القرن الثالث الهجري.

المبحث الثاني

تحليل الشواهد النحوية من الحديث النبوي الواردة في الكتاب

بعدما أثبتت الدراسات احتجاج سيبويه بالحديث النبوي، تجاوز علماء اللغة المعاصرون البحث في مسألة جواز الاحتجاج وعدمها، إلى البحث عن الأحاديث الواردة في الكتاب واستخراجها، ثم مطابقتها مع ما ورد في كتب الصحاح.

ويكاد يتفق الباحثون على صعوبة استخراج الحديث النبوي من الكتاب؛ لأن ذلك يتطلب دراسة كل عبارة على حدة لمعرفة صلتها بالحديث من عدمه، خاصة أن سيبويه لم يصرح في أي منها بنسبة الشاهد إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. وقد أشير سابقاً إلى أن عثمان فكي استخراج ثلاثة أحاديث من كتاب سيبويه وهي:

١. كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه.

٢. ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة.

٣. ونخلع ونترك من يفجرِك.

ثم جعلها النفاخ في فهارسه خمسة، بعد أن أضاف حديثين آخرين للثلاثة السابقة، وهما:

١. إني عبدالله أكأ كما يأكل العبد، وشارباً كما يشرب العبد.

٢. سبوحاً قدوساً ربُّ الملائكة والروح^(١).

إلى أن وصل عدد الأحاديث عند عبدالسلام هارون إلى ثمانية، بعد أن فرّق بين رواية

النصب ورواية الرفع في حديث "سبوحاً قدوساً"، واستخرج حديثين آخرين، نحو:

١. سبوحٌ قدوسٌ ربُّ الملائكة والروح.

(١) انظر: النفاخ، أحمد راتب، فهرس شواهد كتاب سيبويه، ط ١، بيروت: دار الإرشاد، دار الأمانة، ١٩٧٠م، ص ٥٧ - ٥٨.

٢. إنَّ الله ينهاكم عن قيل وقال.

٣. فيها ونعمت^(١).

ولعلَّ سبب الاختلاف في عدد الأحاديث المستخرجة، هو عدم التزام الباحثين بـضوابط واحدة في الحكم على العبارة المراد نسبتها إلى الحديث الشريف في الكتاب؛ فمنهم من تساهل في الحكم على بعض العبارات ونسبها للحديث النبوي، فلم يشترط تطابق العبارة تطابقاً تاماً مع ما روي عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في كتب الصحاح، ومنهم من لم يشترط الصحة في الحديث؛ لأنَّ الغرض نسبة العبارة للغة الحديث النبوي بغض النظر عن صحته وضعفه. ومنهم من اكتفى بنسبة العبارة للحديث النبوي لاشتهاره على لسان أحد النحاة أو اللغويين، وإن لم يكن وارداً في كتب الأحاديث المعروفة.

وبالمقابل هناك من اشترط في العبارة قبل نسبتها للحديث النبوي، أن تتطابق تطابقاً تاماً مع ما روي عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في كتب الأحاديث. منهم محمود حسني في بحث "احتجاج النحويين بالحديث"، إذ بيّن فيه ما يصح نسبته إلى الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

(١) انظر: فهارس الكتب، تحقيق عبدالسلام هارون، ٥: ٢٩. وتجدر الإشارة إلى أن نصَّ "فيها ونعمت" من الشواهد الصوتية، لذلك لن نتناوله الباحثة في تحليل الشواهد النحوية من الحديث الشريف، فقد استشهد به سيبويه شاهداً صوتياً، بيّن فيه أن الأصل "فيها ونعمت"، على اعتبار أن "نعم" و "بئس" أصلهما "فعل". وعده عبدالسلام هارون من شواهد الحديث النبوي في الكتاب. وهو موجود في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "من تودنا يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالتغسل أفضل". الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوزة، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، ط ١. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وأحمد برهوم. دمشق: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م. ٢: ٤٩. باب في الوضوء يوم الجمعة. رقم الحديث (٥٠٣).

وسلم- من أحاديث في الكتاب، ومن ثم نفى بعض ما عدّه الباحثون حديثاً نبوياً، فتوصل إلى أن الأحاديث التي يمكن عدّها شواهد هي:

١- "ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة".

٢- "إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال".

٣- "لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة".

٤- "تخلع وتترك من يفجرك".

ومن نافلة القول أن الباحث في أي موضوع ينبغي أن يقف أولاً على ما كتب في الموضوع، ثم ينطلق منه، وإلا كثرت توارد الخواطر ووضع الحافر على الحافر، لذلك اعتمدت الباحثة على ما توصل إليه محمود حسني، في أن نص "كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه"، لا يعدّ ضمن الأحاديث التي استشهد بها سيبويه، لأنّ الضمير "هما" وهو موطن الاستشهاد، والذي جاء سيبويه بالحديث من أجله، وارتكز حديثه عليه، ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم^(١)؛ إذ ذكره سيبويه في "باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً" فقال: "وأما قولهم: "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان والنصب وجه واحد. فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في يكون، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبنيّ عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه...، والوجه الآخر: أن تعمل يكون في الأبوين، ويكون هما مبتدأ، وما بعده خبراً له. والنصب على أن تجعل هما فصلاً"^(٢).

(١) انظر: محمود. احتجاج النحويين بالحديث. ص ٥٠.

(٢) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٩٣-٣٩٤.

وبعد البحث في كتب الأحاديث المعروفة تبين أن ما ثبت عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قوله: "ما من مولود إلا يولد إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كَمَثَلِ الْبُهَيْمَةِ تُنْتَجُ الْبُهَيْمَةُ هَلْ تَرَى فِيهَا جَذْعَاءَ"^(١).

هذا يعني أن موضع الشاهد عند سيبويه غير موجود في قول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان سيبويه ساق هذا الحديث للاستفادة منه في ميدان النحو بعد تخليله ضمير الفصل لتوضيح ما ذهب إليه، فسبق ذكره قوله: "كقولهم" ليدل أن ما ذكره عبارة نثرية عادية^(٢).

ولعل بعض النحاة بعد سيبويه لم يلتفتوا إلى تصرف سيبويه فيه على اعتبار أن ذكره كان كذكر عبارة نثرية لا كحديث نبوي، فتداولوه كشاهد لا كمثال في كتبهم^(٣).

وكذلك نص "سبوخاً قدوساً ربّ الملائكة والروح" لا يعدّ من الأحاديث المستشهد بها؛ لأن موطن الاستشهاد الذي مثل به سيبويه يختلف في لفظه وإعرابه عمّا ورد في كتب

(١) انظر: البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط١. تحقيق عز الدين ضلي، عماد الطيار، ياسر حسن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م. باب "ما قيل في أولاد المشركين" حديث رقم (١٣٨٥) // وانظر: مسلم، أبو الحسين بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، د. م: د. ن، ٢٠٠١م. باب كل مولود يولد على الفطرة" رقم الحديث (٢٦٥٨) / وانظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، ط١. تحقيق هيثم بن نزار تميم، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م. "باب في ذراري المشركين" رقم الحديث (٤٧١٤) // وانظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذي، ط١. تحقيق زهير الشاويش، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٨م. باب "ما جاء كل مولود يولد على الفطرة" رقم الحديث (١٧٣٧).

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٣.

(٣) انظر: على سبيل المثال: الأشبيلي، ابن أبي الربيع عبيدالله بن احمد بن عبيدالله القرشي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ط١، تحقيق: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م، ٢: ٧٠١، وانظر: النحاس، أبو جعفر، معاني القرآن الكريم، ط١، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٩م، ٥: ٢٥٩.

الصحيح^(١)، إذ إنَّ "سُبُوْحًا قَدُوسًا" وردت في الحديث مرفوعتين، و "رَبًّا" وردت في الحديث مرفوعة لا منصوبة، وهذا يعني أنَّ النصب ليس من نطق الرسول -صلى الله عليه وسلم- وإنما هو من صنع سيبويه ليعالج قضية نصب المصادر بأفعال مضمرة متروكة^(٢). فقد أدرج العبارة تحت باب ما ينتصب من المصادر بإضمار الفعل المتروك إظهاره، فقال: "وأما سُبُوْحًا قُدُوسًا رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، فليس بمنزلة سبحان الله؛ لأن السبوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله: أذكر سُبُوْحًا قَدُوسًا...، وخزلوا الفعل لأنَّ هذا الكلام صار عندهم بدلًا من سُبِحْتَ، كما كان مرحبًا بدلًا من رَحِبْتُ بِالْأُذُنِ وَأَهْلَيْتُ. ومن العرب من يرفع فيقول: سُبُوْحٌ قَدُوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ. كما قال: أَهْلُ ذَلِكَ وَصَادِقٌ وَاللَّهِ. وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعًا ونصبًا^(٣)".

وبين محمود حسني محمود أنَّ رواية النصب ليست من لفظ النبي -صلى الله عليه وسلم- لكنَّ سيبويه استفاد من الحديث لمعالجة قضية نحوية وهي نصب المصادر بأفعال متروكة، فأتى بـ "سُبُوْحًا قَدُوسًا" منصوبتين، أي أنَّ النصب من صنع سيبويه، أو نقله عن العرب^(٤).

ثمَّ بعد ذلك ذكر سيبويه "سبوح قدوس" بالرفع، كما ورد في كتب الصحاح، لكنَّه نصب "رَبًّا"، وبذلك تنتفي المطابقة التامة. ولم يعدَّ محمود من أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- بسبب المقام الذي أورده فيه سيبويه؛ فقد أشار سيبويه إليه بعد أن ذكره في حالة النصب، في قوله: "ومن العرب من يرفع فيقول: سُبُوْحٌ قَدُوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، كما

(١) انظر: صحيح مسلم. باب "ما يقال في الركوع والسجود" رقم الحديث (٤٨٧) // وانظر: سنن أبي داود.

باب "ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده". حديث رقم (٨٧٢).

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٧.

(٣) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٧.

(٤) محمود. احتجاج النحويين بالحديث. ص ٥٤.

قال: أهل ذلك وصادقٌ والله. وكلّ هذا على ما سمعنا العربُ تتكلم به رفعاً ونصباً^(١)، فهذا المقام دعا محمود إلى عدّ النصّ قولاً من أقوال العرب؛ لأنّ سيبويه نسبه إليهم، واستأذاً إلى مقام آخر مماثل لهذا المقام؛ وهو أنّ سيبويه استشهد في معرض حديثه على النون الخفيفة والثقيلة، بنص "فَأَنْزَلْنٰ سَكِينَةً عَلَيْنَا"، ونسبه إلى عبدالله بن رواحة، وهو نصّ في الأصل شعر من شعر عبدالله بن رواحة، ولكنّ الرسول -صلى الله عليه وسلّم- أعجب به كثيراً، فكرره مراراً، فصار حديثاً تناقله رواة الحديث، غير أنّ سيبويه لما استشهد به نسبه إلى عبدالله بن رواحة، فهو قول عبدالله، ولو نسبه سيبويه إلى النبي -صلى الله عليه وسلّم- لكان قول النبي وحديثه^(٢).

أمّا نصّ "تخلع وتترك من يفجرك"، فقال سيبويه في باب "الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"، ... ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله تعالى: "والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات"، فلم يُعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه، ومثل ذلك: "ونخلع وتترك من يفجرك"^(٣). لم تعدّ الباحثة هذا النصّ من الأحاديث المستشهد بها؛ لأنه لم يرفع إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم، وإنما ثبت هذا الخبر عن عمر بن الخطاب^(٤)، وعن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(٥)، وعن أبي بن كعب رضي الله عنه^(٦). فقد روي "أن عمر رضي الله عنه

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٧.

(٢) محمود. احتجاج النحويين بالحديث. ص ٥٦.

(٣) سيبويه. الكتاب. ١: ٧٤.

(٤) الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام. المصنف. ١٠. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. جوهانسبرغ جنوب أفريقيا: المجلس العلمي، ١٩٧١م. ٣: ١١٠. رقم الحديث (٤٩٦٨).

(٥) للصنعاني. المرجع السابق. ٣: ١١٤. حديث رقم (٤٩٧٨).

(٦) للصنعاني. المرجع السابق. ٣: ١١٢. حديث رقم (٤٩٧٠).

قنت بعد الركوع، فقال: اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، وألف بين قلوبهم، وأصلح ذات بينهم، وانصرهم على عدوك وعدوهم، اللهم العن كفرة أهل الكتاب، الذين يصدون عن سبيلك، ويكذبون رسلك، ويقاتلون أوليائك، اللهم خالف بين كلمتهم، وزلزل أقدامهم، وأنزل بهم بأسك الذي لا ترده عن القوم المجرمين، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من فجعرك، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، ولك نسعى ونحقد، ونخشى عذابك الجد، ونرجو رحمتك، إن عذابك بالكافرين ملحق^(١).

وأما نص " ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"، فقد أورده سيبويه مستدلاً به على جواز رفع أفعال للفاعل الظاهر، فقال: "ومثل ذلك: ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة. وإن شئت قلت: ما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه، وما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه، وما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة؛ فإنما المعنى الأول، إلا أن الهاء هنا الاسم الأول، ولا تخبر أنك فضلت الكحل عليه، ولا أنك فضلت الصوم على الأيام، ولكنك فضلت بعض الأيام على بعض، والهاء في الأول هو الكحل، وإنما فضلته في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع، ولم ترد أن تجعله خيراً من نفسه البتة"^(٢).

وبعد البحث في كتب الأحاديث تبين أن هذا الحديث ورد في نصوص ثلاثة تعاورتها كتب المسانيد، وليس في أي منها كلمة "الصوم"، فقد جاء في سنن الترمذي: "عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ... وَفِي

(١) الصنعاني. المصنف. ٣: ١١٠. رقم الحديث (٤٩٦٨).

(٢) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٢.

رواية: "مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ..." (١) . وجاء في مسند أحمد: " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ..." (٢) . وجاء في المعجم الكبير للطبراني: " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِنَّ الْعَمَلُ أَوْ قَالَ: أَفْضَلُ فِيهِنَّ الْعَمَلُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ..." (٣) .

يلحظ مما تقدم أن النص في كتاب سيبويه يختلف عما ورد في كتب الحديث؛ إذ إن كلمة "الصوم" حلت محل "أن يتعبّد له فيها"، أو محل "العمل"، فالنص الذي أورده سيبويه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم - ولم يذكره أهل الحديث في كتبهم، لذلك لا تعدّه الباحثة حديثاً نبوياً يمكن نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم - رغم ورود موضع الشاهد "الصوم" في الحديث المثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض رواياته بلفظة "العمل"، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى عدّه من الأحاديث النبويّة المستشهد بها في الكتاب (٤) .

وأما نصّ "إني عبد الله أكلنا كما يأكل العبد، وشاربنا كما يشرب العبد"، فقد عدّه عبدالسلام هارون في تحقيقه للكتاب من الأحاديث النبويّة التي استشهد بها سيبويه، وذكره في فهرس الحديث على النحو الذي ذكر، وبالعودة إلى كلام سيبويه، نجده يذكره في باب "ما

(١) الألباني، صحيح سنن الترمذي، حديث رقم (٦٠٥).

(٢) حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط ٢، تحقيق إبراهيم الزبيق وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م، رقم الحديث (٦٥٠٥).

(٣) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، د. م: د. ن، ١٩٨٣م، حديث رقم (١٢٣٢٦).

(٤) انظر: محمود، احتجاج النحويين الحديث، ص ٥١، وانظر: سيبويه، الكتاب، جزء الفهارس تحقيق محمد البكاء.

ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة" في قوله: "وتقول:

إني عبدُ الله؛ مصغرًا نفسه لربه، ثم نفسر حال العبيد، فنقول: آكلًا كما تآكل العبيد"^(١).

وعند الرجوع إلى كتب الحديث وجدت الباحثة أنّ النصّ المذكور لم يثبت عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- ولم يذكره أهل الحديث في كتبهم، وإنما جاء في كتب الحديث ما يشابهه ولكن باختلاف موطن الشاهد؛ فقد أورده سيوييه مستشهدًا بالاسم "آكلًا"، بينما هو في كتب الحديث "آكل" بالفعل لا بالاسم، على نحو ما ورد في مجمع الزوائد: "يا عائشة لو شئتُ لسارت معي جبالُ الذهب، جاعني ملكٌ إن حُجزته لتساوي الكعبة، فقال: إن ربك يقرأ عليك السلام، ويقولُ لك: إن شئتَ نبيًا عبدًا وإن شئتَ نبيًا ملكًا، قال: فنظرتُ إلى جبريلَ قال: فأشار إليّ أن ضع نفسك، قال: فقلت: نبيًا عبدًا. قال: فكان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك لا يأكلُ متكئًا يقولُ: آكلُ كما يأكلُ العبدُ وأجلسُ كما يجلسُ العبدُ"^(٢).

وروي "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنما أنا عبدٌ آكلُ كما يأكلُ العبدُ"^(٣).

هذا يعني أنّ ما ذكره سيوييه لا يعدّ حديثًا نبويًا، وإنما عبارة نثرية استوحى مادتها اللغوية من حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وتصرف في موطن الشاهد بما يتناسب والكلام الذي كان بصده.

وبعد دراسة النصوص السابقة، ومقارنتها مع النصين التاليين -الذين ستمد الباحثة إلى

تحليلهما على اعتبار أنّهما حديثين نبويين استشهد بهما سيوييه-، تبين أنّ سيوييه في عرضه للنصوص يميّز بين ما يمكن عدّه حديثًا نبويًا يستشهد به، وبين ما يستقي مادته من أحاديث

(١) سيوييه. الكتاب. ٢: ٨٠.

(٢) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. بيروت: مؤسسة المعارف، ١٩٨٦م.

٩: ٢٢. وأيضًا: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن أبو بكر. كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب

المعروف بـ الخصائص الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٠٠م. ٢: ٢٣٥.

(٣) الهيثمي. مجمع الزوائد. ٩: ٢٤.

الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ثم يدخل فيه بعض الكلمات التي تؤيد مذهبه، أو يغير في بعض كلماته بما يتلاءم وما يريد أن يوضحه. يميّز ذلك بإشارة خفية تنفي عنه التصرف بالأحاديث في موضع التصرف، وتثبت احتجاجه بها في موضع الاستشهاد، وهذه الإشارة يمكن ملاحظتها عند عرض السياق الذي جيء به في معرض ذكر كل نص، على نحو ما يأتي:

- أورد النص الأول بعد قوله: "وأما قولهم: كل مولود...". [٦٨ : ٤].

- وأورد النص الثاني بعد قوله: "وأما سبوخًا قدوسًا رب الملائكة والروح...". [١ : ٤٢٢].

- وأورد النص الثالث بعد قوله: "ومثل ذلك: نخلع ونترك...". [١٢٠ : ١].

- وأورد النص الرابع بعد قوله: "ومثل ذلك: ما من أيام...". [١٠٣ : ٢].

- وأورد النص الخامس بعد قوله: "ونقول: إني عبد الله...، فنقول: أكلنا كما تاكل العبيد". [٨٠ : ٢].

بينما اختلف السياق في أثناء عرضه للنصين اللذين تعدهما الباحثة أحاديث نبوية استشهد بهما سيبويه، وهما: "إن الله ينهاكم عن قيل وقال"، و"لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة"، فقد ذكرهما سيبويه على النحو الآتي:

- أورد النص الأول بعد قوله: "فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: "إن الله ينهاكم عن قيل وقال". [٢٦٨ : ٣].

- وأورد النص الثاني بعد قوله: "فأما ما جاء من الموند لا يقع إلا لمذكر وصفًا، فكأنه في الأصل صفة لسعة أو نفس كما قال: لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة". [٢٣٧ : ٣].

فالمتمامل للأسلوب الذي يقدم فيه سيبويه النصوص الخمسة الأولى يجده نحو: "وأما قولهم"، "وأما"، و"ومثل ذلك"، "ونقول"، "فتقول"، بينما يقدم النصين الآخرين بـ "قال"، فالأسلوب الأخير أوضح إشارة إلى أن ما يورده هو حديث نبوي شريف، بينما يشير الأسلوب الأول إلى أنها عبارات نظرية، على الرغم من أن مادتها الأساسية قبل التغيير هي أحاديث، لكن سيبويه لما غير فيها ما يخدم الفكرة التي يتحدث عنها، قدمها بعد عبارات يستخدمها عادة عند ذكره لعبارات تمثيل عادية.

• تحليل قوله: "إن الله ينهاكم عن قيل وقال".

ورد في مسند الشهاب القضاعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله ينهاكم عن قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال"^(١). وفي رواية أخرى: "سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال"^(٢). ويبدو أن سيبويه استشهد بالرواية الواردة في مسند القضاعي، فذكر هذا الحديث في باب "تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء"، وفهم من كلامه أن الفعلين "قيل وقال" في هذا الموضع يدلان على المصدرية لذلك جاز دخول الجر عليهما، وأن نصبهما يكون على الحكاية، فقال: "فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: "إن الله ينهاكم عن

(١) القضاعي، أبو عبدالله محمد بن سلامة، مسند الشهاب، ٢٤٥. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م. رقم الحديث (١٠٨٨).
(٢) البخاري، صحيح البخاري. حديث رقم (١٤٧٧).

قِيلَ وَقَالَ^(١)، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى جَوَازِ خَفْضِهِمَا عَلَى نِيَّةِ إِخْرَاجِهِمَا مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الْاسْمِ، بِقَوْلِهِ:
"وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: عَنِ الْقِيلِ وَقَالَ، لَمَّا جَعَلَهُ اسْمًا"^(٢).

يَتَضَحُّ مِمَّا تَقْدُمُ أَنْ الْأَصْلُ فِي "قِيلَ وَقَالَ" أَنَّهُمَا فِعْلَانِ، وَأَنْ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ خُرُوجَ
عَلَى الْأَصْلِ، إِذْ أُجْرِيَا مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْمُتَصَرِّفَةِ عَلَى مَعْنَى تَسْمِيَةِ الْحُرُوفِ، الْأَمْرَ الَّذِي دَعَا
سَيَبُويَهَ الْبَحْثَ عَنِ قَاعِدَةِ فِرْعَوِيَّةٍ تَجْزِيءُ ذَلِكَ الْأَمْرَ.

• تَحْلِيلُ قَوْلِهِ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ".

وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلَمَّا حَضَرَ الْقِتَالَ قَاتَلَ
الرَّجُلُ قِتَالًا شَدِيدًا، فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي قُلْتَ لَهُ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَإِنَّهُ قَدْ
قَاتَلَ الْيَوْمَ قِتَالًا شَدِيدًا وَقَدْ مَاتَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِلَى النَّارِ. قَالَ: فَكَأَذْ بَعْضُ
النَّاسِ أَنْ يَرْتَابَ، فَيَبْتِنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنْ بِهِ جِرَاحٌ شَدِيدٌ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ
اللَّيْلِ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْجِرَاحِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ
أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ثُمَّ أَمَرَ بِأَنَّ فَنَادَى بِالنَّاسِ إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنْ
اللَّهُ لِيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ"^(٣).

اسْتَشْهَدَ سَيَبُويَهَ بِقَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ" فِي
بَابِ تَسْمِيَةِ الْمَذْكَرِ بِالْمُؤَنَّثِ، فِي قَوْلِهِ: "فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنَ الْمُؤَنَّثِ لَا يَقَعُ إِلَّا لِلْمَذْكَرِ وَصَفًا، فَكَأَنَّهُ

(١) سَيَبُويَهَ. الْكِتَابُ، ٣: ٢٦٨.

(٢) سَيَبُويَهَ. الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، الصَّفْحَةُ نَفْسُهَا.

(٣) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، بَابُ "إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ" حَدِيثٌ رَقْمُ (٣٠٦٢).

في الأصل صفة لسلمة أو نفس كما قال: لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة^(١). ففهم من كلامه أن الأصل "لا تدخل"، وهذا يعني أن النص لم يأت على القاعدة العامة في المطابقة بين الفعل والفاعل في الجنس، وإنما خالفها في مجيء الفعل مذكراً، والفاعل مؤنثاً.

بآية ما سبق يمكن القول إن النصوص التي يمكن عدّها شواهد نحوية من الحديث النبوي هي نصوص مخالفة للقاعدة العامة، وهذا يؤكد الفكرة التي انكأت عليها الدراسة، وهي أن قلة الأحاديث النبوية التي استشهد بها سيبويه لا تغفل أبداً من شأن الأحاديث النبوية، بل على العكس، فهي تثبت أن كلام الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح كلام بعد القرآن الكريم؛ لأن النحو لم يكن يشرح المستقيم بالشواهد، وإنما -غالباً- ما كان يؤتى بالشواهد لتفسير ما خرج على القاعدة المستقيمة. وبذلك لا تتفق الباحثة وما توصل إليه حمادي في قوله: "على أن من الحق القول بأن اندفاع المتقدمين في اتجاه الاحتجاج بالحديث كان مشوباً بعيب كبير. لقد كانوا إلى الاحتجاج به للتثبيت اللفظي والتحقق من نصوص اللغة أقرب وألصق منهم إلى الاحتجاج به لاستنباط القاعدة النحوية ووضع الأحكام، فأصبح ربح اللغة به خصيئاً، بقدر ما صار ربح النحو منه جديئاً"، وهم الذين يعلمون أكثر من غيرهم "أن علوم اللغة العربية على اختلاف فروعها، وتعدد أنواعها، مستقاة من الكلام العربي الأصيل، ومرتبها جميعاً إلى ما نطق به الفصحاء من أهل الضاد الذين يستشهد بكلامهم ويحتج بلسانهم"، وعلى رأسهم محمد رسول الله أفصحهم لساناً، وأسماهم لغة وبياناً..^(٢).

(١) سيبويه. الكتاب. ٣: ٢٣٧.

(٢) حمادي. الحديث النبوي الشريف. ص ٣١٦.

الفصل الثالث

الأمثال في كتاب سيبويه

اعتنى كثير من علماء اللغة بالأمثال منذ القدم، نظراً لطبيعتها اللغوية والتركيبية، وإيجازها ودلالاتها العميقة، إذ كان المثل بالنسبة إليهم يجسد اللغة الصافية إلى حد كبير، بالإضافة إلى أنه خلاصة تجربة يعبر عنها بالرمز أو الإيحاء، فعمدوا إلى جمعه وتدوينه والإحاطة به في مؤلفات عديدة، لعل أبرزها كتاب "أمثال العرب" للمفضل الضبي (١٦٨هـ)، و"الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة" للأصبهاني (٣٥١هـ)، و"جمهرة الأمثال" للعسكري (٣٩٥هـ)، و"مجمع الأمثال" للميداني (٥١٨هـ)، والمستقصى من كلام العرب للزمخشري (٥٣٨هـ)، وغيرها كثير.

ولم تقتصر عناية علماء اللغة بالأمثال على جمعها وتدوينها في مؤلفات خاصة بها فحسب، بل استفاد النحاة أيضاً من مادتها التركيبية، واحتجوا بها في تقعيد اللغة، فهي من المستويات اللغوية الفصيحة الواردة عن العرب. إذ أورد سيبويه في كتابه عدداً من الأمثال احتجّ بها في غير موضع، فمن ثمّ كان من الضروري دراسة الأمثال في كتابه، وهو موضوع هذا الفصل الذي يعمد إلى معالجة الأمثال في مبحثين:

الأول يعرض فيه مادة "المثل" عند اللغويين وبعض كتب الأمثال.

والآخر يعمد إلى دراسة الأمثال التي أوردها سيبويه في كتابه كشواهد نحوية، وتحليلها متبّعاً منهجاً مبنياً على التتبع والتقصي والتحقيق، مركزاً على فكرة الموضوع الرئيسية، متجنّباً المقدمات المكررة والإطالة والإسهاب ما أمكن.

المبحث الأول

مادة "المثل" عند اللغويين وفي بعض كتب الأمثال

ذهب أكثر علماء اللغة وأصحاب المعاجم إلى أنَّ المثلَّ يعني الشبَّه والمثَّل، يقول

الأزهري: "المثل في اللغة هو الشيء الذي يضرب لشيء فيجعل له مثلاً"^(١).

ويقول ابن فارس: "الميم والثاء واللام: أصل صحيح يدلُّ على مناظرة الشيء للشيء،

وهذا مثل الشيء أي نظيره، والمثل والمثال في معنى واحد، وربما قالوا: مثل كشيء..."^(٢).

أمَّا ابن منظور فيعرف المثل بقوله: "مثل: كلمة تسوية، يقال هذا مثله ومثله، يقال: شبَّهه

وشبَّهه"^(٣).

وعُدوا لفظ المثل من أوسع دلالات التشبيه بين الشيء وغيره وأشملها، ويتضح ذلك في

قول الرَّاغب الأصفهاني (٥٠٢هـ): "المثل عبارة عن المشابهة لغيره في معنى من المعاني،

أي معنى كان، وهو أعمُّ الألفاظ الموضوعية للمُشابهة، وذلك أنَّ النَّدَّ يُقال فيما يُشارك في

الجوهر فقط، والشبَّه يُقال فيما يُشارك في الكيفيَّة فقط، والمساوي فيما يُشارك في الكميَّة فقط،

والشكل فيما يُشارك في القدر والمساحة فقط، والمثلَّ عام في جميع ذلك"^(٤).

وأكد الميداني دلالة المشابهة بقوله: "المثل مأخوذ من المثال، وهو: قول سائر يشبَّه به

حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه، فقولهم: "مثل بين يديه" إذا انتصب، معناه أشبه

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، [م. ث. ل.]. ١٥ : ٩٥.

(٢) ابن فارس، المقاييس، [م. ث. ل.]. ٥ : ٢٩٦.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، [م. ث. ل.] ١١ : ٦١٠.

(٤) الأصفهاني، أبو القاسم الحسن بن محمد. المفردات في غريب القرآن. تحقيق: محمد سيد الكيلاني، مطبعة

مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦١م. ص ٤٦٢. وانظر: ابن منظور: لسان العرب، [م. ث. ل.]. ١١ :

الصورة المنتصبة، و"فلان أمثلُ من فلان" أي أشبه بما له من الفضل. والمثال القصاص
للتشبيه حال المقتصص منه بحال الأول؛ فحقيقة المثل ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول^(١).

أما العسكري فقد ركز على ظاهرة الاقتصاد اللغوي في المثل، في قوله: "ولما عرفت
العرب أن الأمثال تتصرف في أكثر وجوه الكلام، وتدخل في جلّ أساليب القول، أخرجوها في
أقواها من الألفاظ؛ ليخف استعمالها ويسهل تداولها؛ فهي من أجلّ الكلام وأنبه، وأشرفه
وأفضله؛ لقلّة ألفاظها، وكثرة معانيها، ويسير مؤنثها على المتكلم، مع كبير عنايتها، وجسيم
عائدها، ومن عجائبها أنها مع إيجازها تعمل عمل الإطناب، ولها روعة إذا برزت في أثناء
الخطاب؛ والحفظ موكل بما راع من اللفظ ونذر من المعنى"^(٢).

وركّز السيوطي على أن لغة المثل لا تتبدّل ولا تتغيّر، فيؤخذ المثل كما هو وإن خالف
في تركيبه القواعد العامة في اللغة، فقال في تعريف المثل، نقلا عن المرزوقي، إنه: "جملة من
القول مقتضبة، من أصلها، أو مرسلة بذاتها، فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول، فتنتقل عما
وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها، من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يوجبها الظاهر
إلى أشباهه من المعاني، فلذلك تضرب وإن جهلت أسبابها التي خرجت عليها، واستجيز من
الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز في سائر الكلام"^(٣).

ويبدو أن تعريف المحدثين للمثل لم يبتعد عن تعريف المتقدمين، إذ تدور تعريفات
المحدثين حول المشابهة، فمثلا يرى المستشرق الألماني زلهام أن معنى المثل ومفهومه

(١) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم. مجمع الأمثال. ط٢. تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م. ١: ٧.

(٢) العسكري، أبو هلال الحسن بن سهل. جمهرة الأمثال. ط٢. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد
المجيد قطامش. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٨م. ص ٤ - ٦.

(٣) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. بيروت: دار الجيل، د.ت. ١:
٤٨٦.

يتحققان في اعتبار إحدى خبرات الحياة، التي تحدث كثيراً في أجيال متكررة، ممثلة لكل الحالات الأخرى المماثلة^(١).

وبعد أن استقرأ قطامش تعريفات المتقدمين للمثل، خلص إلى أنه: "قول موجز سائر، صائب المعنى، تشبه به حالة حادثة بحالة سألقة"^(٢).

بيد أن الملاح ركز في تعريفه للمثل على شكله دون مضمونه، في قوله: "المثل جملة موجزة بليغة متداولة محددة البنية فيها حكمة"^(٣).

ولم يكن الاهتمام بالأمثال عند المؤلفين فيها فحسب، بل تعداه إلى علماء اللغة الذين وجدوا فيه مادة غنيّة لتفعيد قواعدهم النحوية^(٤)؛ فقد احتجّ النحاة بالأمثال في كتبهم، بما فيهم سيبويه، إذ أحصى عبدالسلام هارون في تحقيقه للكتاب واحداً وأربعين مثلاً، ثمانية منها شواهد صرفية وصوتية، وثلاثة وثلاثون شاهداً نحويّاً.

وإذا ما قيس عدد الأمثال في الكتاب بحجم الكتاب نفسه فإنه لا يشكل إلا مادة قليلة نسبياً بالنسبة إلى حجم الكتاب، وكذلك بالنسبة إلى عدد الشواهد الشعرية. فمن ثمّ عدّ بعض الباحثين هذه القلّة مأخذاً على سيبويه، كما في قول أحدهم: "غير أنّ الذي يؤخذ على النحاة في

(١) انظر: زلهام، رودلف. الأمثال العربية القديمة مع اعتناء خاص بكتاب الأمثال لأبي عبيد. ط ٢. ترجمة: د. رمضان عبدالنواب، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م. ص ٢٧.

(٢) قطامش، عبدالمجيد. الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية. ط ١. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٨م.

(٣) الملاح، ياسر إبراهيم. التركيب اللغوي في الأمثال العربية القديمة. ط ١. بيت لحم: الوطنية للدعاية والطباعة، ٢٠٠٩م. ص ٣٢.

(٤) انظر: المعري، شوقي. الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم. مجلة التراث العربي. مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ٨٦-٨٧ ربيع الآخر ١٤٢٣هـ - آب (أغسطس) ٢٠٠٢م. السنة الثمانية والعشرين.

ذلك استشهدهم -الذي يكاد يكون خجولا- ببعض الأمثال، التي جيء بمعظمها لخروجه عما يقتضيه الأصل النحوي وقياسه^(١).

وبعضهم شرع يبحث عن أسباب قلّتها في كتب النحو، فعزاها أحدهم إلى سببين، في

قوله:

"الأول: قلة الأمثال أصلا في أدب العرب إذا ما قيست بالشعر، وأكثر من جمع الأمثال هو الميداني في مجمع الأمثال؛ إذ جمع ما يقارب خمسة آلاف مثل، ومعجم الأمثال الذي صنّفه الدكتور عفيف عبدالرحمن جمع فيه ما يقارب سبعة آلاف مثل، فإذا ما قيست بدواوين الشعر التي جمعت نجد أن نسبتها قليلة

والثاني: نظرة النحاة إلى الأمثال على أنها تحتمل ولا تغير، وأنها تخالف القياس كثيرا، وأقصد أنها تحتمل ولا تتغير قولهم والأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها"^(٢).

بيد أن الباحثة تقف هنا موقفها ذاته في تسويغ قلة الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية بالنسبة إلى عدد الشواهد الشعرية، وهو أن سيويبه لم يكن يأتي بالشواهد لتعميق قاعدة، وإنما كان يأتي بها لما خرج على القاعدة العامة في الأغلب، فمن ثم لا تعدّ القلة مأخذاً. وهذا ما سيتضح عند التحليل.

(١) الزبّادي، تراث حاكم. نحو الأمثال. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. العدد (١)، المجلد (٨)،

الصفحات من ٦٩ - ٩٢، ٢٠٠٩م. ص ٧٠.

(٢) الشريفي، فواز محمد. الأمثال في القواعد اللغوية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٤م. ص ١٧.

المبحث الثاني

تعليل الشواهد النحوية من الأمثال الواردة في الكتاب

تعدّ الأمثال مصدرًا من مصادر لغة العرب، استعان بها اللغويون في معجماتهم والنحويون في كتبهم، إذ لا تقتصر مادتها على الاستخدام المعجمي، وكتب الأمثال فحسب، بل هي مدار الاستشهاد النحوي أيضًا، لما وجد فيها علماء اللغة من مادة غنيّة لتفديد قواعدهم النحوية.

وبعد دراسة الأمثال التي أوردها سيويوه كشواهد نحوية في كتابه، تبين أنها جميعها تبدو خارجة على قواعد النحو العامة، أو هي عدولات عن أصلٍ مثالي مفترض، وليس العدول خروجًا أو خرقًا لنظام العربية، إنّما هو خروج على القياس النحوي الشائع، لا الواقع الاستعمالي، وبعبارة أخرى هو خروج على المستوى المألوف لإحداث ملامح جمالية وأسلوبية أو لغايات بلاغية أخرى.

وأبرز ملامح العدول في الأمثال التي أوردها سيويوه كشواهد نحوية تمثلت في ظاهرة الحذف والإضمار، فقد ذكر واحدًا وعشرين شاهدًا على ذلك، بينما ذكر اثني عشر مثلاً كشواهد على ظواهر متفرقة، لذا اقتضت طبيعة المبحث عرض الأمثال في مطلبين؛ الأول يمثل ظاهرة الحذف والإضمار. والآخر يمثل ظواهر متفرقة، على النحو الآتي:

المطلب الأول: الحذف والإضمار

ينماز نظام العربية بالحيوية، فيضيق ويتسع بحسب الحاجة ونوع الخطاب، وقد استثمر العرب هذه الميزة في بناء لغة المثل، فأتكأوا على ظاهرة الاقتصاد اللغوي التي يتيحها النظام

في تشكيل بنية المثل التركيبية، حتى بدا الإيجاز من أبرز خصائصه، وبه ينماز عما عداه من الفنون اللغوية الأخرى، ومن ثمّ لا يُغفله العلماء في تعريف المثل، بل يشترطونه فيه^(١). وما من شكّ في أنّ اقتصادية اللغة تستلزم تكثيف الدلالة في اللفظ، وهذا ما أكّده العسكري، وعدّه من جماليات المثل في قوله: "ولما عرفت العرب أنّ الأمثال تتصرف في أكثر وجوه الكلام، وتدخل في جلّ أساليب القول، أخرجوها في أقواها من الألفاظ؛ ليخف استعمالها ويسهل تداولها؛ فهي من أجلّ الكلام وأنبه، وأشرفه وأفضله؛ لقلّة ألفاظها، وكثرة معانيها، ويسير مؤزنتها على المتكلم، مع كبير عنايتها، وجسيم عائدتها، ومن عجائبها أنها مع إيجازها تعمل عمل الإطناب، ولها روعة إذا برزت في أثناء الخطاب؛ والحفظ موكل بما راع من اللفظ ونَدَرَ من المعنى"^(٢).

ويتضح من كلام العسكري أنّ سمة الإيجاز جعلت من تداول المثل أمرًا سهلًا، فأضفت عليه صفة الذبوع، وهي صفة عُرِفَ بها المثل، فقيل: "أسير من مثل"، وقد عبّر عنها الزمخشري في قوله: "ولأمر ما سبقت أراعي الرياح، وتركتها كالراسفة في القيود، بتدارك سيرها في البلاد، مصعدة ومصوبة، واختراقها الآفاق، مشرقة ومغربة، حتى شبهوا بها كل سائر أمعنوا في وصفه وشارد لم يألوا في نعته"^(٣).

ولا يخفى أنّ الإيجاز يقوم على الحذف والإضمار، وهما عارضان في اللغة، إذ أشار سيبويه إلى ذلك في باب "ما يكون في اللفظ من الأعراض"، فقال: "اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم

(١) انظر: قطامش. الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية. ص ٢٥٦

(٢) العسكري، جمهرة الأمثال. ص ٤ - ٦.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم جارا الله محمود بن عمر. المستقصى في أمثال العرب. ط ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧م. مقدمة المستقصى.

وإن كان أصله في الكلام غير ذلك^(١). وقد استشهد على الحذف والإضمار بواحد وعشرين

مثلاً في كتابه، في غير موضع على نحو ما سيأتي:

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أصبح ليلُ	٢: ٢٣١	حذف حرف النداء، والتقدير: "يا ليل"
٢.	أطرق كرا	٢: ٢٣١، ٣: ٦١٧	حذف حرف النداء، والتقدير: "يا كرا"
٣.	أفتدِ مخنوقُ	٢: ٢٣١	حذف حرف النداء، والتقدير: "يا مخنوق"
٤.	من كذبَ كان شرًّا له	٢: ٣٩١	إضمار اسم كان، تقديره: "الكذب"
٥.	المرءُ مقتولٌ بما قتلَ به إن خنجرًا فخنجر، وإن سيفًا فسيف	١: ٢٥٨	إضمار فعل تقديره: "كان"
٦.	إلا حظيَّةٌ فلا أليَّةٌ	١: ٢٦٠-٢٦١	إضمار فعل ناقص وخبره، والتقدير: "إن لا تكن له في الناس حظيَّةٌ فإني غيرُ أليَّةٍ"

(١) سيبويه. الكتاب، ١: ٢٤.

٧.	أَوْ فَرْقًا خَيْرًا مِنْ حُبِّ	٢٦٨ : ١	إِضْمَارُ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ: "أَفْرَقَكَ"
٨.	ادْفَعْ الشَّرَّ وَلَوْ إِصْبَعًا	٢٧٠ : ١	إِضْمَارُ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ: "دَفَعْتَهُ"
٩.	مَتَعْرُضًا لَعَنَنْ لِمَ يَعْنَهُ	٢٧٣ : ١	إِضْمَارُ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ: "دَنَا"
١٠.	بِيعِ الْمَلْطَى لَا عَهْدَ وَلَا عَقْدَ	٢٧٢ : ١	إِضْمَارُ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ: "أَبَايَعَكَ"
١١.	غَضِبَ الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ	٢٧٣ : ١	إِضْمَارُ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ: "غَضِبْتَ"
١٢.	اللَّهُمَّ ضَبِعًا وَذَنْبًا	٢٥٥ : ١	إِضْمَارُ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ: "أَجْمَعُ"
١٣.	أَمْرَ مَيْكِيَاتِكَ لَا مَضْحَكَاتِكَ	٢٥٦ : ١	إِضْمَارُ اسْمِ فِعْلِ أَمْرٍ تَقْدِيرِهِ: "عَلَيْكَ"
١٤.	الظُّبَاءَ عَلَى الْبَقْرِ	٢٧٣ ، ٢٥٦ : ١	إِضْمَارُ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ: "خَلَّ"
١٥.	أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ	٢٧٥ : ١	إِضْمَارُ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ: "بَادَرَ"
١٦.	هَذَا وَلَا زَعْمَاتِكَ	٢٨٠ : ١	إِضْمَارُ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ:

"أثوم"			
إضمار فعل تقديره: "أعطني"	٢٨٠ : ١	كليهما وتمراً	١٧.
إضمار خبر وفعل، والتقدير: "كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً"	٢٨١ : ١	كلاهما وتمراً	١٨.
إضمار فعل تقديره: "تأخر"	٢٨٢ : ١	وراءك أوسع لك	١٩.
إضمار فعل تقديره: "أغد"	٣٣٨ : ١	أغدة كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية	٢٠.
إضمار فعل تقديره: "أستقبلون"	٣٤٣ : ١	أعورَ وذا ناب	٢١.

التحليل

يلحظ من الجدول أعلاه أنّ الحذف والإضمار في الأمثال الواردة وقع على الحرف في الشواهد (١_ ٣)، وعلى الاسم في الشاهد الرابع، وعلى الفعل في الشواهد المتبقية (٥_ ٢١)، هذا يعني أنّ الحذف في المثل كالحذف في الشواهد الأخرى لا يقتصر على مستوى واحد، وإنما يقع على الحرف والاسم والفعل، وبناء على ذلك يمكن تحليل الشواهد بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات، على النحو الآتي:

المجموعة الأولى: حذف الحرف

تضم هذه المجموعة الشواهد الثلاثة الأولى: "أصبح ليل" (١)، و"أطرق كرا" (٢)، و"افتد" مخنوق، وهي أمثال ذكرها سيبويه تحت باب "الحروف التي ينبه بها المدعو"، في معرض حديثه على جواز حذف "يا" من النكرة في الشعر، ثم ذكر هذه الأمثال، وقال: "وليس هذا بكثير ولا بقوي" (٣).

هذا يعني أن حذف حرف النداء "يا" من "ليل"، و"كرا" (ترخيم كروان)، و"افتد"، مخالفة للأصل، لأنها أسماء نكرة قبل النداء، لا تتعرف إلا بحرف النداء، وإنما يطرد حذف "يا" في المعارف.

وقد أشار محقق الكتاب إلى اعتراض المبرد على سيبويه لما جعل "ليل"، و"مخنوق" نكرات، بحجة أن هذه الأشياء معارف بالنداء، ثم ذكر رد السيرافي على المبرد في قوله: "ادعاء أبي العباس هذا على سيبويه هو الخطأ. والعجب منه كيف ذهب ذلك عليه، أترى

(١) أصبح ليل: قالته امرأة تزوجها امرؤ القيس و كان مفركا تبغضه النساء، فما زالت تقول طول ليلتها: أصبحت يافتي، فيأبى القيام، فعطفت على الليل، فقالت: أصبح ليل فقد طلعت، لضجرتها. انظر: الضبي، المفضل بن محمد. أمثال العرب. ط١. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨١م. ص ١٢٣/العسكري. جمهرة الأمثال ١: ١٩٢. /الميداني. مجمع الأمثال. ١: ٢٣٢، /الزمخشري. المستقصى ١: ٢٠٠.

(٢) أطرق كرا ابن النعمان في القرى. أطرق: أي أغض من من إطراق العين، وهو خفض النظر. وكرا: ترخيم كروان. والمعنى: أتبتجح لطول عنقك وفي القرى النعمان، وهي أطول أعناقاً منك. يضرب مثلاً للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك، أي اسكت فإني أريد من هو أنيل منك. وقيل يضرب مثلاً للرجل الحقيير إذا تكلم في الموضوع الجليل، لا يتكلم فيه أمثاله. انظر: الأصبهاني، حمزة بن الحسن. الدرر الفاخرة في الأمثال السائرة. تحقيق: عبدالمجيد قطامش. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥م. ١: ١٥٥ /العسكري. جمهرة الأمثال. ١: ١٩٤ و ١: ٣٩٥ /الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ٢٨٥ /الزمخشري. المستقصى ١: ٢٢١.

(٣) سيبويه. الكتاب. ٢: ٢٣١.

سيبويه يعتقد أن مخنوق وليل نكرتان، وهو يضمهما بغير تنوين؟! وإنما يعني ما كان نكرة قبل النداء، فورد النداء فصار معرفة من أجله وبه^(١).

المجموعة الثانية: حذف الاسم

تضم هذه المجموعة مثلًا واحدًا، وهو الشاهد الرابع: "من كذبَ كان شرًّا له"، استشهد به سيبويه في "باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهنّ فصلًا"، قال: "واعلم أنهنّ لا يكنّ فصلًا إلا في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلا في كلّ فعلٍ الاسمُ بعده بمنزلة في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء... ومثل ذلك قول العرب: "كان الكذب شرًّا له" إلا أنه استغنى بأنّ المخاطب قد علم أنه الكذب، لقوله كَذَبَ في أوّل حديثه، فصار "هو" وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا، في أنها لا تتغيّر ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر^(٢). وتجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه ساق القول بعد عبارة: "ومثل ذلك قول العرب"، ولعلّ محقق الكتاب ظنه مثلًا، فأدرجه ضمن فهرس الأمثال، لاسيما أنّ الباحثة لم تعثر عليه في كتب الأمثال.

المجموعة الثالثة: حذف الفعل

تضم المجموعة الثالثة الشواهد (٥ - ٢١) وهي شواهد قَدَر فيها سيبويه فعلًا مضمراً، لما تقتضيه نظرية العامل؛ إذ إنّ وجود منصوب بلا عامل نصب يسبقه هو ما حمل سيبويه على تقدير عامل "فعل" مضمراً.

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ٢: ٢٣٠ هامش رقم (٤).

(٢) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٨٩ - ٣٩١.

وعند تحليل الأمثال الواردة في المجموعة تبين أن سيبويه أورد سبعة أمثال كشواهد على إضمار الفعل في باب "ما يُضمَر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"، وهذه الشواهد هي:

- المثل رقم (٥) من المجموعة: "المرء مقتولٌ بما قُتل به إن خنجرًا فخنجرٌ، وإن سيفًا فسيفٌ".

بدأ سيبويه ذلك الباب بقوله: "وذلك قولك: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر"، و"المرء مقتول بما قُتل إن خنجرًا فخنجر وإن سيفًا فسيف"^(١)، إذ استشهد بهذا المثل على نصب الاسم "خنجرًا" بفعل مضمر بعد إن، على تقدير: إن كان خنجرًا فخنجرٌ، وإن كان سيفًا فسيفٌ، ثم ذكر رواية أخرى بالنصب، بقوله: "ومن العرب من يقول: إن خنجرًا فخنجرًا، وإن خيرًا فخيرًا، وإن شرًا فشرًا، كأنه قال: إن كان [الذي عمل] خيرًا جزى خيرًا، وإن كان شرًا جزى شرًا، وإن كان الذي قُتل به خنجرًا كان الذي يُقتل به خنجرًا". لكنه رجح رواية الرفع، وعلل ذلك بقوله: "والرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء"^(٢).

ويبدو أن محقق الكتاب توهم هنا أيضًا، فظن النص مثلاً، وأورده ضمن فهرس الأمثال، على الرغم من أن سيبويه لم ينص على أنه مثل، وإنما ذكره بعد جملة: "وذلك قولك"، لاسيما أن الباحثة لم تعثر عليه في كتب الأمثال.

(١) سيبويه. الكتاب، ١: ٢٥٨.

(٢) سيبويه. المرجع السابق. الصفحة ذاتها.

- المثل رقم (٦) من المجموعة: "إن لا حَظِيَّةً فلا أَلِيَّةٌ"^(١).

استشهد سيبويه بهذا المثل على رفع الاسم "حَظِيَّةً" بفعل مضمر بعد إن لا، على تقدير: "إلا تكن له في الناس حَظِيَّةً فإني غير أَلِيَّةٍ، وكأنها قالت في المعنى: إن كنتَ مَمَّنْ لا يُحَظِي عنده فإني غير أَلِيَّةٍ. ولو عَنَّتْ بِالْحَظِيَّةِ نَفْسَهَا لم يكن إلا نَصَبًا إذا جعلت الحَظِيَّةَ على التفسير الأول"^(٢). بيد أن تقدير سيبويه للمضمر فيه مخالفة لحركة "أَلِيَّة"، إذ هي في المثل مرفوعة، وفي التقدير مجرورة، ولعلَّ تقدير الزمخشري أقرب إلى الصواب، في قوله: "إن لا توجد حَظِيَّةً عندك فأنا لا أَلِيَّةٌ" في رواية الرفع و "إن لا أكن حَظِيَّةً فلا أكن أَلِيَّةً" في رواية النصب^(٣).

- المثل رقم (٧) من المجموعة: "أَوْ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبِّ"^(٤).

استشهد سيبويه به على نصب الاسم "فَرَقًا" بفعل مضمر بعد "أو"، على تقدير: "أَوْ أَفْرَقَكَ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبِّ، وقال: "وإنما حمّله على الفعل لأنه سُئِلَ عن فعله فأجابته على الفعل الذي هو عليه. ولو رفع جاز"^(٥).

ويجدر التوقف عند إجازة سيبويه للرفع، فقد استشهد برواية النصب وأجاز الرفع، هذا يعني أنه رأى فيه رواية أخرى، ومن المعلوم أنّ المثل لا يتغيّر، ويؤخذ كما هو وإن كان

(١) حظي فلان عند فلان يحظى حُظوة فهو حظي، والمرأة حظيَّة. يضرب المثل في الأمر بمدارة الناس

ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم. انظر: العسكري. جمهرة الأمثال ١: ٦٧ / الزمخشري. المستقصى ١:

٣٧٣، والمثل برواية النصب عند الميداني. مجمع الأمثال ١: ٣٠.

(٢) سيبويه، الكتاب. ١: ٢٦٠ - ٢٦١.

(٣) الزمخشري. المستقصى. ١: ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٤) ابن سيده: "والفرق بالتحريك: الخوف. وفرق منه، بالكسر، فرقا: جزع؛ وحكى سيبويه فرقه على حذف

من؛ قال حين مثل نصب قولهم: أو فرقا خيرا من حُب: أي أو أفرقك فرقا. وفرق عليه: فرغ وأشفق؛ هذه

عن اللحياني". ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم. [ف. ر. ق] ٦: ٣٨٦.

(٥) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٦٨.

مخالفا للقاعدة العامة، وقد جاء في المزهر: "الأمثال لا تغير، بل تجرى كما جاءت،...
والعرب تجري الأمثال على ما جاءت، ولا تُستعمل فيها الإعراب"^(١).

أما عن نصب "خيرا"، فقد رأى الحريري أن لا وجه له في النحو، في قوله: "وروى
سيبويه المثل "أو فرقا خيرا من حُب"، ونصب "خيرا" لا وجه له في النحو، وروته كتب
الأمثال: "أو فرقا أنفع من حُب"، كما روته "أو فرقا خيرا من حُب"^(٢) بالرفع على قياس
النحو واللغة، أي لأن يُفرق منك فرقا خيرا من أن تُحب"^(٣).

وترى الباحثة أن الحريري كان مندفعًا -نوعًا ما- في رده على سيبويه، إذ يوحى كلامه
أن سيبويه غير في لغة المثل بما يتواءم والقاعدة التي هو بصددتها، وفي الحقيقة سيبويه لم
ينص على أن ما يرويه مثلا، وإنما ذكر النص بعد جملة "ومن ذلك قولك"، ولعله استقى مادة
النص من المثل المروي في كتب الأمثال، لكن هذا لا يعني أنه غير في لغة المثل لأنه أساسًا
لم ينص على أن ما يرويه مثلًا، مع الإشارة إلى أن الحريري اعتمد على تحقيق عبدالسلام
هارون الذي عدّ هذا النص مثلًا، فهاجم سيبويه على هذا الأساس، ولو اعتمد على نص
سيبويه، وانتبه إلى الجملة التي سبقت ذكر النص، لما قال: "وروى سيبويه المثل...".

وفي ضوء ما تقدّم يمكن إضافة هذا النص إلى زمرة النصوص التي ظنّها المحقق
أمثالا، ولا تراها الباحثة كذلك.

- المثل رقم (٨) من المجموعة: "ادفع الشرّ ولو إصبعا"^(٤)

(١) السيوطي. المزهر. ١: ٤٨٧.

(٢) الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ٤٤٩. والمثل هو عبارة قالها الحجاج فأرسلها مثلا يضرب في موضع
قولهم: "رهيبوت خيرا من رحمت" أي لأن يُفرق منك فرقا خيرا من أن تُحب.

(٣) الحريري، عائد كريم علوان. سيبويه في الميزان. مجلة اللغة العربية وآدابها. العدد ٩. الصفحات (١١) -
١٣. ص ١٣.

(٤) الزمخشري. المستقصى ١: ١١٧.

استشهد سيبويه به على نصب الاسم "إصبعاً" بفعل مضمر بعد "لو"، على تقدير: ولو دفعته إصبعاً، أو ولو كان إصبعاً؛ لأن "لو" بمنزلة "إن" لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن جاء بعدها اسمٌ أضمِر قبله فعلٌ.

- الأمثال رقم (٩، ١٠، ١١) من المجموعة: "متعرّضاً لعنن لم يعنه"^(١)، و"بيع المملطي لا عهد ولا عقد"، "غضب الخيل على اللجم"^(٢).

وهي أمثالٌ استشهد بها سيبويه في باب "ما يضمِر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"، كما أشير سابقاً، لكن هذه الأمثال تخلو من حروف سابقة للفعل المضمر، لذلك تتفق الباحثة مع الحريري حينما رأى أنّ موضع هذه الأمثال الصحيح هو الباب الذي يسبق الباب الذي وضعت فيه، وهو باب "ما يضمِر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي"، وأنّ هذا الخلط الظاهر من عمل النساخ، أو لحدوث سقط في المعلومات، أو لأن سيبويه مات قبل إعادة النظر في كتابه وقبل أن ينسق أبوابه^(٣).

وقال سيبويه في تقدير المضمر في الأمثال الثلاث: "متعرّضاً لعنن لم يعنه، أي دنا من هذا الأمر متعرّضاً لعنن لم يعنه. وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال. ومثله: بيع المملطي لا عهد ولا عقد، وذلك إن كنت في حال مساومةٍ وحالٍ بيع، فتدعُ أبابك استغناءً لما فيه من

(١) المثل برواية الرفع عند الميداني ونصّه: "متعرّضٌ لعنن لم يعنه". والعنن: شَوَّطُ الدابة وأوَّل الكلام. يضرب للمعترض فيما ليس من شأنه الميداني. مجمع الأمثال. ٣: ٣٤٧ بينما هو عند سيبويه: "متعرّضاً لعنن لم يعنه"، وهذا يدل على أنّ سيبويه استقى المادة اللغوية من المثل، ولم يذكر المثل ذاته. ويؤيد ذلك عدم نصه صراحة على أنّ النص هو مثل، وإنما ساقه بعد قوله: "ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً، أو تعرّض له، فنقول: "متعرّضاً لعنن لم يعنه"، أي دنا من هذا الأمر...". سيبويه. الكتاب. ١: ٢٧٢.

(٢) لم أعثر عليه في كتب الأمثال.

(٣) انظر: الحريري. سيبويه في الميزان، ص ١٥-١٦.

الحال، ... ومثله غضبَ الخيلِ على اللُجْم، كأنه قال: غَضِبْتُ، أو رآه غضبانَ فقال: غَضِبَ الخيلِ، فكأنه بمنزلة قولك: غَضِبْتَ غَضِبَ الخيلِ على اللُجْم^(١).

وذكر سيبويه الشواهد (١٢، ١٣، ١٤) في باب "ما جرى من الأمر والنهي على

إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مُسْتَعْنٍ عن لفظك بالفعل" وهي:

- اللهم ضَبْعًا وَذَنْبًا^(٢).

استشهد به سيبويه على إضمار فعل عمل في الاسم المنصوب "ضَبْعًا"، فقال: "ومن ذلك

قول العرب في مثل من أمثالهم: اللهم ضَبْعًا وَذَنْبًا" إذا كان يدعو بذلك على غنم الرجل. وإذا

سألته ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضَبْعًا وَذَنْبًا. وكلهم يُفَسِّرُ ما يَنوي. وإنما

سَهَّلَ تفسيره عندهم لأن المضمَر قد اسْتَعْمَلَ في هذا الموضع عندهم بإظهار^(٣).

- أمرَ مَبْكِيَاتِكَ لا أمرَ مَضْحَكَاتِكَ^(٤).

استشهد به سيبويه على إضمار فعل سبق الاسم المنصوب "أمر"، ولكنه لما قَدَّرَ المضمَر

قَدَّرَهُ باسم فعل "عليك"^(٥)، ولعله كان من الأولى تقدير فعل "الزم"، أو "اتَّبِع" أو ما شابه ذلك،

ليتناسب المثل والباب الذي ورد فيه؛ لأنَّ الباب هو "ما جرى من الأمر والنهي على إضمار

الفعل المستعمل إظهاره..". لا اسم الفعل.

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) الزمخشري. المستقصى. ١: ٢٧٢.

(٣) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٥.

(٤) قيل إن فتاة كانت لها خالات وعمات، وكانت إذا زارت خالاتها ألهيئتها وأضحكنها، وإذا زارت عماتها أدبتهن وأخذن عليها، فقالت لأبيها: إن خالاتي يلفظنني، وإن عماتي يبيكينني. فقال أبوها وقد علم القصة: أمرَ مَبْكِيَاتِكَ، أي الرمي والقبلي أمر مَبْكِيَاتِكَ. انظر: العسكري. جمهرة الأمثال. ١: ٨٢ / الزمخشري.

المستقصى ١: ٣٦٢ / الميداني. مجمع الأمثال. ١: ٤٩.

(٥) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٦.

- الظباء على البقر^(١).

استشهد به سيبويه على إضمار فعل عمل في الاسم "الظباء" فنصبه، والتقدير: خلّ

الظباء على البقر^(٢).

ويرى محقق الكتاب أنّ تقدير سيبويه صحيح من الناحية التركيبية، لكنه لا يتوافق وأصل المثل ومعناه؛ لأنّ المثل "الظباء على البقر" يُضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصداقة، وكان الرجل في الجاهلية إذا قال ذلك لامرأته بانته منه، وكان طلاقاً، فمن ثمّ كان نصب "الظباء" على معنى: اخترت، أو أختار الظباء على البقر، والبقر - كما يرى الميداني - كناية عن النساء ومنه قولهم: جاء يجر بقرة؛ أي عياله وأهله^(٣)، لذلك يرى المحقق أنّه كان أجدر بسيبويه أن يذكر المثل "الكلاب على البقر"^(٤).

واستشهد سيبويه بالشاهد الخامس عشر في "باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه، باب ما جرى منه على الأمر والتحذير" فذكر "أهلك والليل"^(٥)، ثمّ بيّن أن "أهلك" منصوبة بفعل مضمر تقديره: بادر، قال: "كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل. والليل محذّر منه"^(٦). ويبدو أنّ في المثل مضمرين؛ أحدهما نصب "أهلك" وقدره سيبويه بـ "بادر"، والآخر عمل في "الليل"، لكنّ تقدير سيبويه له لا يتوافق مع حركة الفتح في المثل، إذ إنّ "الليل" في تقدير سيبويه مجروراً، وهو في المثل منصوباً، وفي

(١) يُضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة أو الصداقة. الميداني. ٢: ٣١٠ / الزمخشري. المستقصى، ١: ٣٣٠.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٦.

(٣) انظر: الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ٣١٠.

(٤) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٢٥٦ هامش رقم (٥).

(٥) يضرب في التحذير والأمر بالحزم. السكري. جمهرة الأمثال. ١: ١٩٦ / الميداني. مجمع الأمثال. ١:

٨٦ / الزمخشري. المستقصى: ١: ٤٤٣.

(٦) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٧٥.

ذلك يقول ابن جنّي: "وهذا لعمري تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، فإنه على: الحق أهلك وسابق الليل"^(١). وأمّا الميداني فقدّر المضمّر في قوله: "أي اذكر أهلك وبعدهم عنك، واحذر الليل وظلمته"^(٢). بينما وافق ابن يعيش ابن جنّي في تقدير ناصب لـ "الليل"، في قوله: "بادر أهلك وسابق الليل"^(٣). وجميعها تأويلات للفعل المضمّر الذي عمل في الاسم المنصوب.

وذكر سيبويه في باب "ما يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"

الشواهد (١٦، ١٧، ١٨، ١٩) وهي:

- هذا ولا زعماتك.

أضمر فيه الفعل لكثرة استعماله، يقول سيبويه: "وذلك قولك: هذا ولا زعماتك، أي: ولا أتوهم زعماتك، ... ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إيّاه، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه"^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحثة لم تعثر عليه في كتب الأمثال، ويغلب على ظنها أنه ليس

بمثل، ويقوّي هذا الظنّ سبقه بعبارة: "وذلك قولك".

- كليهما وتمراً"^(٥).

استشهد به سيبويه على إضمار فعل ترك ذكره، وقدّره في قوله: "فهذا مثلٌ قد كُثر في

كلامهم واستُعمل، وتُرك ذكرُ الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما

وتمراً"^(٦).

(١) ابن جنّي. الخصائص. ٣: ٢٥٥.

(٢) الميداني. مجمع الأمثال. ١: ٨٦.

(٣) ابن يعيش. شرح المفصل. ٢: ٢٦.

(٤) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٨٠.

(٥) الميداني. مجمع الأمثال. ٣: ٣٨-٣٩.

(٦) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٨٠-٢٨١.

- كلاهما وتمرًا.

قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرًا، كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني

تمرًا"^(١). فهنا قدر سيبويه عامل النصب في "تمرًا"، وخبرًا للمبتدأ "كلاهما".

- وراعك أوسع لك^(٢).

استشهد به سيبويه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، على تقدير فعل أمر. وقال:

"وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر"^(٣).

وأما الشاهد التاسع عشر فذكره سيبويه في باب "ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف

واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام

بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر" فقال: "ومن ذلك قول بعض

العرب: "أغْدَةُ كَغْدَةِ البعير وموتًا في بيت سلولية"^(٤)، كأنه إنما أراد: أَعْدُ غُدَّةً كَغْدَةِ البعير

وأموت موتًا في بيت سلولية"^(٥).

فقد استشهد به على حذف الفعل المتروك إظهاره وانتصاب المصدر والتقدير: أأغد،

وأموت.

(١) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٨١.

(٢) أي تأخر تجد مكاناً أوسع لك، ويقال في ضده: "أمامك" أي تقدّم. انظر: المفضل بن سلمة، أبو طالب بن عاصم، الفاخر. ط١. تحقيق: عبدالعيم الطحاوي، ومحمد علي النجار. د. م: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٠. ص ٣٠١ / الميداني. مجمع الأمثال. ٣: ٤٣٩.

(٣) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٨٣.

(٤) هذا من قول عامر بن الطفيل ويروي بروايتين: أحدهما النصب وهي التي استشهد بها سيبويه، والأخرى بالرفع. ويضرب في خصلتين إحداهما أشر من الأخرى. انظر: الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ٤١٣ - ٤١٥. والمثل برواية الرفع عند العسكري. جمهرة الأمثال. ١: ١٠٢ / الزمخشري. المستقصى. ١: ٢٥٨.

(٥) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٣٨.

وذكر سيبويه الشاهد الأخير من المجموعة في باب "ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل"، وقال: "وحدثنا بعض العرب، أن رجلاً من بني أسد قال يوم جَبَلَة واستقبله بعيرٌ أعور فتنطير منه، فقال: يا بني أسد، أعورٌ وذا ناب! فلم يرد أن يسرّ شدهم ليخبروه عن عورِهِ وصحتِهِ، ولكنه نبههم، كأنه قال: أُنستقبلون أعورٌ وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعاً، كما كان التلّون والتنقلُ عندك ثابتين في الحال الأوّل، وأراد أن يثبت لهم الأعورَ ليحذروه"^(١). فاستشهد به على نصب "أعور" بإضمار الفعل "أُنستقبلون".

يتضح مما تقدم أنّ الأمثال التي أوردها سيبويه في هذه المجموعة استشهد بها على ظاهرة الحذف، وهي ظاهرة مخالفة للقاعدة العامة التي تقتضي غير ذلك كما أشير سابقاً.

المطلب الثاني: ظواهر متفرقة

استشهد سيبويه باثني عشر مثلاً في مواضع متفرقة، لم تأت موافقة للأصل، وإنما خولف فيها قاعدة عامة، يمكن تحليلها على النحو الآتي:

- الابتداء بنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وفي بعض المواضع قد يأتي نكرة مخالفاً بذلك الأصل، وقد استشهد سيبويه بثلاثة أمثال ابتدئ فيها بنكرة، في "باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات"، وهي:

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	شيء ما جاء بك	١: ٣٢٩	جواز الابتداء بالنكرة

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤٣.

غير المخصصة إذا كان المبتدأ فاعلا بالمعنى			
جواز الابتداء بالنكرة غير المخصصة إذا كان المبتدأ فاعلا بالمعنى	٣٢٩ : ١	شِرُّ أهرَّ ذَا ناب	٢.
ابتدئ بنكرة لما فيها من الدعاء	٣٢٩ : ١	أمتُ في الحَجَرِ لا فيك	٣.

التحليل

ذكر النحاة أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولما رأوا نصوصاً عربية فصيحة جاء المبتدأ فيها نكرة، عمدوا إلى وضع مسوغات تتوافق وما عثر عليه من تلك النصوص، فقالوا بجواز الابتداء بالنكرة غير المخصصة بشرط أن يكون المبتدأ فاعلاً في المعنى، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأما قوله شيء ما جاء بك، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر؛ لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء، ومثله مثل للعرب: شِرُّ أهرَّ ذَا ناب^(١)."

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٩. أهر: حملة على الهرير، وذو الناب: السبع. وهذا المثل يضرب في ظهور أمارات الشرِّ ومخايله. انظر: الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ١٧٢.

وكذلك فسّر ابن يعيش ابتداء المثل بالنكرة، في قوله: "فالابتداء بالنكرة فيه حسنٌ لأن معناه ما أهرّ ذا نابٍ إلا شرّ، فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل، وجرى مثلاً فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تغيّر"^(١).

ويبدو أنّ "شيء ما جاء بك" ليس بمثل، لاسيّما أنّ الباحثة لم تعثر عليه في كتب الأمثال، وهو قول جاء به سيبويه بعد جملة: "وأما قوله"، ولم يحدد القائل.

وأما "أمت في الحجر لا فيك"^(٢)، فقال فيه سيبويه: "وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل، قالوا في مثل: "أمت في الحجر لا فيك"^(٣). إذ يبدو من كلام سيبويه أنّ الابتداء بالنكرة هنا ليس له مسوّغ، بينما بحث النحاة من بعده عن ضابط، فأروا أنّ "أمت" لفظ نكرة فيه معنى الدعاء^(٤)، كما في قوله تعالى: "سلام على نوح في العالمين"، وقوله: "ويل للمطففين".

- الزيادة

قيل سابقاً أنّ الأمثال مبنية على الإيجاز والاختصار والحذف، إلا أنّ هناك أمثال ذكرها سيبويه كشواهد على الزيادة، فعلى الرغم من أنّ الإيجاز من أبرز سمات الأمثال، إلا أنّ دلالة وظيفية يتضمّنها المثل قد تتطلب زيادة في البنية التركيبية في بعض الأحيان. وقد أورد سيبويه ثلاثة أمثال كشواهد على الزيادة، يمكن عرضها على النحو الآتي:

(١) ابن يعيش. شرح المفصل. ١: ٨٦.

(٢) جاء في اللسان: "الأمت: العوج. قال سيبويه: وقالوا: أمت في الحجر لا فيك. أي: ليكن الأمت في الحجاره لا فيك. ومعناه: أبقاك للّه بعد فناء الحجاره. وهي مما يوصف بالخلود والبقاء، ... وحسن الابتداء بالنكرة لأنه في قوة الدعاء". ابن منظور. لسان العرب. [أمت]. ٥: ٢.

(٣) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٢٩.

(٤) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل. ١: ٨٧.

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	بألم ما تُخْتَنِّه	٥١٧ : ٣	زيادة "ما" للتوكيد
٢.	بعين ما أرينك	٥١٧ : ٣	زيادة "ما" للتوكيد
٣.	في عِصَّةٍ ما يَبْتَنُّ شَكِيرُها	٥١٧ : ٣	زيادة "ما" للتوكيد

التحليل

جمع سيبويه هذه الأمثال تحت باب "النون الثقيلة والخفيفة" كشواهد على زيادة "ما" للتوكيد بمنزلة اللام، ولذلك أجزى توكيد الأفعال بالنون. فقال: "ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك: بِجَهْدٍ ما تَبْلُغُنَّ، وأشباهه. وإنما كان ذلك لمكان ما. وتصديق ذلك قولهم في مثل: "في عِصَّةٍ ما يَبْتَنُّ شَكِيرُها"^(١). وقال أيضا في مثل آخر: "بألم ما تُخْتَنِّه"^(٢)، وقالوا: "بعين ما أرينك"^(٣). فما ههنا بمنزلتها في الجزاء"^(٤). هذا يعني أن "ما" صلة دخلت للتوكيد، ولأجلها دخلت النون في الفعل.

- الحمل على المعنى

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	عسى الخوير أبو ساء	١٥٨ : ٣، ١٥٩، ٥١ : ١	عسى بمنزلة "كان"

(١) الميداني. مجمع الأمثال. ١ : ١٧٥. مع اختلاف بالرواية لا علاقة له بموضع الشاهد، "ومن عِصَّةٍ ما يَبْتَنُّ شَكِيرُها".

(٢) أي لا يكون الختان إلا بالألم، ومعناه: أنه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف إلا باحتمال مشقة. انظر: الميداني. مجمع الأمثال. ١ : ١٨٨.

(٣) أي اعمل كأنني أنظر إليك، ويضرب في الحدث على ترك البطء. انظر: العسكري. جمهرة الأمثال. ١ : ٢٣٦ / الميداني. مجمع الأمثال. ١ : ١٧٥ / الزمخشري. المستقصى. ٢ : ١١.

(٤) سيبويه، الكتاب. ٣ : ٥١٦ - ٥١٧.

لا أمثال علي لهذه القضية	٢ : ٢٩٧	قضية ولا أبا حسن	٢.
حمل أفلا على معنى لا	٢ : ٣٠٦	أفلا قماص بالغير	٣.

التحليل

استشهد سيبويه بالمثل الأول من المجموعة في ثلاثة مواضع، أولها في باب "الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"، فذكر فيه أن "عسى" جاءت بمنزلة "كان" في قولهم: "عسى الغوير أبوساً"^(١).

ونكره في الموضع الثاني في باب "من الفعل يُبدل فيه الآخر من الأول ويُجرى على الاسم كما يُجرى أجمعون على الاسم، ويُنصبُ بالفعل لأنه مفعول" في قوله: "وكما أن عسى لها في قولهم: "عسى الغوير أبوساً" حالاً لا تكون في سائر الأشياء"^(٢).

وفي الموضع الثالث قال: "واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: "عسى الغوير أبوساً"، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان"^(٣).

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٥١. والغوير: تصغير غار، والأبوس: جمع بوس، وهو الشدة. وهو من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ويات بالغوير على طريقه: "عسى الغوير أبوساً"، أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار. وبضرب للرجل يُقال له: لعل الشر جاء من قبلك، الميداني. مجمع الأمثال، ٢: ٣٤١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٩.

(٣) سيبويه، المرجع السابق، ٣: ١٥٨.

ويتضح من المواضع الثلاث أن نصب "عسى" للاسم "أبوساً" إنما هو مخالفة للقاعدة العامة التي تقتضي أن أفعال المقاربة تعمل عمل كان، ولكن خبرها لا يأتي إلا جملة فعلية، وفي المثل جاء خبرها اسماً مفرداً، لذلك تطلب الأمر تأويلًا، فقالوا إن "عسى" هنا بمنزلة "كان" فأجريت مجراها.

وأما المثال الثاني من المجموعة فاستشهد به سيويه في باب "ما لا تُغَيَّرُ فيه لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا"، وقال: "وتقول: قضيةٌ ولا أبا حسن^(١)، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًا رضي الله عنه، فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ وأنه قد غيَّب عنها"^(٢).

من المعلوم أن "لا" النافية للجنس تعمل عمل "إن"؛ فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها. ويشترط في اسمها وخبرها التثنية، يقول المبرد: "ألا ترى أن المعرفة لا تقع ها هنا؛ لأنها لا تدل على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع"^(٣)، وفي المثل جاء فيه الاسم "أبا حسن" معرفًا بالإضافة، فاستدعى هذا الخروج تأويلًا، فقال سيويه: "كأنه قال: لا أمثال عليٍّ لهذه القضية، ودلّ هذا الكلام على أنه ليس لها عليٌّ، وأنه قد غيَّب عنها"^(٤).

(١) كان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إذا استغلق عليه أمر يقول «قضية ولا أبا حسن لها» أي أنه لا يستطيع الفصل فيها غير علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) المعروف بحكمته البالغة، وعلمه الواسع، ورأيه السديد، وفقهه للأمور، وهذا مثل سائر يضرب في قضية مستعصية لا تجد كفتًا يحلها ويفك أسرارها.

(٢) سيويه. الكتاب. ٢: ٢٩٧.

(٣) المبرد. المقتضب. ٤: ٣٥٧.

(٤) سيويه. الكتاب. ٢: ٢٩٧.

أما المبرّد فأولها بقوله: "قضية ولا أبا حسن لها، أي قضية ولا عالم بها، فدخل علي رضي الله عنه فيمن يطلب لهذه المسألة"^(١).

ومع اختلاف التأويلات إلا أنها جميعها تنطلق من فكرة إخضاع المثل للقاعدة العامة التي تستلزم خبراً نكرة، فعمدوا إلى تأويلات عدة، وحرصوا فيها على الحفاظ على المعنى العام للمثل وهو أن لا قاضي ولا فاضل مثل أبي حسن لها.

واستشهد سيبويه بالشاهد الثالث من المجموعة وهو "أفلا قماص بالعيير"^(٢) بعد قوله: "واعلم أنّ لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر"^(٣). أي أنّ دخول الاستفهام لم يثن "لا" عن عملها في الجملة، فنصبت الاسم "قماص"، ويبدو أنّ نصّ المثل الذي أورده سيبويه لا يتطابق وما جاء في كتب الأمثال ممّا لا شاهد فيه، إذ جاء في الجمهرة: "أما بالعيير من قماص"^(٤)، بينما جاء عند الميداني: "ما بالعيير من قماص"^(٥).

ويعزو الشريفي ورود المثل في كتب النحو بصيغة مختلفة عن كتب الأمثال إلى الأسباب ذاتها التي تجعل من الروايات الشعرية مختلفة، في قوله: "ولعل سبب اختلاف الروايات في الأمثال هو سبب اختلاف الروايات الشعرية، كالنقل بالمشافهة، واختلاف اللهجات، والتصحيف... الخ، يضاف إليها الرواية بالمعنى في بعض الأحيان، وكثرة تداول المثل على ألسنة العامة أحيانا، مما جعلهم يتصرفون في الأمثال أكثر من غيرها"^(٦). وهو

(١) المبرّد. المقتضب. ٤: ٣٦٣.
(٢) يضرب لمن لم يبق من جأده شيء.
(٣) سيبويه. الكتاب. ٢: ٣٠٦.
(٤) العسكري. جمهرة الأمثال. ٢: ٢٣٧.
(٥) الميداني. مجمع الأمثال. ٣: ٢٥١.
(٦) الشريفي. الأمثال في القواعد اللغوية. ص ١٦.

بذلك يحسن الظنّ بالنحاة، وأنهم لم يعمدوا إلى تغيير مادة المثل بما يخدم القاعدة التي هم بصددّها. وهي نظرة إيجابية تجاه علمائنا السلف تتبناها الباحثة وتثني عليها.

- الإتياع والمزاوجة

الإتياع والمزاوجة أسلوب قديم حديث، متداول في العربية الفصيحة وفي العامية أيضاً، أُلّف فيه ابن فارس كتاباً سماه "الإتياع والمزاوجة"، وقال فيه: "هذا كتاب الإتياع والمزاوجة، وكلاهما على وجهين: أحدهما أن تكون كلمتان متواليتان على رويٍّ واحدٍ. والوجه الآخر: أن يختلف الرويان، ثم تكون بعد ذلك على وجهين: أحدهما: أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف. والآخر أن تكون الثانية غير واضحة المعنى، ولا بيّنة الاشتقاق، إلا أنها كالإتياع لما قبلها. وكذا روي أن بعض العرب سئل عن هذا الإتياع فقال: هو شيء نُنَدِّ به كلاماً"^(١).

وقد ورد في كتاب سيبويه مثلين من الشواهد النحوية يمكن إدراجهما ضمن الإتياع والمزاوجة، وتحليلهما على النحو الآتي:

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	مُدُّ شُبُّ إلى دُبِّ	٣: ٢٦٩	نصب على الحكاية
٢.	لا أفعلُ ذلك حيرِي دَهْرِي	٣: ٣٠٧	ترك الحركة أو العلامة على الياء في "حيري" لأنها مع ما تلاها بمنزلة اسم واحد تقديره أبداً

(١) ابن فارس، أبو الحسن أحمد. الإتياع والمزاوجة. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٧م. ص ٢٨.

التحليل

استشهد سيبويه بالشاهد الأول في باب "تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء"، فقال: "اعلم أنك إذا سميت كلمة بـ (خلف) أو (فوق) أو (تحت) لم تصرفها لأنها مُذكرات"، وذكر من هذا الظروف والكلمات (بعض) و (كل) و (حسب) و (ثم) و (حيث)، ثم قال: "وفي الحكاية قالوا: "مذ شُبَّ إلى دُب"^(١)، وإن شئت: "مذ شُبَّ إلى دُب"^(٢).

يضرب المثل لمن يكون في أمر عظيم غير مرضي، فيمتد فيه، أو يأتي بما هو أعظم منه، وقد روي بكتب الأمثال برواية أخرى، وهي: "أعيبتي من شبَّ إلى دُب"، إلا أن وجه الشاهد في الروایتين واحد، ويظهر مما تقدّم أن سيبويه جوزَ رواية أخرى للمثل أجراها على الأصل، بجر ما بعد "مذ"، وما بعد "إلى" من الأسماء، فأنزل الفعل منزلة الاسم بتوينه بعد أن سبق بأداة جر. على الرغم من أن الباحثين أشاروا إلى أن لغة المثل ثابتة لا تتغير، كقول أحدهم: أن "للأمثال رتبة النص المقدس في حياة العرب، من جهة وجوب تصديقها، والحفاظ على لفظها كما سُمعت عن العرب من غير إصلاح غلط قائلها في بناء ألفاظها وأصواتها أو نحوها أو إعرابها"^(٣).

(١) ورد النص برواية أخرى عند ابن منظور، في قوله: "وقالوا في المثل: أعيبتي من شبَّ إلى دُب ، بالتثوين، أي مذ شبيب إلى أن ديب على العصا.. ويجوز : من شبَّ إلى دُب؛ على الحكاية، وتقول: فعلت كذا من شبَّ إلى دُب، وقولهم: أكذب من دب ودرج، أي أكذب الأحياء والأموات؛ فدب: مشى؛ ودرج: مات وانقرض عقبه". ابن منظور. لسان العرب. [د. ب. ب.] ١: ٤٣٣.

(٢) سيبويه. الكتاب. ٣: ٢٦٩.

(٣) حسين، عبدالكريم. الأمثال عند العرب طبيعتها ومنهج دراستها. ط ١. الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٨م. ص ١١.

وفي التأويل قيل أن المثل بمعنى: مذ لدن كنت شأبًا إلى أن دببت على العصا، أي أن الشرَّ معهود منك منذ القدم. وأمّا تأويل الإعراب فربما كان على تقدير أن مضمرة، نحو: مذ أن شُبَّ إلى أن دُبَّ.

وقد عدّ ابن فارس هذا النص من باب الإبتاع والمزاوجة، أي بإبتاع "دب" لـ "شِب" (١). وأمّا الشاهد الثاني من المجموعة فاستشهد به سيبويه على جعل الشيفين (حيري)، و(دهر) بمنزلة اسم واحد إذا ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، وأشار إلى أن الياء تلزم الإسكان في الإضافة في مثل هذا المثل إذا كانت قد تسكن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسم واحد، وبذلك تكون الياء غير حرف الإعراب (٢). هذا يعني أن "حيري دهر" هما بمنزلة اسم واحد تقديره "أبدًا"، فمن ثمّ الحركة التي تقدر على الياء لا تكون حركة إعراب.

- التذكير والتأنيث

الرقم	المثل	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أَطْرِي إِنَّكَ نَاعِلَةٌ واجمعي	٢٩٢ : ١	يقال للمخاطب أيًا كان عدده أو جنسه دونما تغيير.

التحليل

ذكر سيبويه هذا المثل بعد أن قاسه على قول العرب: "من أنت زيدًا"، على تقدير: من أنت تذكّر زيدًا، ويقال لمن ليس اسمه زيدًا، على سبيل المثل، أي أنت بمنزلة الذي يقال له

(١) انظر: ابن فارس. الإبتاع والمزاوجة. ص ٣٠.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ٣: ٣٠٧.

ذلك، يقول سيبويه: "من أنت زيذاً، كأنه يكلم الذي قال: أنا زيذٌ، أي أنت عندي بمنزلة الذي قال: أنا زيذٌ، فقيل له: من أنت زيذاً، كما تقول للرجل: "أطري إنك ناعلة واجمعي"^(١). أي أنت عندي بمنزلة التي يقال لها هذا"^(٢).

ويقصد سيبويه بذلك أن هذا المثل يقال دونما تغيير في الضمائر وإن كان المخاطب رجلاً، وهذا ما يبدو واضحاً في قول ابن منظور: "وفي المثل: أطري إنك ناعلة، وقيل: أطري اجمعي الإبل، وقيل: معناه أدلي: فإنّ عليك نعلين، يضرب للمذكر والمؤنث والاثنتين والجمع على لفظ التأنيث؛ لأن أصل المثل خوطبت به امرأة فيجري على ذلك. التهذيب: هذا المثل يقال في جلادة الرجل، قال: ومعناه أي اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه. قال: وأصل هذا أن رجلاً قاله لراعية له وكانت ترعى في السهولة وتترك الحزونة فقال لها: أطري أي خذي في أطرار الوادي وهي نواحيه فإنك ناعلة: فإنّ عليك نعلين، وقال أبو سعيد: أطري أي خذي أطرار الإبل أي نواحيها، يقال: حوطيها من أقاصيها واحفظيها. يقال: طري وأطري، قال الجوهري: وأحسبه عنى بالنعلين غلظ قدميها"^(٣).

ويبدو أنّ القياس جاء بعيداً كما رأى الحريري في قوله: "القياس هو حمل شيء على شيء آخر لعلّة تربط بينهما، وأحسنه ما كان الشبه بين المقيس والمقيس عليه كبيراً، وقياس سيبويه "من أنت زيذاً" على المثل: "أطري فإنك ناعلة" قياس بعيد، والأحسن منه قياس المبرد "حبذا" في ملازمتها حالة واحدة على المثل المذكور"^(٤).

(١) الإطرار: أن تتركب طُرُرَ الطريق، وهي نواحيه. والمعنى: اركب الأمر الشديد فإنك قويٌّ عليه. انظر:

العسكري. جمهرة الأمثال. ١: ٥٠ / الميداني. مجمع الأمثال. ٢: ٢٨٢.

(٢) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٩٢.

(٣) ابن منظور. لسان العرب. [ط. ر. ر.] ٤: ٥٧٧.

(٤) الحريري. سيبويه في الميزان. ص ١٧.

بآية ما سبق يمكن القول إن النصوص التي يمكن عدّها شواهد نحوية من الأمثال العربية في كتاب سيبويه هي نصوص مخالفة للقاعدة العامة، وهذا يؤكد الفكرة التي اتكأت عليها الدراسة، وهي أن النحو لم يكن يشرح المستقيم بالشواهد، وإنما -غالبًا- ما كان يؤتى بالشواهد لتفسير ما خرج على القاعدة المستقيمة. وبذلك لا تتفق الباحثة وما عدّه الزيايدي من مأخذ على النحاة حينما رأى أن استشهادهم بالأمثال كان خجولا، إلا أنها تقرّه في أن استشهادهم بالأمثال كان بمعظمه لما خرج عمّا يقتضيه الأصل النحوي، في قوله: "غير أن الذي يؤخذ على النحاة في ذلك استشهادهم -الذي يكاد يكون خجولا- ببعض الأمثال التي جيء بمعظمها لخروجه عمّا يقتضيه الأصل النحوي وقياسه"^(١).

(١) الزيايدي. نحو الأمثال. ص ٧٠.

الفصل الرابع

الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه

لا يخلو كتاب نحوي من الشواهد الشعرية، لاسيما أوائل الكتب المؤلفة، وأهمها كتاب سيبويه، الذي ضمّ ألفاً وخمسين بيتاً^(١)، اهتم الباحثون قديماً وحديثاً بها؛ شرحاً، وتحقيقاً، واستدلالاً.

وقد أثار استشهاد سيبويه بذلك الكم من الشواهد الشعرية، جدلاً بين العلماء؛ إذ تنبّهوا إلى أنّ عدد الشواهد الشعرية يفوق كثيراً عدد الشواهد الأخرى، فأنبرى بعضهم للبحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك، فتوصلوا إلى تأويلات عدة، يجدر بالدراسة عرض بعضها، فمن نافلة القول أن الباحث في أي موضوع ينبغي أن يقف أولاً على ما كتب في الموضوع مما استطاع إليه سبيلاً، وإلا كثر توارد الخواطر ووضع الحافر على الحافر، لذلك كان لابد من الوقوف عند بعض الأسباب التي أشير إليها، قبل أن تعتمد الباحثة رأياً وتشرع في إثباته.

أشار بعض الباحثين إلى أنّ كثرة عدد الشواهد الشعرية، بالقياس إلى عدد الشواهد الأخرى، سببه اعتماد سيبويه في تععيد القاعدة على الشعر في الدرجة الأولى، ثمّ كان استشهاده بالشواهد الأخرى على سبيل التوكيد، كقول أحدهم: "كانت القاعدة النحوية توضع أولاً، استنباطاً من الشعر العربي في الغالب الكثير، ثمّ يأتي القرآن بعد ذلك في المرتبة الثانية أو الثالثة أو ما وراء ذلك من المراتب..."^(٢)، وكقول آخر: "وفي هذا الكتاب - كما يقول أحد

(١) انظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي. طبقات النحويين واللغويين. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، د.ت. ص ٧٥. وللمستأذ الدكتور حنا حداد بحث بين فيه الاضطراب في عدد الأبيات الواردة في نسخة الكتاب الذي بين أيدينا، انظر: حداد، حنا. شذرات من النحو واللغة والتراجم. اريد: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م. ٤٠٢ - ٤١٤.

(٢) خاطر. منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءته وماخذ بعض المحدثين عليه. ص ٢٢١، نقلًا عن كتاب الأنصاري، أحمد مكي. نظرية النحو القرآني. ص ١٤.

الدارسين - اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول، وتغافل نسبي عن آيات القرآن والشعر الإسلامي، ولقد أحصى ما فيه من آيات القرآن فلم تزد على ثلاثمائة آية، لم يتخذ معظمها مصدرًا للدراسة، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر، ثم تساق الآيات بعد ذلك، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد^(١).

ويبدو أن ما قيل هو حكم مجحف بحق سيويوه، فهناك مواضع عدّة تقدّم فيها الشاهد القرآني على الشاهد الشعري^(٢)، وأخرى زاد عدد الشواهد القرآنية فيها على عدد الشواهد الشعرية^(٣)، وهناك مواضع تقدّم فيها الحديث النبوي على الشاهد الشعري^(٤)، ومواقع تقدّم فيها المثل على الشاهد الشعري^(٥)، وأخرى زاد فيها عدد الأمثال على عدد الشواهد الشعرية^(٦).

وأعاد بعض الباحثين قلة عدد الشواهد القرآنية مقارنة بالشواهد الشعرية عند سيويوه، إلى المنهج الذي اتبعه؛ فقد كان إذا كثرت الشواهد من القرآن الكريم على قاعدة ما، يستشهد ببعضها ثم يعقب على ذلك بنحو قوله: "وهذا النحو كثير في القرآن"، أو "وهذا الضرب في القرآن كثير"، إذ ليس من غرض سيويوه الحصر والإحصاء، بل الاستشهاد وتبيين أساليب العرب في كلامها، وذلك يكفي فيه ذكر النماذج، وليس الأمر كذلك في الشعر؛ لأن القرآن

(١) عبد. الرواية والاستشهاد باللغة، ص ١٢٣.

(٢) انظر مثلاً: سيويوه. الكتاب. ١: ٥٨، ٧٤، ٨٢، ٨٩، ١٥٠، ١٥١، ١٨٩، ٢١٢، وغيرها الكثير.

(٣) انظر: سيويوه. المرجع السابق. ١: ٢٣٥ - ٢٤١. فقد استشهد سيويوه في باب "ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلا المفعول ولا غيره" بسبعة شواهد قرآنية، ثم استشهد في آخر الباب بشاهد شعري واحد.

(٤) انظر: سيويوه. المرجع السابق. ٣: ٢٣٧، ٢٦٨.

(٥) انظر: سيويوه. المرجع السابق. ١: ١٥٩.

(٦) انظر: سيويوه. المرجع السابق. ١: ٢٦٨ - ٢٧٣. إذ يلحظ هنا أن سيويوه أكثر من الاستشهاد بالأمثال في معرض حديثه عما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، هذا غير استشهاده بالشواهد الشعرية والقرآن الكريم، لكنّ حظّ الأمثال كان وافرًا مقابل قلة الشواهد الشعرية.

الكريم يسهل فيه الاطلاع على مواطن الآيات المشابهة لما يذكر، أما الشواهد الشعرية فلا بد من تتبعها؛ إذ لو ذكر نماذج قليلة منها وأشار إلى الباقي لما اهتدى الناس إليه، وإضاع كثير من الشواهد الشعرية التي لم يجدها الناس إلا عند سيبويه^(١).

وعلى الرغم من معقولية هذا الاحتمال في أنه ليس من غرض سيبويه الحصر والإحصاء، إلا أن مسألة استشهاد سيبويه بعدد كبير من الشواهد الشعرية حال دون ضياع كثير منها، مسألة تعوزها الدقة، لأن هناك من الرواة من تصدى لحفظ الشعر ونقله، وكان متقدماً على سيبويه زمنًا، كابي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)، وحماد بن سلمة (١٦٧هـ)، والمفضل الضبي (١٧٨هـ) في المفضليات؛ أي أن تعدد سيبويه الاستشهاد بعدد أكبر من الشواهد الشعرية لحفظها أمرٌ غير مقنع، ويتعارض مع ما قيل من إن غرضه الاستشهاد لا الحصر والإحصاء.

ونظر بعضهم إلى عدد الشواهد نظرة قائمة على النسبة والتناسب^(٢)، ليثبت أن نسبة احتجاج سيبويه بالشواهد القرآنية أكثر من نسبة احتجازه بالشواهد الشعرية بالقياس إلى المجموع الكلي لكليهما؛ أي أن نسبة الشواهد الشعرية الواردة في الكتاب قياسًا إلى ما جمع عن العرب من أشعار، تعد أقل من نسبة الشواهد القرآنية المذكورة قياسًا إلى عدد آيات القرآن الكريم.

لكن هذه النظرة الكمية ركزت على نسبة الشواهد القرآنية والشعرية، ولم تذكر الشواهد الأخرى، ورغم ذلك يبقى السؤال قائمًا، وهو لماذا استشهد سيبويه بألف وخمسين شاهد

(١) انظر: خاطر، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) هذه الفكرة سمعتها من الدكتور حنا حداد في إحدى ندواته لطلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك، سنة ٢٠١٠م.

شعري؟ وهل هذا العدد هو نسبة ثابتة لمجموع ما روي عن العرب من الأشعار؟ وهل المعيار

الذي اعتمدت عليه هذه النسبة ينطبق على شواهد الحديث النبوي والأمثال؟!

يبدو أنّ هذه النظرة القائمة على الكم لم ترض بعض العلماء، فظهرت نظرية تأويلية تستند إلى النوع لا الكم، وتفسّر سبب كثرة عدد الشواهد الشعرية مقارنة بالشواهد الأخرى، وهي أنّ سيبويه في تعقيده النحوي كان يقعد لقاعدة عامة، شواهدا ماثلة في مختلف كلام العرب، وغالبًا لم يكن يأتي بشاهد لتعميق قاعدة ما، بل كان يمثل عليها بمثال نثري عادي، أمّا ما خرج عن القاعدة العامة فكان يلجأ إلى تحليله وتفسيره مستعينًا بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية، أي أنّ سيبويه كان يورد الشواهد حينما يرد العدول، وأنّ تفسير كثرة عدد الشواهد الشعرية مقارنة بالشواهد الأخرى هو أنّ الخروج عن القاعدة في الشعر أكثر منه في غيره^(١).

وبعد دراسة الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه عمد البحث إلى تبني هذه النظرة، ومحاولة إثباتها؛ إذ تبين أنّ سيبويه لم يكن يأتي بالشاهد الشعري حيث يذكر القاعدة العامة المستقيمة ليعمقها أو يثبتها إلا نادرًا، بل كان يأتي بالشاهد الشعري حيث يذكر قاعدة فرعية، أو حيث يحتاج إلى تفسير ما خرج على القاعدة العامة، أو الكلام غير الموافق والقاعدة الأصلية.

ولإثبات ذلك ارتأت الباحثة في عرضها للشواهد الشعرية في كتاب سيبويه أن تصنّفها في مجموعات، كل مجموعة تمثل وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص

(١) هذه الفكرة، أو هذا التأويل للدكتور عبدالحميد الأقطش، أشار إليه في إحدى ندواته لطلبة الدكتوراه، في جامعة اليرموك، ٢٠١١م.

المخالفة لقواعد التصريف الإعرابي، كالحذف والإضمار، والزيادة، والفصل والاعتراض، والقطع والوصل، والمطابقة وعدمها، والتقديم والتأخير، والحمل، والإعمال والإلغاء.

وتجدر الإشارة إلى أن الشواهد الشعرية النحوية هي محل الدراسة، فلم تتناول الدراسة الشواهد الشعرية الصوتية أو الصرفية أو غيرها مما لا يقع ضمن الشواهد النحوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا بدّ من الإشارة إلى أن ليس كل شاهد من شواهد سيبويه الشعرية ينطوي على إشكال يلزم تفسيره وبيان الوجه فيه؛ فبعض الشواهد يأتي بها سيبويه لبيان جواز عدّة أوجه في الإعراب^(١)، أو قد يذكر بيتاً شعرياً يعزز به رأياً اعتمده في شاهد آخر^(٢).

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن الشواهد الشعرية النحوية جعلتني عند مفترق سبيلين: إما أن أتعبها كلها، وأصنفها في مجموعات، كل مجموعة تمثّل وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها النحاة في تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصريف الإعرابي، مهما كلفني ذلك من الوقت والجهد، وإما أن أكتفي بالجزء عن الكل، واستدل بالقليل على الكثير، ولما أن رأيت الناتج واحداً أثرت أن أقصر الجهد، وأسابق الوقت، فاقترحت على الشواهد الشعرية النحوية في الجزء الأول من كتاب سيبويه، لإثبات الفكرة التي بنيت عليها الدراسة، على نحو ما سيأتي.

(١) انظر مثلاً: سيبويه. الكتاب. ١: ٣٣٣، ٤٠١.

(٢) انظر مثلاً: سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣١٦، ٣٤٦.

المبحث الأول

الحذف والإضمار

الحذف ظاهرة لغوية خرجت على أصل النظام اللغوي الذي يقتضي ذكر الألفاظ، وهو خروجٌ على سبيل الاختصار والإيجاز، وقد أشير سابقاً إلى أنّ سيبويه عدّ الحذف عارضاً، في باب "ما يكون في اللفظ من الأعراض"، وقال في ذلك: "اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"^(١).

بيد أنّ هذا الخروج لا يكون عيباً وإنما يجيء وفق سياقات لغوية وأنظمة بلاغية يقتضيها النص، وفي ذلك يقول الجرجاني: "هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذّكر، أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة، أزيدَ للإفادة، وتجذك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطق، وأنمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبين"^(٢). هذا يعني أنّ ترك الذكر أبلغ في بعض المواضع من الذكر، وفيه زيادة فائدة، لا تتحقق دونما حذف.

ولا يكون الحذف في اللغة اعتباراً بل الأصل في المحذوفات جميعها أن يكون في الكلام ما يدلّ عليها، من قرائن دلالية، كأن تكون تلك القرائن سياقية لفظية أو عقلية.. فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف، فإنه يعدّ لغواً من الكلام ولا يجوز بأيّ وجه من الوجوه"^(٣).

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٤.

(٢) الجرجاني، عبدالقاهر. دلائل الإعجاز. ط١. تحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية، والدكتور فايز الداية. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧م. ص ١٧٠

(٣) محمد، يونس حمش خلف. الحذف في اللغة العربية. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية. المجلد (١٠)، العدد (٢)، ٢٠١٠م. الصفحات: (٢٧٣ - ٣٠٨). ص ٢٧٣.

ويأتي الحذف في اللغة على عدة مستويات؛ منه ما هو على مستوى الجملة، ومنه ما يكون على مستوى ما دون الجملة. وهذا ما سيتضح من خلال عرض الشواهد الشعرية، وتحليلها على نحو ما سيأتي:

المطلب الأول: حذف الحرف

استشهد سيبويه بشواهد شعرية قدر في كل منها حرفاً محذوفاً، أملاه عليه فهمه للنص. وبعد تتبع تلك الشواهد تبين أن الحذف قد يقع على حروف المعاني، كما هي الحال في حذف حروف الجر، مثل: الباء ومن وإلى وعلى، وقد يقع على حروف أخرى، مثل: الألف والنون والتتوين، على نحو ما سيأتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخْصِيَهُ / رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ	مجهول القائل	٣٧	حذف "من"، والتقدير: من ذنب.
٢.	مِنَ الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً / وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِرُغُ	الفرزدق	٣٩	حذف "من"، والتقدير: من الرجال.
٣.	أَمْرُكَ الْخَيْرُ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ /به فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ	عمرو بن معد يكره الزبيدي	٣٧	حذف "الباء"، والتقدير: بالخير.

٤.	فَلَأَبْغِيَنَّكُمْ قَنَا وَعَوَارِضَنَا/ وَلَأَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لِأَبَةِ ضَرَعَدٍ	عامر بن الطفيل	١٦٣	حذف "الباء"، والتقدير: بقنا
٥.	بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى/ وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا	صيرمة الأنصاري	٣٠٦	حذف الباء من "مدرِك"
٦.	مَشَانِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٌ/ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا	الأخوص الرياحي	٣٠٦	حذف الباء من "مصلحين"
٧.	نُبِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوْءِ أَصْبَحْتُ/ كَرَامًا مَوَالِيهَا لَتَيْمًا صَمِيمُهَا	الفرزدق	٣٩	حذف "الباء"، والتقدير: بعبدالله.
٨.	أَلَيْتُ حُبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ/ وَالْحُبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ	المتلمس	٣٨	حذف "على"، والتقدير: على حُبِّ
٩.	فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ/ وَنَهَنَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ	عامر بن جوين الطائي	٣٠٧	إضمار "أن"، والتقدير: أن أفعله.
١٠.	لَدُنَّ بِهِزٍ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَنَّةً/ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ	ساعدة	٣٦، ٢١٤	حذف "في"، والتقدير: في الطريق

١١	إذا ما نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْثَنِي/ مُسَالِيَهُ عَنْهُ مِنْ وَرَاءِ وَمُقَدَّم	أبو حَيَّة الشميري	٤١٢	حذف "قي"، والتقدير: في مساليه
١٢	فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٍ لَنَا/ وَيَوْمٍ نُسَاءُ وَيَوْمٍ نُسَرُّ	النمر بن تولب	٨٦	حذف "قيه" والتقدير: نساء فيه، ونسرُ فيه.
١٣	وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ	جران العود	٢٦٣	إضمام "رُبَّ"، والتقدير: وربَّ بلدة.
١٤	إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا/ تَوَخَّذَ كَرَاهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا	مجهول القائل	١٥٦	حذف "واو" القسم" والتقدير: والله.
١٥	إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ/ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ	الفضل بن عبدالرحمن القرشي	٢٧٩	حذف حرف العطف "الواو"، والتقدير: إِيَّاكَ والمراء.
١٦	أَتَانِي عَلَى الْقَعَسَاءِ عَادِلٌ وَطَبِيهُ/ بِرَجَائِي لَتِيمٍ وَأَسْتِ عَيْدٍ تُعَادِلُهُ	الفرزدق	١٦٧	حذف التنوين من "عادل"
١٧	تَرَاهَا مِنْ يَبِيسِ الْمَاءِ شُهْبًا/ تَرَاهَا مِنْ يَبِيسِ الْمَاءِ شُهْبًا	السليك بن	١٦٧	حذف التنوين

من "مخالط"	السُّلْكَة	مُخَالَطٌ بَرَّةٌ مِنْهَا غِرَارُ	
إضافة "معط" إلى الرأس مع نية التلوين والنصب.	١٦٨	المرار الأسدي سَلُّ الْهُمُومِ بِكُلِّ مَعْطِي رَأْسِهِ/ نَاجٍ مَخَالَطٍ صُنْهَبَةٌ مُتَعَيِّسٍ	١٨
حذف التوين من "ذاكر" لانتقاء الساكنين ونصب ما بعده وإن كان الوجه الإضافة.		فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ/ وَلَا ذَاكِرٍ اللهُ إِلَّا قَلِيلًا	١٩
حذف النون من "مستحقي"	١٦٧	الزَّبْرِقَانِ بْنِ مُسْتَحْقَبِي حَلَقِ الْمَادِي يَحْقِرُهُ/ بِالْمَشْرِقِيِّ وَغَابَ فَوْقَهُ حَصْدُ	٢٠
حذف النون من "الحافظو"	١٨٦	عمر بن امرئ القيس الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا/ يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ	٢١
حذف النون من "اللذا"	١٨٦	الأخطل أَبْنِي كَلْبِيبٍ إِنْ عَمِيَّ اللَّذَا/ سَنَبَا الْمُلُوكِ وَفَكَكَ الْأَغْلَا	٢٢
حذف النون من "الذي"	١٨٧	أشهب بن رُمَيْلَةَ وَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ دِمَاؤُهُمْ/ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ	٢٣

حذف النون من "لنن"	٢٦٤	مجهول القائل	مِنْ لَدُ شَوَاتِنَا فَإِلَىٰ أَيْتَانِهَا	٢٤
حذف "ما" بعد "إن"	٢٦٦	دريد بن الصمة	لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا/ فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِيرٍ	٢٥
حذف "ما" بعد "إن"	٢٦٧	النمر بن تولب	سَقَنَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ/ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْنَمَا	٢٦

التحليل

يعرض الجدول أعلاه شواهد شعرية استشهد بها سيبويه على حذف الحرف، وبعد تتبع ما ورد تبين أن الحرف المحذوف قد يكون عاملاً فيما بعده، أي أن دخوله على الاسم أو الفعل يؤثر في الإعراب، ويغير ما دخل عليه من حالة إعرابية إلى أخرى، وأن حذفه يكون أشاعاً، كما في الشواهد (١_ ١٥)، وقد يكون الحرف المحذوف تالياً للاسم، وحذف تخفيفاً، كحذف النون من جمع المذكر دون عامل، وكحذفه من آخر الاسم الموصول "الذين"، وقد يكون الحرف المحذوف تنويناً... الخ، من صور حذف الحرف الواردة في الشواهد المراد تحليلها على النحو الآتي:

- حذف "من"

ذكر سيبويه الشاهدين الأول والثاني من المجموعة في معرض حديثه عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعول كان في أصل استعماله مجروراً بحرف جر، ولما حُذِف حرف الجر عمل

الفعل به، ثم نَبِهَ على أن "ليس كلَّ الفعل يفعل به هذا"^(١). هذا يعني أن الأصل في الفعلين "استغفر" و"اختار" أن يتعدّيا إلى المفعول الثاني بحرف الجر "من"، إلا أن ما جاء في البيتين هو خروج على الأصل، إذ يرى سيبويه: "أنها أفعالٌ توصلُ بحروفِ الإضافة، فنقول: اخترتُ فلاناً من الرجال، وسميته بفلان، كما نقول: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها، وأستغفرُ الله من ذلك، فلما حذفوا حرفَ الجرِ عملَ الفعلِ،... فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصلَ بحرف الإضافة"^(٢).

بينما عدَّ ابن هشام الأفعال "اختار"، و"استغفر"، و"أمر" من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولها الثاني بنفسها تارة، وبحرف جر تارة أخرى^(٣). ولعلَّ سيبويه يشير إلى ذلك في قوله: "وليسَتُ أستغفرُ الله ذنباً، وأمرتُك الخيرَ أكثرَ في كلامهم جميعاً، وإنما ينكلم بها بعضهم"^(٤)، ولكنه يقعد القاعدة للأعم الأغلب، ومن ثمَّ يكون حذف حرف الجر خروجاً على الأصل.

- حذف "الباء"

يُحذف حرف الجرِّ "الباء" من الكلام إذا دلَّ عليه دليل، وقيل إنَّ رُوبة إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عافاك الله. أي: بخير^(٥). وبالعودة إلى الجدول أعلاه، يتبيّن أن سيبويه ذكر الشاهد الثالث من المجموعة في الموضع ذاته الذي ذكر فيه الشاهدين السابقين، وشاهده: "أمرتُك الخير"، إذ الأصل أن يقال: أمرتُك بالخير، ولما حُذف حرف الجرِّ تعدّى الفعل "أمر" إلى المفعول الثاني مباشرة، فنصب "الخير".

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٩.

(٢) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣٨ - ٣٩.

(٣) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٨٤.

(٤) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٨.

(٥) انظر: محمد. الحذف في اللغة العربية. ص ٢٩٧.

وأما الشاهد الرابع، فالشاهد فيه نصب "قنا وعوارض" على إسقاط حرف الجر ضرورة؛ لأنهما مكانان مختصان لا يُنصبان نصبَ الظرف، فهما بمنزلة ذهب الشام، ودخلت البيت في الشذوذ^(١). ومعنى قوله: "لأبغينكم قنا وعوارضاً" أي: لأطلبينكم بقنا وعوارض، وهما جبلان من بلاد بني فزارة. فلما أسقط الشاعر الباء، خروجاً على الأصل، تعدى الفعل إليهما فنصبهما، وهذا الحذف يُحفظ ولا يقاس عليه، كما ورد في أسرار العربية: "ومن حقها أن تحفظ ولا يقاس عليها"^(٢). وأما "دخلت البيت" فعلٌ تداولها بكثرة في العربية المعاصرة يوحى بجوازها، لكنها في الحقيقة خروج على الأصل، وقد بين أبو البركات الأنباري ذلك في قوله: "أما قولهم دخلت البيت، فذهب أبو عمر الجرمي إلى أن دخلت فعل متعدٍ إلى البيت فنصبه، كقولك بنيت البيت وما أشبه ذلك، وذهب الأكثرون إلى أن دخلت فعل لازم، وقد كان الأصل فيه أن يستعمل معه حرف الجر، إلا أنه حذف حرف الجر اتساعاً على ما بينا، وهذا هو الصحيح؛ والذي يدل على أن "دخلت" فعل لازم من وجهين، أحدهما: أن مصدره على فعول، وهو من مصادر الأفعال اللازمة، كقعد قعوداً و جلس جلوساً وأشبه ذلك. والثاني: نظيره فعل لازم وهو "غرت"، ونقيضه فعل لازم وهو "خرجت"، فيقتضي أن يكون لازماً حملاً على نظيره ونقيضه، فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى"^(٣).

وأما الشاهدان الخامس والسادس، فموضع الاستشهاد فيهما هو حذف حرف الجر "الباء"، قبل الاسم "مدرك" في الشاهد الخامس، و"مصلحين" في الشاهد السادس، ثم العطف عليهما باسمين

(١) انظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٣: ٧٤. وهنا يتوعد الشاعر أعداءه بتتبعهم، والإيقاع بهم حيث حلوا في المواضع المنيعه. ومعنى لأبغينكم: لأطلبينكم. والبيغي له معنيان: أحدهما الطلب، يقال: بغيت الضالة. فهو متعد إلى مفعول واحد. والآخر: الظلم والتعدي؛ يتعدى بـ على، يقال: بغى فلان على فلان. فهو فعل لازم.

(٢) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد. أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار. دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م. ص ١٨١.

(٣) الأنباري، المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

مجرورين، "سابق" في الشاهد الخامس، و"تاعب" في الشاهد السادس. وهذا العطف حمل سيبويه على تقدير جار محذوف قبل الاسم المعطوف عليه، أي أنّ الأصل: "لستُ بمسرك"، و"ليسوا بمصلحين"، بيد أنّ سيبويه يستشهد بهذين البيتين في موضع آخر، لكن بنصب المعطوف، "سابقاً"، و"تاعياً"، بما يتوافق والكلام الذي هو بصده^(١)!

ويرى سيبويه أنّ الفعل "نُبئت" يتعدّى بالحرف فقط، فذكر الشاهد السابع في معرض حديثه عن الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول كان في أصل استعماله مجروراً بحرف جر، ولمّا حُذِفَ الجر عمل الفعل به، والشاهد فيه "نُبئتُ عبدالله" فلما حُذِفَ حرف الجر قبل "عبدالله" عمل الفعل "نُبأ" به فنُصِبَ.

لكنّ الفعل "نُبأ" من الأفعال التي تتعدّى بنفسها وبحرف الجر، وإذا جاء مبدئياً للمجهول فإنه ينصب ثلاثة مفاعيل، نحو: نُبئتُ زيداً فاضلاً. ولعلّ البيت الذي أورده سيبويه يمكن أن يُعدَّ شاهداً على تعدّي الفعل إلى مفعوله الثاني بنفسه، وأمّا شاهد تعدّيه بحرف الجر قوله تعالى: "قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدّنيا وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعا"^(٢).

- حذف "على"

وذكر سيبويه الشاهد الثامن في معرض حديثه عن الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول كسان في أصل استعماله مجروراً بحرف جر، ولمّا حُذِفَ حرف الجر عمل الفعل به، والشاهد فيه

(١) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٦٥.

(٢) سورة الكهف ١٠٣-١٠٤.

قول الشاعر: "آليتُ حَبٌ"^(١)؛ إذ حذف حرف الجر "على"، فنصب "حَبٌ" بالفعل "آليتُ"، الذي يتعدى في أصل استعماله إلى مفعوله بحرف الجر.

- إضمار "أن"

واستشهد سيبويه بالشاهد التاسع على نصب "أفعله" بتقدير "أن" قبله، وقال: "فحملوه على أن، لأنّ الشعراء قد يستعملون "أن" وهنا مضطرين كثيراً"^(٢). وهو بذلك يجيز إعمال "أن" المصدرية محذوفة اضطراراً، لا على الإطلاق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مسألة إعمال "أن" المصدرية محذوفة من غير بدل، كانت مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ "أن" الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل، وأيد كل فريق مذهبه بأدلة عرضها ابن الأنباري في الإنصاف^(٣).

بيد أنّ الباحثة ترى أنّ تقدير سيبويه لـ "أن" مضمرة قبل الفعل، وإقرارة بمجيئها كثيراً في الشعر وإن قرن ذلك بالضرورة، فيه إشعار بجواز عملها محذوفة، ويؤيد ذلك ما ورد في حاشية الصبان، فبعد أن ذكر المؤلف الشاهد، قال: "وقال: أراد بعدما كدت أن أفعله،

(١) قال الأصمعي: كان عمرو بن هند حلف ألا يأكل المتلمس من طعام العراق، وليطردنه إلى الشام، فقال: إن منعني من العراق فإن الحَبَّ يأكله بالشام السوس. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة. مختارات شعراء العرب لابن الشجري. ط. ضبط وشرح: محمود حسن زياتي. مصر: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٥م. ١: ٣٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٠٧.

(٣) انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد. الإنصاف في مسائل الخلاف. ط. ٤. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦١م. ٢: ٥٥٩-٥٧٠.

حذف أن وأبقى عملها. وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته^(١).

- حذف "في"

ونذكر سيبويه الشاهد العاشر في موضعين؛ أحدهما في باب "الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول". والآخر في باب "استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"، والشاهد فيه حذف حرف الجر "في" قبل الاسم "الطريق"، فمن ثم نصب على الظرف؛ لأن عسلان الثعلب وهو مشيته وقع في الطريق^(٢).

ونذكر سيبويه الشاهد الحادي عشر في باب "ما ينتصب من الأماكن والوقت"، وأشار إلى أن الاسم "مساليه" حذف قبله حرف الجر "في"، فانتصب على الظرف؛ إذ إن البيت يصف ركباً أدام السرى حتى غلبه النوم، فطفق ينثني في عطفه وناحيته، سميا مسالين لأنهما أسيلاً؛ أي سهلاً في طول وانحدار^(٣). ولما كان الائتناء وقع في المسالين، نصب الأخير على الظرفية.

وأما الشاهد الثاني عشر، فنذكره في باب "ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى" شاهداً على حذف "فيه"، يقول: "سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: ويومٌ نساء فيه، ويومٌ نسرٌ فيه"^(٤).

(١) الأشموني، نور الدين أبو حسن علي بن محمد . حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٠م، ١: ٢٦١.

(٢) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب الجمل في البحث. ط٥. تحقيق: فخر الدين قباوة. دم: دن، ١٩٩٥م.

(٣) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ٤١٢. هامش رقم (٣).

(٤) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٨٧.

- إضممار "ربّ"

وذكر سيبويه الشاهد الثالث عشر في باب "ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"، والشاهد فيه إضممار "ربّ" بعد الواو، واستشهد به في هذا الباب تقوية لإضممار الفعل مع قوته، إذ جاز إضممار حرف الجر مع ضعفه.

- حذف "الواو"

وفي الشاهد الرابع عشر حُذفت واو القسم في قول الشاعر "إنّ عليّ الله"، والأصل أن يقال: "عليّ والله"، فلما حُذفت حرف الجر نُصب لفظ الجلالة على نزع الخافض.

وأما الواو المحذوفة في الشاهد الخامس عشر فهي واو العطف، إذ نصب الشاعر "المراء" بعد "إياك" مع حذف حرف العطف ضرورة، فمن ثمّ أوّل سيبويه نصب "المراء" على تقدير فعل محذوف، وهو "أتق"، في قوله: "كأنه قال: إياك، ثمّ أضمّر بعد إياك فعلاً آخر، فقال: أتق المراء"^(١).

هذا يعني أنّ حذف الواو بعد "إياك" مخالف للأصل، ونصّ سيبويه على ذلك في قوله: اعلم أنه لا يجوز أن تقول إياك زيّداً، كما أنه لا يجوز أن تقول رأسك الجدار، حتى تقول: من الجدار أو الجدار وكذلك أن تفعل، إذا أردت إياك والفعل، فإذا قلت: إياك أن تفعل، تريد إياك أعظّ مخافة أن تفعل، أو من أجل أن تفعل جاز، لأنك لا تريد أن تضمّه إلى الاسم الأوّل"^(٢). لذلك قدّر سيبويه في الشاهد فعلاً محذوفاً، انتصب الاسم به، ولم يعطفه على "إياك".

(١) سيبويه. الكتاب، ١: ٢٧٩.

(٢) سيبويه، المرجع السابق. الصفحة ذاتها.

ومن الجدير ذكره أن مسألة حذف حرف العطف ظاهرة كثيرة الورد في الشعر، وقد اختلف القدماء فيها؛ إذ أجازها بعضهم، ومنعها آخرون، ومنهم من أجازها في الشعر دون النثر، وعدّها ضرورة^(١).

- حذف التنوين

استشهد سيبويه بمجموعة أبيات حُذِفَ فيها التنوين تخفيفاً، كالشاهد السادس عشر، وشاهده حذف التنوين من "عادل" وإضافته إلى ما بعده تخفيفاً، إذ الأصل: عادلاً وطَبَّه. لأنَّ اسم الفاعل هنا يعمل عمل الفعل المضارع، فيجري مجراه في نصب ما بعده. وكذلك الحال في الشاهد السابع عشر، إذ حُذِفَ التنوين من "مخالط" ومعناه نصب ما بعدها، يدلّ على ذلك ارتفاع "غرار" به، والتقدير: يخالطُ دِرَّتَهَا غِرَارٌ^(٢). وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أنَّ من العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيءٌ، وَيَنْجَرُ المفعول لِكَفِّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبداً في اللفظ، لأنه اسمٌ وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل"^(٣).

وفي الشاهد الثامن عشر حذف التنوين من "معطي" وأضيف إلى ما بعده رأسه، والأصل أن يأتي "معط" منوناً، وينصب ما بعده، بدليل إضافة "كل" إليه، لأنَّ كلاً هنا لا تضاف إلا إلى نكرة.

(١) تتبع السهيلي أدلة المجيزين ثم نقضها، وأنكر تجويز حذف حروف العطف؛ لأنها حروف تدل على معان في نفس قائلها فلو حذفت لاحتاج السامع إلى وحي يعلم به ما في نفس صاحبه. انظر: السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله. نتائج الفكر في النحو. تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء. القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤م، ٢٦٣-٢٦٥.

(٢) انظر: سيبويه. الكتاب. ١: ١٦٧. هامش (٣).

(٣) سيبويه. المرجع السابق. ١: ١٦٥-١٦٦.

وكذلك الحال في الشاهد التاسع عشر؛ إذ حُذِفَ التتوين من "ذاكر" استخفافاً، لالتقاء الساكنين، فنصب ما بعده وإن كان الوجه الإضافة.

- حذف النون

وذكر سيبويه الشاهد العشرين في باب "اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منوَّناً"، إذ إن "مُسْتَحْقَبِي" أريد بها معنى الفعل المضارع، والأصل: مستحقبين حلق الماذي، ولمّا حُذِفَت النون من "مستحقبي" استخفافاً، أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله في المعنى.

وأما حذف النون من "الحافظو" في الشاهد الواحد والعشرين، فهو على نية إثباتها، بدليل إعمال اسم الفاعل "الحافظو" في المفعول بالمعنى، بنصب "عورة"، وكذلك الحال في "الذا" في الشاهد الثاني والعشرين، و"الذي" في الشاهد الثالث والعشرين، فالشاهد فيهما حذف النون استخفافاً. يقول سيبويه بعد أن ذكر قول الشاعر "الحافظوا عورة": "لم يَحْذَفِ النون للإضافة، ولا لِجُعَابِ الاسمِ النَّونِ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر"^(١).

وكذلك حذفت نون "الذن" في الشاهد الرابع والعشرين، لكثرة الاستعمال.

- حذف ما

وفي الشاهد الخامس والعشرين حذفت "ما" بعد إن، للضرورة الشعرية؛ والأصل: "فإمّا جزعاً وإمّا إجمالاً صبرٍ"، لأنّ "إن" هنا ليست إن الجزاء، ولو كانت كذلك لتطلبست جواباً، وكذلك الحال في الشاهد السادس والعشرين؛ إذ حذفت "ما" بعد "أن" في عجز البيت، والأصل:

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٦.

"وإمّا من خريف"، إضافة إلى حذف "إمّا" كاملة في صدر البيت، والتقدير: "إمّا من صيف"، دلالة "إمّا" الثانية عليها؛ إذ إنّ "إمّا" لا تقع إلا مكررة في الكلام.

المطلب الثاني: حذف الاسم

استشهد سيبويه بشواهد شعرية قدر فيها اسماً محذوفاً، وبعد دراستها تبين أنّ حذف الاسم فيها ليس له موضعٌ يطرد فيه، فتارة يكون الاسم المحذوف أحد ركني الجملة، وتارة يكون تكملة، على نحو ما سيأتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أكلُ امرئٍ تحسبين امرأً/ ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً	أبو دواد	٦٦	إضمار "كلُّ"
٢.	وقائلةٌ خولانُ فانكح فتاتهم/ وأكرومةُ الحيينِ خلواً كما هيا	مجهول القائل	١٣٩	إضمار مبتدأ تقديره "هم"
٣.	أرواحٌ مودّع أم بكور/ أنتَ فانظرْ لأيّ ذلكَ تصيرُ	عدي بن زيد	١٤٠	إضمار خبر للمبتدأ "أنت"، تقديره: "الراحل"
٤.	اعتادَ قلبكَ من سلمى عوائدُ/ وهاجَ هواكَ المكنونةَ الطللُ/ ربيعٌ قواءٌ أذاعَ المعصراتُ به/	عمر بن أبي ربيعة	٢٨١	إضمار مبتدأ تقديره: "ذاك"، أو هو"

			وكلُّ حَيْرَانٍ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِيلٌ	
إضمار مبتدأ	٢٨٢	عمر بن أبي ربيعة	دارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمْ/ بِالكَانِسِيَّةِ نَرَعِي اللَّهْوَ وَالغَزَلَ	٥.
تقديره: "تلك"				
إضمار مبتدأ	٢٩٦	طفيل الغنوي	وَبِالسُّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيْبَةَ قَوْلُهُ/ لِمَلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ: أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ	٦.
تقديره: "هذا"				
إضمار مبتدأ	٣١٩	هني بن أحمَرَ الكِنَانِي	عَجَبٌ لِنَتْلِكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي/ فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبٌ	٧.
تقديره: "أمري"				
إضمار مبتدأ	٣٢٠	المنذر بن درهم الكلبِي	فَقَالَتْ: حَتَّانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا/ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ	٨.
تقديره: "أمرنا"				
إضمار مبتدأ	٣٢١	مجهول القائل	يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طَوَّلَ السَّرَى/ صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى	٩.
تقديره: "الأمر"				
حذف الخبر، وتقديره: "مَنِيَّة"	٢١٥	الخطيئة	وَشَرُّ الْمَنَابِي مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ/ كَهْلِكَ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيُّ حَاضِرَةٌ	١٠.
إضمار خبر	٧٥	قيس بن الخطيم	نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا/ عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ	١١.
تقديره: "راضون"				
إضمار اسم	٧٠	حميد الأرقط	فَأَصْتَبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي	١٢.

ليس، وهو ضمير شأن يعود على "المساكين"			مُعَرَّسِهِمْ/ وليس كلَّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ	
إضمار اسم "كان"	٧١	مجهول القائل	إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شامت/ وَأَخْرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ	١٣
إضمار خبر إنّ، وتقديره: "وإني بها لغريب"	٧٥	ضابئ البرجمي	فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَةً/ فإني وقياراً بها لغريب	١٤
حذف خبر كان، وتقديره: "عذير"	٢١٤	الجعدي	كَانَ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سَلَى/ نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدِ قَفَارِ	١٥
إضمار خبر كان، وتقديره: كنت بريئاً	٧٥	ابن أحمز	رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي/ بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي	١٦
إضمار خبر كان، وتقديره:	٧٦	الفرزدق	إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى/ وَأَبَى فُكَّانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ	١٧

كان غير غدير				
إضمار فاعل الفعل "جرى"، وتقديره: "لون"	٧٧	طفيل الغنوي	وَكَمْتَا مَدْمَاةً كَأَنَّ مَتُونَهَا/ جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذَهَبٍ	١٨
إضمار م. به للفعل سببت، وتقديره: "بني عبد مناف"	٧٧	الفرزدق	وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ/ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ	١٩
إضمار م. به للفعل "أرى"، وتقديره: "سيفانة"	٧٧	رجل من باهلة	وَلَقَدْ أَرَى تَعْنَى بِهِ سَيْفَانَةَ/ تُصْنِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ	٢٠
حذف "الهاء"، والتقدير: أجره.	٨٦	امرؤ القيس	فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَيْنِ/ فَتَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أَجْرٌ	٢١
حذف ضمير م. به، والتقدير:	٨٦	مجهول القائل	ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا/ فَأَخَذَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ	٢٢

قَتَلْتَهُنَّ				
حذف ضمير م.به، والتقدير: حميته	٨٧	جرير	أُبْحَتَ حَمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ/ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ	٢٣
حذف الاسم المجرور "كخلالة"	٢١٥	النابعة الجعدي	وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ/ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ	٢٤

التحليل

يلجأ النحاة إلى التقدير كلما دعت الضرورة لاستكمال معنى، أو تصحيح إعراب، بيد أن التقدير في أغلبه يرتد إلى فلسفة العامل النحوي؛ فإن ظهر في السياق اللغوي ما من شأنه أن يكون عاملاً، وخفي معموله، عمد النحاة إلى تقديره، وبالمقابل، إن وجد لفظٌ مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، وخفي عامله، فإن النحاة يلجؤون إلى تقديره، وإن كان في ذكره إفساد لبلاغة النص.

وفي الشواهد الشعرية المعروضة في الجدول أعلاه تتجلى إحدى خصائص العربية واللغات السامية عامة وهي الحذف، التي تستلزم تقديراً، استناداً إلى مسألة العامل النحوي. وبعد النظر فيها، تبين أن مواضع حذف الاسم متعددة، يمكن تصنيفها في مجموعتين: الأولى نصوص حذف منها أحد ركني الجملة، والأخرى نصوص حذف منها ما يمكن أن يسمى بالذكامة. على النحو الآتي:

المجموعة الأولى

تضمّ هذه المجموعة الشواهد الشعرية التي حذف منها أحد ركني الجملة، وبالنظر إلى طبيعة الجملة، يمكن تصنيف الشواهد في مجموعتين: الأولى تضم شواهد شعرية حذف منها أحد ركني الجملة الاسمية، والأخرى تضمّ شواهد شعرية حذف منها الفاعل في الجمل الفعلية. على نحو ما يأتي:

- شواهد شعرية حذف منها أحد ركني الجملة الاسميّة

ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى قسمين: قسم يضمّ شواهد شعرية أضمر فيها أحد ركني الجملة الاسمية دون وجود نواسخ، وقسم آخر يضمّ شواهد شعرية أضمر فيها أحد ركني الجملة الاسميّة التي دخلت عليها إحدى النواسخ، على النحو الآتي:

• إضمار المبتدأ أو الخبر

ذكر سيبويه شواهد شعرية أضمر فيها أحد ركني الجملة الاسميّة لعلم المخاطب بها، وهي الشواهد (١- ١١)، ففي الشاهد الأول أضمر المبتدأ "كلُّ" في عجز البيت، بعد أن ذُكر في صدر البيت، فكان إضماره استغناء عن تثنيته لذكره في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب.

وذكر سيبويه البيت الثاني وشاهده رفع "خولان" على تقدير مبتدأ، إذ لا يصح عدّ "خولان" مبتدأ، خبره الجملة الفعلية "فانكح"، لدخول الفاء على الخبر، فلا يجوز "زيدٌ فمنطلق". وكذلك الحال في الشاهد الثالث، إذ شاهده "أنت فانظر"، فلمّا لم يجيز العلماء "زيدٌ فمنطلق" كان لا بدّ من تقدير خبر، نحو: أنت الراحلُ فانظر، أو جعل "أنت" خبراً، ثم يُقدّر له مبتدأ، أو رفع "أنت" بفعل مضمر يفسره المظهر، والوجه الثالث ذكره سيبويه في قوله: "فإنه على أن يكون في الذي يرفعُ على حالة المنصوب في النصب. يعني أن الذي من سببه مرفوع

فترفعه بفعلٍ هذا يفسره، كما كان المنصوب ما هو من سببه ينتصب، فيكون ما سقط على سببيه تفسيره في الذي ينصب على أنه شيء هذا تفسيره. يقول: ترفع "أنت" على فعل مضمر، لأن الذي من سببه مرفوع، وهو الاسم المضمر في "انظر"^(١).

وترى الباحثة في هذا التأويل تعسفاً واضحاً؛ لأن المعنى لا يتطلبه وإنما جاء به لا طراد القاعدة النحوية في النص، هذا يعني أنه لا ضرورة تدعو إليه لولا ما أقيم في النحو من فكرة العامل النحوي.

وقدر سيبويه في كل من الشاهدين الرابع والخامس مبتدأً محذوفاً، نحو: "هذا/ ذاك ربيع"، و"تلك دار".

وقدر مبتدأً محذوفاً في جملة مقول القول في الشاهد السادس، نحو: "هذا أهل ومرحب"^(٢).

وأما الشواهد (٧-٩) فنذكرها سيبويه في باب "ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء"، فبعد أن عرض مصادر انتصبت على إضمار فعل في غير الدعاء، ذكر رواية الرفع للمصدر في الشاهد الشعري السابع، وقال فيه: "وقد جاء بعض هذا رفعاً ثم يُبنى عليه. وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً"^(٣). والشاهد فيه رفع "عجب" على إضمار مبتدأ، تقديره: أمرى عجب. وفي الشاهد الثامن رفع المصدر ولم يُنصب لأنه على إرادة "أمرنا حنان"، لا "حنن حناناً". وكذلك الحال في الشاهد التاسع؛ إذ الشاهد فيه رفع "صبر" على الخبر، أي: أمرى صبراً جميلاً، ويجوز أن يُرفع على الابتداء، بتقدير: صبراً جميلاً أمثل.

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ١٤١.

(٢) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٩٦.

(٣) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣١٨.

وذكر سيبويه الشاهد العاشر في باب "استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"، إذ حُذِفَ الخبر المضاف إلى ما بعده اتساعاً، فحُلَّ المضاف إليه محلّه في الإعراب، والتقدير: وشرُّ المنايا منيةٌ ميّت. وأمّا الشاهد الحادي عشر فاستشهد به سيبويه على حذف الخبر استغناءً، والمراد: نحن بما عندنا راضون، فحُذِفَ خبر الأول اكتفاءً بخبر الثاني.

• إضمار اسم الناسخ أو خبره

يضمّ هذا القسم شواهد شعريّة استشهد بها سيبويه أضمر فيها أحد ركني الجملة التي دخل عليها أحد النواسخ، وهي الشواهد (١٢ - ١٧)، يمكن تحليلها على النحو الآتي:

ذكر سيبويه الشاهدين الثاني والثالث عشر في باب "الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن"، إذ أضمر في كل منهما اسم للناسخ، قدره سيبويه بالاعتماد على المذكور؛ فقال في الشاهد الثاني عشر: "قلو كان كلُّ على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفعُ في كلُّ، ولكنّه انتصب على تلقى. ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد قدّمت فجعلت الذي يعملُ فيه الفعلُ الآخرُ يلي الأول، وهذا لا يحسن. ولو قلت: كان زيذا الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحا"^(١).

يفهم من كلام سيبويه أنّه لما فصل بين "ليس" ومعموليّها بـ "كل"، وهي مفعول به لـ "تلقى"، و"تلقى" خبر "ليس"، وقد تقدم على اسمها "المساكين"، وهو أمر لا يجوز، كان لابدّ من تخريج الشاهد على أنّ اسم ليس هو ضمير الشأن المحذوف، و"كل" منصوب بـ "تلقى"، و"تلقى المساكين" فعل وفاعل خبر "ليس".

(١) سيبويه، المرجع السابق، ١: ٧٠.

وأما الشاهد الثالث عشر، فقد أجزى رفع الاسمين بعد "كان" على أن اسم كان هو ضمير الشأن المستكن فيها^(١)، هذا يعني أن اسم كان في الشاهد هو ضمير الشأن محذوف، و"الناس صنفان" مبتدأ وخير، والجملة الاسمية في محل نصب خير "كان".

وفي الشاهد الرابع عشر حذف خبر إن اكتفاءً بخبر إن الثاني، والمراد: فأني بها لغريب، وإن قيّاراً بها لغريب.

وذكر سيبويه الشاهد الخامس عشر في باب "استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لتوسعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"، والشاهد فيه حذف المضاف من الثاني الواقع خبراً لـ "كان"، ولما حذف حلّ المضاف إليه محله، فأعرب خبراً، إذ المراد: كانّ عذيرهم عذيرُ نعام.

واستشهد سيبويه بالشاهد السادس عشر على جواز حذف خير كان اكتفاءً بخبر كان الثاني، والمراد: كنت منه بريئاً، وكان والدي منه بريئاً.

وكذلك الحال في الشاهد السابع عشر، إذ استشهد به سيبويه على حذف خبر كان اكتفاءً بخبر كان الثاني، بمعنى: فكان غيرَ ورود، وكنت غيرَ ورود. وقال في ذلك: "ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر، لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك"^(٢).

- شواهد شعرية حذف منها الفاعل في الجمل الفعلية

وهذا القسم هو ما حذف فيه الفاعل -أحد ركني الجملة الفعلية-، وقد ظهر في الجدول أعلاه شاهد واحد على ذلك، وهو الشاهد الثامن عشر، تتنازع فيه فعلاً على معمول واحد، إذ

(١) انظر: السبوي. مع الهوامع ٢: ٦٤. وانظر: الأشموني، نورالدين أبو حسن علي. شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٨م. ١: ٣٣٣.

(٢) سيبويه، الكتاب. ١: ٧٦.

احتاج الفعل "جرى" فاعلا، جاء مفعولا لفعل آخر وهو "استشعرت"، ولما كان معمول كل من الفعلين واحد، صار الفعل الأول معملا في المعنى وغير مُعْمَلٍ في اللفظ، والآخر مُعْمَلًا في اللفظ والمعنى.

وتجدر الإشارة إلى أن باب التنازع غدا بابا مهملًا غير مستعمل، قلما نجده في الكتابات المعاصرة.

المجموعة الثانية

تضم هذه المجموعة شواهد شعرية حذف منها اسم، ليس ركنًا في الجملة، وإنما هو تكملة،

يمكن تحليلها على النحو الآتي:

يبدو أن في الشاهدين التاسع عشر والعشرين استكمالًا لما قيل في الشاهد الثامن عشر عن موضوع التنازع، وهو كما عرفه حسن: "ما يشتمل على فعلين -غالبًا- متصرفين مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل أو فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنيين السابقين"^(١). وهذا المعمول يكون مطلوبًا لكل من الاثنيين السابقين من حيث المعنى والطلب، إما على جهة التوافق في الفاعلية لهما، أو المفعولية، وإما على جهة التخالف فيهما؛ بأن يطلبه الأول على الفاعلية، ويطلبه الآخر على المفعولية، أو العكس. ويبدو أن ما استشهد به سيبويه جاء على جهة التخالف؛ إذ إن الفعلين، في الشاهد التاسع عشر، "سببت" و"سبني" يطلب كل منهما المعمول "بنو عبدشمس" على جهة مخالفة، أي أن الفعل "سببت" يتطلب مفعولا به، بينما الفعل "سبني" يتطلب فاعلاً. وكذلك الحال في الشاهد العشرين؛ إذ إن الفعلين "أرى" و"تغنى" يطلب كل منهما المعمول "سيفانة"

(١) حسن، عباس. النحو الواقي. ٢: ١٨٧.

على جهة مخالفة، فالفعل "أرى" يتطلب مفعولاً به، بينما الفعل "تغنى" يتطلب فاعلاً. وفي الشاهدين كان الفعل الأول في كل منهما معملاً في المعنى وغير معمل في اللفظ، والآخر مُعَمَّلٌ في اللفظ والمعنى. فبالتالي أضمر المفعول به في الشاهدين.

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه لم يذكر مصطلح التنازع وإنما أشار إليه في قوله: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"^(١).

وأما الشواهد (٢١-٢٣) فقد حُذِفَ فيها ضمير المفعول به، إذ حذفت الهاء من الخبر "أجر" في الشاهد الحادي والعشرين، والتقدير: أجره. وحُذِفَت الهاء من الفعل "قتلت" في الشاهد الثاني والعشرين، والتقدير: قتلتهنّ وحكم سيبويه على ذلك بأنه ضعيف في الكلام ولكنه قد يجوز في الشعر. . وأما الشاهد الثالث والعشرين، فذكره سيبويه شاهداً على جواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جملته نعتاً؛ لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول، وحذفها في الصلة حسنٌ فصار عها النعت في ذلك^(٢). وموطن الشاهد فيه حذف الهاء من الفعل "حميت".

وذكر سيبويه الشاهد الأخير من المجموعة في باب "استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"، والشاهد فيه تقدير المضاف المحذوف بعد حرف الجر، إذ المراد: كخللة أبي مرحب".

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٧٣.

(٢) انظر: سيبويه، المرجع السابق، ١: ٨٧. هامش رقم (٥).

المطلب الثالث: حذف الفعل

استشهد سيبويه بنصوص شعرية قُتر فيها فعلاً محذوفاً، لما تقتضيه نظرية العامل؛ إذ إن وجود منصوب بلا عامل نصب يسبقه هو ما حمل سيبويه على تقدير عامل "فعل" محذوف، هذا يعني أن ما لا وجود له في الملفوظ أو المكتوب له أثرٌ على ما هو موجود.

وقد صنّف سيبويه الأفعال حسب الظهور والإضمار إلى ثلاث، في قوله: "الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: فعلٌ مظهرٌ لا يحسن إضماره، وفعلٌ مضمّرٌ مُستعملٌ إظهاره، وفعلٌ مضمّرٌ متروكٌ إظهاره"^(١). والجدول التالي يعرض شواهد شعرية أضمر فيها الفعل.

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	وَالذُّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ/ وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطْرَا	الربيع بن ضبّع الفزاري	٩٠	إضمار فعل تقديره: "أخشى"
٢.	جِنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ/ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارِ	جرير	١٧٠، ٩٤	إضمار فعل تقديره: "هات"
٣.	يَذْهَبِينَ فِي نَجْدٍ وَعَوْرًا غَائِرًا	العجاج	٩٤	إضمار فعل تقديره: "يسلكن"
٤.	أَنْعَلِبَةَ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَاخًا/	جرير	١٠٢	إضمار فعل

(١) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٩٦.

تقديره: "أظلمت"			عَدَلْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخِشَابَا	
إضمار فعل تقديره: "أهلكت"	١٣٤	النمر بن تولب	لَا تَجْرَعِي إِنْ مُنَفِسًا أَهْلَكْتَهُ/ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْرَعِي	٥.
إضمار فعل تقديره: "جزى"	١٤٢	أبو الأسود الدؤلي	أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهِمَا/ فَكَلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلُّ	٦.
إضمار فعلين تقديرهما: "هين"، و"يترك"	١٤٥	هدبة بن الخشرم العذري	فَلَا ذَا جَلَالٍ هَيْبَةٌ لِجَلَالِهِ/ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ	٧.
إضمار فعل تقديره: "غير"	١٤٥	زهير بن أبي سلمى	لَا الذَّارَ غَيْرَهَا بَعْدِي الْأَيْسُ وَلَا بِالذَّارِ لَوْ كَلَّمْتُ ذَا حَاجَةٍ صَمَمُ	٨.
إضمار فعل تقديره: "ذكرت"	١٤٦	جرير	فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ/ وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ	٩.
إضمار فعل تقديره: "عضتك"	١٥٠	المرار الأسدي	فَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلَهَا/ جَرَرْتُ عَلَى مَا شِئْتُ نَحْرًا وَكَلَّكَلَا	١٠.

إضمار فعل تقديره: "أعطني"	١٧٠	كعب بن جَعيل	وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السُّطَامِ مُهَنْدًا/ وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ مُسْرِدًا	١١
إضمار فعل وتقديره: "أن بييع"	١٩٢	رؤبة	يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا	١٢
إضمار فعل تقديره: "الزم"	٢٥٦	ربيعة بن عامر الدارمي "المسكين"	أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مِنْ لَا أَخَا لَهُ/ كساعٍ إِلَى الْهَنْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ	١٣
إضمار فعل تقديره: "واعدتني"	٢٧٢	ابن عبيد الأشجعي	مَوَاعِيدَ عُرْقُوبِ أَخَاهِ بَيْتْرِبِ	١٤
نصب "عذيرك" على تقدير فعل ووضعه موضعه، فهو مصدر نائب عن فعله،	٢٧٦	عمرو بن معديكرب	أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي/ عَذِيرِكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ	١٥

والتقدير: "هات عذرك"				
نصب "عذير" على تقدير فعل ووضعه موضعه، فهو مصدر نائب عن فعله، والتقدير: "هات عذر"		نو الإصبع العدواني	عذير الحي من عذوا/ ن كانوا حيّة الأرض	١٦
إضمار فعل تقديره: "أذكر"	٢٨٠	نو الرّمة	ديار مية إذ ميّ مساعفة/ ولا يرى مثلها عجم ولا عربّ	١٧
إضمار فعل والتقدير: "ليأت أسهل الأمرين"	٢٨٣	ابن أبي ربيعة	فواعديه سرحتي مالك/ أو الرّبا بينهما أسهنا	١٨
إضمار فعل تقديره: "وافقت"	٢٨٤	القطامي	فكرت نبتغيه فوافقتة/ على نمه ومصرعه السباعا	١٩

٢٠	لن تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِنَّا/ ولها في مفارقِ الرَّأْسِ طيبا	ابن الرقيّات	٢٨٥	إضمار فعل تقديره: "رأيت"
٢١	تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا/ أخوالها فيها وأعمامها	ابن قميئة	٢٨٥	إضمار فعل تقديره: "تذكّرت"
٢٢	إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوَرُقُ هَيَّجَنِي/ ولو تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَارِ	النابغة الذبياني	٢٨٦	إضمار فعل تقديره: "فذكرني"
٢٣	تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ/ لها قَتَبٌ خَلْفَ رَادِفِ	أوس بن حجر	٢٨٧	إضمار فعل تقديره: "وتوافق"
٢٤	لِيُبَكِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٍ لِحُصُومَةٍ/ وَمُخْتَبِطٍ مِمَّا تُطِيحُ الطَوَائِحُ	الحارث بن نهيك	٢٨٨	إضمار فعل دلّ عليه ما قبله، والتقدير: "ليبك يزيّد ضارع"
٢٥	وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جِزَاءٌ/ وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا	عبدالعزیز الكلابي	٢٨٨	إضمار فعل تقديره: "وجدنا لهم"

إضمار فعل تقديره: "سقاها"	٢٨٩	مجهول القائل	أَسْقَى الْإِلَهَ عُدُواتِ الْوَادِي/ وَجَوَّفَهُ كُلَّ مَلِثٍ غَادِي/ كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ	٢٦
إضمار فعل بتقدير الملابسة	٣٠٨	المسكين الدارمي	فَمَا لَكَ وَالتَّلْدُدَ حَوْلَ نَجْدِ/ وَقَدْ غَصَّتْ نِهَامَةٌ بِالرِّجَالِ	٢٧
إضمار فعل بتقدير الملابسة	٣٠٨	عبدمناف بن ربيع الهذلي	وَمَا لَكُمْ وَالْفَرْطَ لَا تَقْرَبُونَهُ/ وَقَدْ خَلَّتُهُ أَنْنى مَرَدًّا لِعَاقِلِ	٢٨
إضمار فعل تقديره: "ألصق الله، أو جعل الله"	٣١٦	أبو سيرة الهجمي	فَقُلْتُ لَهُ: فَاها لَفِيكَ فَإِنَّها/ قُلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرَةٌ	٢٩
حذف فعل تقديره: "أتطرب"	٣٣٨	العجاج	أَطْرَبْنَا وَأَنْتَ قَنْسَرِي	٣٠
إضمار فعل تقديره: "أنفخر عبدًا"، وحذف	٣٤٤، ٣٣٩	جرير	أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا/ أَلُوْمًا لَا أَبالِكَ وَاعْتَرابًا	٣١

<p>فعلين</p> <p>تقديرهما:</p> <p>"أَلْتَلُّومُ لَوْمًا</p> <p>وَأَتَغْتَرِبُ</p> <p>اغترابًا"</p>				
<p>إضمار فعل</p> <p>وضعت</p> <p>"أعيارًا"</p> <p>موضعه بدلا</p> <p>من اللفظ به،</p> <p>بمعنى: تَنْتَلُّونَ</p> <p>وتَلَوْنُونَ مرة</p> <p>كذا ومرة كذا.</p>	٣٤٤	هند بنت عتبة	أفي السُّلَمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً/ وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ الإِمَاءِ العَوَارِكِ	٣٢
<p>إضمار فعل</p> <p>تقديره:</p> <p>"أُتْصِرُونَ"</p>	٣٤٤	مجهول القائل	أفي الولائمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةٍ/ وفي العِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتِ	٣٣
<p>إضمار فعل</p> <p>تقديره:</p> <p>"يُصْرَفُ"</p>	٣٥٥	الدايعة الذبياني	مَقْدُوقَةٌ بِدَخِيسِ النَّخْضِ بَارِلُهَا/ له صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوِ بِالمَسْدِ	٣٤

٣٥	هديرٌ هديرٌ الثَّورُ يَنْفِضُ رَأْسَهُ/ يَدْبُ بِرَوْقِيهِ الْكِلَابُ الضَّوَارِيَا	النايعة الجعدي	٣٥٥	إضمار فعل تقديره: "يصوت"
٣٦	إِذَا رَأْتَنِي سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا/ دَابَّةٌ بِكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارُهَا	مجهول القائل	٣٥٧	إضمار فعل تقديره: "تدأب"
٣٧	لَوَّحَهَا مِنْ بَعْدِ بُذْنٍ وَسَنَقٍ/ تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوِّى لِّلسَّبْقِ	رؤية	٣٥٨	إضمار فعل تقديره: "ضمرها"
٣٨	مَا لِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنكِبٌ/ مِنْهُ وَحَزَفُ السَّاقِ، طَيِّ الْمِحْمَلِ	أبو كبير الهذلي	٣٥٩	إضمار فعل تقديره: "طوى"
٣٩	فِيهَا ازْدَهَافٌ أَيَّمَا ازْدَهَافِ	رؤية	٣٦٤	حذف فعل تقديره: "تزدهف"
٤٠	فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدُدْهَا/ وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدَّخَالِ	ليبيد بن ربيعة	٣٧٢	إضمار فعل تقديره: "تعترك"
٤١	فَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا تُضِيقُ بِهَا/ زِرَاعًا، وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ	هدبة بن خشرم	٢٥٩	إضمار فعل تقديره: "وقع أو كان"

إضمار "كان"	٢٩٣	عباس بن مرداس	أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ / فإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ	٤٢
حذف الفعل الناقص واسمه، والتقدير: من لُدُّ أَنْ كَانَتْ شولا إلى إتلائها".	٢٦٤	مجهول القائل	مِنْ لُدُّ شَوْلًا فإِلَى إِتْلَائِهَا	٤٣
إضمار فعل تقديره: "كان"	٢٦٠	نعمان بن المنذر	قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا / فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَا	٤٤
إضمار فعل تقديره: "كان"	٢٦١	ليلى الأخيلىة	لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ / إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا	٤٥
إضمار فعل تقديره: "كان"	٢٦٢	ابن همام السلولي	وَأَحْضَرْتُ عُنْزِي، عَلَيْهِ الشُّهُو / دُ، إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا	٤٦
إضمار فعل تقديره: "ماكنت"	٣٠٣	أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي	فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ / يَبْرُخُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ	٤٧
إضمار فعل	٣٠٥	الراعي	أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي /	٤٨

تقديره: "كان"	النميري	منَع الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا	
أظهر الفعل في موضع يجوز فيه إضماره	٢٥٤ جرير	٤٩ خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ/ وَابْرَزُ بِبِرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ	

التحليل

استشهد سيبويه بالشاهد الأول في الجدول أعلاه على نصب "الذئب" بفعل مضمر، تقديره "أخشى"، في موضع يجوز فيه الابتداء، لكن اختيار النصب كان أقوى؛ لأن البيت مسبوقةً ببيت آخر نصب فيه الاسم على المفعولية، وهو قول الشاعر:

أصْبَحْتُ لَا أَحْمَلُ السِّلَاحَ وَلَا أَمَلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

وفي ذلك يقول سيبويه: "وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذا كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل، ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل" (١).

وفي الشاهدين الثاني والثالث نصب الاسم على المعنى؛ أي بإضمار فعل بمعنى الفعل المذكور، إذ إن موطن الاستشهاد في الشاهد الثاني هو نصب "مثل" المعطوفة على "مثل" المجرورة في "جنني بمثل... أو مثل". وموطن الاستشهاد في الشاهد الثالث هو نصب "غورا" المعطوفة على "نجد" المجرورة في "يذهبن في نجد وغورا"، وتأويل ذلك هو إضمار فعل يكن بمعنى الفعل المذكور؛ يقول سيبويه: "ولو قلت مررتُ بعمرو وزيدا لكان عربيا، فكيف هذا؟

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٨٨-٨٩.

لأنه فعلٌ والمجرور في موضع مفعول منصوب، ومعناه أثبتُ ونحوها، تحمل الاسمُ إذا كان العامل الأولُ فعلاً وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى.... كأنه قال: ويسلكن غوراً غائراً، لأن معنى يذهبن فيه يسلكن^(١).

وبناء على ما تقدّم يمكن القول إنّ الاسم "مثل" في الشاهد الثاني منصوب بفعل تقديره: هاتني، لأن معنى الفعل جئني به هاتني. وإنّ نصب "غوراً" في الشاهد الثالث حملاً على موضع "نجد" وما عمل فيه؛ لأن معنى يذهبن في نجد يسلكن نجدًا، فكأنه قال: يسلكن نجدًا وغوراً غائراً. والغور: تهامة وما يليها.

وذكر سيبويه الشاهد الرابع في باب "ما ينصب في الألف"، وشاهده نصب "ثعلبة" بعد همزة الاستفهام، بإضمار فعل بين الهمزة والاسم، "وليس المحذوف من لفظ الفعل المذكور، بل هو من معناه، والتقدير: "أأهنت ثعلبة"، أو "أظلمت ثعلبة"، أو نحو ذلك. وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه، وذهب ابن الطراوة إلى أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع^(٢). وهنا الاستفهام كان عن الاسم، لكن سيبويه بيّن علّة النصب؛ وهي أنّ شيئاً من سبب "ثعلبة" وقع عليه فعلٌ، وهو قوله: "عدّلت بهم"، فكان الاختيار في "ثعلبة" النصب. يقول سيبويه: "فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فسّر في الابتداء: أنك تُضمّر فعلاً هذا تفسيره. إلا أنّ النصب هو الذي يختار ههنا، وهو حدّ الكلام^(٣).

(١) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٩٤.

(٢) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ط١.

بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م. ١: ٤٣٢.

(٣) سيبويه. الكتاب. ١: ١٠٢.

وفي الشاهد الخامس أضمر سيبويه فعلا عاملا في "منفسًا"، لأن حرف الشرط "إن" يقتضي فعلا مظهراً أو مضمراً، ولما جاء الاسم "منفسًا" منصوباً بعد "إن" كان لا بد من تقدير فعل مضمّر دلّ عليه ما بعده.

والشاهد في البيت السادس نصب "كلا" بإضمار فعل يفسره "جزاه الله عني"، كأنه قال: فجزى الله عني كلا، جزاه عني.

وذكر سيبويه الشواهد (٧-٩) في باب "حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي"، وبين أن المراد هو حروف النفي، شُبّهت بحروف الاستفهام حيث قدّم الاسم قبل الفعل، وجاء منصوباً، لذا قدّر سيبويه عاملاً مضمراً، فالشاهد في البيت السابع نصب "ذا" في موضعين، بإضمار فعل مفسر، تقديره: فلا هبن ذا جلال، ولا يتركن ذا ضياع. والشاهد في البيت الثامن نصب "الدار" بتقدير فعل مفسر، تقديره: فلا غير ذا الدار. والشاهد في البيت التاسع نصب "حسبًا" بفعل يدلّ عليه الفعل المفسر، تقديره: ولا ذكرت حسبًا^(١).

وفي الشاهد العاشر نصب "إيّاك" بفعل يفسره ما بعده، لأنه ضمير منفصل لا يجوز اتصاله بالفعل، وكأنّ المراد: أنت لو عضت، إلا أنّ الشاعر أظهر الهاء العائدة على "أنت" فقال: عضتك، فعمل الفعل المذكور بالضمير المتصل فيه، لذا كان لا بدّ من تقدير عامل في نصب الضمير "إيّاك" يفسره العامل المذكور.

والشاهد في البيت الحادي عشر نصب "أبيض" بفعل مضمّر تقديره: أعطني أو ناولني.

إذ إنّ ابتداء النصّ بمنصوب دعا إلى تقدير عامل.

وفي الشاهد الثاني عشر نصب "القيان" على إضمار عامل تقديره: "وأن يبيع".

(١) انظر: السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. شرح أبيات سيبويه. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٧٤م. ١: ٥٩-٦٠.

وذكر سيبويه الشاهد الثالث عشر في باب "ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل" وشاهده نصب "أخاك" بإضمار فعل تقديره الزم^(١). ويشير السيرافي إلى أن تكرير "أخاك" يغني عن ذكر الفعل، إذ يجوز ذكره إذا أفرد اللفظ^(٢)، هذا يعني أن أحد اللفظين بمعنى الفعل والآخر بمعنى المفعول^(٣).

والشاهد في البيت الرابع عشر نصب "مواعيد" على إضمار فعل تقديره: واعدتني، وفي ذلك يقول سيبويه: "كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه، ولكنه ترك "واعدتني" استغناءً بما هو فيه من ذكر الخلف، واكتفاءً بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك"^(٤).

وفي الشاهدين الخامس عشر والسادس عشر بين سيبويه عدم جواز ذكر الفعل وقبحه فيهما، إذ الشاهد فيهما نصب "عذير" على تقدير فعل ووضعه موضعه. فهو مصدر ناب عن فعله.

وذكر سيبويه مجموعة كبيرة من الشواهد وهي (١٧ - ٢٦) في "باب يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"، والشاهد في البيت السابع عشر نصب "ديار" بفعل مقدر تقديره: أذكر ديار مئة، يقول سيبويه: "كأنه قال: أذكر ديار مئة. ولكنه لا يذكر "أذكر" لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه"^(٥). والشاهد في البيت الثامن عشر نصب "أسهل" بإضمار فعل دلّ عليه ما قبله، وتقديره:

ليأت أسهل الأمرين.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥٦.

(٢) انظر: السرافى، شرح شواهد سيبويه، ١: ٨٨.

(٣) انظر: أبو البركات، أسرار العربية، ص ١٦٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٢.

(٥) سيبويه، المرجع السابق، ١: ٢٨٠.

والشاهد في البيت التاسع عشر نصب "السباع" على إضمار فعل "وافقت" لما جرى ذكرها في أول البيت. والشاهد في البيت العشرين نصب "طيبًا" بفعل مضمر دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إلا ورأيت لها طيبًا.

والشاهد في البيت الحادي والعشرين نصب "أخوالها" بفعل مضمر دلّ عليه ما قبله، والتقدير: تذكّرت أخوالها وأعمامها.

والشاهد في البيت الثاني والعشرين نصب "أمّ عمّار" بفعل مضمر دلّ عليه الفعل المذكور "هتجني"، وتقديره: فذكرني.

وفي البيت الثالث والعشرين شاهده رفع "يذاها" على تقدير فعل "لأنّه مفاعلة، وتأويله: وتوافق يذاها رجلها، لأنّ اليمين موهقتان كما أنّهما مواهقتان"^(١).

والشاهد في البيت الرابع والعشرين رفع "ضارعٌ" بإضمار فعل دلّ عليه ما قبله، فلمّا قيل: لِيُبَيِّكْ يَزِيدٌ تضمّن هذا معنى لِيُبَيِّكْ يَزِيدُ، ومن ثمّ كان رفع "ضارعٌ" بتقدير فعل "لِيُبَيِّكْ"، وكانّ المعنى: لِيُبَيِّكْ يَزِيدٌ ضَارِعٌ.

والشاهد في البيت الخامس والعشرين نصب "جنّات" بإضمار فعل دلّ عليه فعل مذكور، والتقدير: وجدنا لهم جنّات وعنبًا.

والشاهد في البيت السادس والعشرين رفع "كلُّ" بفعل مضمر دلّ عليه فعل مذكور، تقديره سقاها، يقول سيبويه: "كأنّه قال: سقاها كلُّ أجشٍّ، كما حمّل "ضارعٌ" لخصومه" على "لِيُبَيِّكْ يَزِيدٌ"، لأنّ فيه معنى سقاها كلُّ أجشٍّ"^(٢).

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٨٧. هامش رقم (٣).

(٢) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٢٨٩.

وذكر سيبويه الشاهدين السابع والعشرين والثامن والعشرين في باب "هذا باب منه يُضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمِلَ آخره على أوله"، والشاهد فيهما نصب "التلدد" في الشاهد السابع والعشرين، ونصب "الفرط" في الشاهد الثامن والعشرين، بإضمار فعل في كل منهما، تقديره: تناولك، فلم يأت الاسمان مرفوعان حملا على ما سبقهما؛ لأن ذلك قبيح، يقول سيبويه: "وذلك قولك: مالك وزيدا، وما شأنك وعمرا. فإنما حدُّ الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو. فإن حملتَ الكلامَ على الكاف المضمره فهو قبيح،... فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيدا، أي ما شأنك وتناولك زيدا"^(١).

وفي الشاهد التاسع والعشرين نصب "فاها" بفعل مضمر، تقديره: ألقى الله، أو جعل الله فاها لفيك.

وأما الشواهد (٣٠-٣٣) فشاهدها نصب الاسم ووضعها موضع الفعل؛ ففي الشاهد الثلاثين نصب "طربا" على المصدر الموضوع موضع الفعل، والتقدير: أظرب طربا، ولما لم يُرد الشاعر أن يُخبر عما مضى، ولا عما يُستقبل، اختار المصدر ووضعها موضع الفعل. وفي الشاهد الواحد والثلاثين نصب "لوما" و"اغترابا" لوقوعهما موقع الفعل، والتقدير: أتلوم لوماً وأتغترب اغتراباً، فحذف الفعل "لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، وهو كثير في كلام العرب"^(٢).

وفي الشاهد الثاني والثلاثين نصب "أعيارا" بإضمار فعل وضعت هي موضعها بدلا من اللفظ به. والعيير هو الحمار يضرب به المثل في البلادة والجهل، وكان الشاعر يهجو قائلها: أتنتقلون وتتلوتون مرة كذا ومرة كذا.

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٣٠٧.

(٢) سيبويه. المرجع السابق. ١: ٣٣٩.

وكذلك نصب "أولادًا" في الشاهد الثالث والثلاثين بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدل اللفظ به.

وذكر سيبويه الشواهد (٣٤ - ٣٨) في باب "ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره"، إذ الشاهد في البيت الرابع والثلاثين نصب المصدر التشبيهي "صريفًا" بعامل مضمّر دلّ عليه ما قبله، والتقدير: يصرف صريف القعو.

وكذلك الشاهد الخامس والثلاثين؛ إذ نصب المصدر التشبيهي "هديرًا" بعامل مضمّر دلّ عليه ما قبله، والتقدير: يصوت أو يهدر هدير الثور.

ونصب "دأبَ بكار" في الشاهد السادس والثلاثين على المصدر المشبه به، والتقدير: تدأب دأب بكار.

وفي الشاهد السابع والثلاثين نصب المصدر "تضميرك" بفعل مضمّر دلّ عليه الفعل السابق، ويجوز في التقدير أن يقال: لوّحها وأضمرها؛ لأنّ التلويح تضمير، كما يقول سيبويه. والشاهد في البيت الثامن والثلاثين نصب المصدر المشبه به "طيّ الليالي" بفعل مضمّر تقديره: طوى طيًّا.

وذكر سيبويه الشاهد التاسع والثلاثين في باب "ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجًا" والشاهد فيه نصب "أيما" بفعل مضمّر تقديره: تزدهف، دلّ عليه "ازدهاف" الأولى.

وفي الشاهد الأربعين نصب المصدر "العراك" على الحال، رغم مجيئه معرفة، إذ إنّ الفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، لكنّ الفعل هنا مضمّر، فكأنّه أظهر الفعل ونصب به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال، فقال: أرسلتها تعترك الاعتراك^(١). والأمر المشكل هنا هو

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٢، وانظر: هامش رقم (٢)

مجيء "العراك" حالاً مع مخالفة لفظه للأصل في الحال، من وجهين؛ كونه مصدراً، وكونه معرفة؛ إذ الأصل في الحال أن تكون وصفاً مشتقة نكرة. لذا كان لا بدّ من التقدير، فقالوا: هو منكر من جهة المعنى، والتقدير: معتركة^(١).

ورفع "صبر" في الشاهد الواحد والأربعين بإضمار فعل تقديره "وقع" أو "كان"، وقد ذكره سيبويه في باب "ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف".

أما الشواهد (٤٢ - ٤٨) ففيها إضمار لأفعال ناقصة، إذ ذكر سيبويه الشاهد الثاني والأربعين في باب "ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي"، وشاهده نصب "ذا نفر" خبراً لكان المحذوفة، التي عوض عنها "ما" تعويضاً لازماً. وفي ذلك يقول سيبويه: "فإنما هي "أن" ضمّت إليها "ما" وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا

بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل"^(٢). والتقدير: إن كنت ذا نفر، فحذف الفعل وزاد "ما" على "أن" عوضاً عن الفعل^(٣).

ونصب "شولاً" في الشاهد الثالث والأربعين بإضمار فعل ناقص، تقديره: من لد أن كانت شولا فإلى إتلثها؛ لأن "لد" إنما تضاف إلى ما يصلح أن يكون زماناً، و"شولا" لم تصلح أن

(١) انظر تفصيل هذه المسألة في: الأنصاري، جمال الدين عبدالله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

تحقيق: محي الدين عبدالحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٦م، ٢: ٢٦٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩٣.

(٣) انظر: محمد، الحذف في اللغة العربية، ص ٢٨٥.

تكون كذلك، إذ إنَّ "الشَّائِلَةَ من الإِبِل التي أتى عليها من حَمَلِها أو وَضَعها سبعة أشهر فَخَفُ لِبُنْها"^(١).

والشاهد في البيت الرابع والأربعين نصب "حقاً" و "كذباً" بإضمار فعل يقتضيه الشرط، تقديره "كان". وقد جَوَز سيبويه الرفع في ذلك على تقدير: إن وقع حق، وإن وقع كذب، كما هي الحال في الشاهد الواحد والأربعين.

وفي الشاهد الخامس والأربعين نصب "ظالماً" و "مظلوماً" بفعل مضمر ناقص تقديره: كنت. وفي ذلك يقول السيرافي: "الشاهد في البيت إنه قدر: أن كنت ظالماً وأن كنت مظلوماً، وهذا الذي أوجبه المعنى، ولا يسوغ: أن ظالم وأن مظلوم، على: أن كان فيهم ظالم وأن كان فيهم مظلوم؛ لأنه لا معنى لهذا الكلام".

ونصب "عائراً" و "تاركاً" في الشاهد السادس والأربعين بفعل ناقص مضمر، والتقدير: إن كنت عائراً لي أو تاركاً لذلك.

وفي الشاهد السابع والأربعين نصب "السير" بفعل ناقص مضمر، لاشتمال الكلام على معناه، والتقدير: ما كنت.

وكذلك الحال في الشاهد الثامن والأربعين؛ إذ نصب "الجماعة" بفعل مضمر تقديره: أزمان كان قومي مع الجماعة. وفي ذلك يقول سيبويه: "كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على كان. أنها تقع في هذا الموضع كثيراً، ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع، فكأنه إذا قال: أزمان قومي، كان معناه: أزمان كان قومي،

(١) ابن منظور. لسان العرب. مادة [شول].

والجماعة كالذي،.. ولو لم يقل: أزمانَ كان قومي، لكان معناه إذا قال: أزمان قومي، أزمان كان قومي؛ لأنه أمر قد مضى^(١).

أما الشاهد الأخير في الجدول أعلاه فيمثّل إظهار الفعل في موضع يجوز فيه إضماره؛ إذ كان من الجائز أن يضمّر الفعل ويكرر الاسم المنصوب على نحو ما يسمى بأسلوب التحذير، كأن يقول: الطريق الطريق.

وأخيرا يتضح من تحليل الشواهد السابقة أن تقدير الحذف يلجأ إليه النحاة لاطراد القاعدة النحوية في النصوص، وإن كان المعنى في كثير من الأحيان لا يتطلّب.

(١) سيويه. الكتاب. ١: ٣٠٥.

المبحث الثاني

الفصل والاعتراض

بيّن الفصل الأوّل من الدراسة أنّ ظاهرتي الفصل والاعتراض من الظواهر التي تعاورتها كتب النحو والبلاغة، بيد أنّ كتب البلاغة كان اهتمامها متوجها صوب المعاني؛ فاهتمّت بأغراض الاعتراض، ودلالته البيانية، بينما كان تركيز كتب النحو على الألفاظ؛ فاهتمّت بمواضع الفصل والاعتراض، وأثرهما على الجملة من الناحية التركيبية. وأشار الفصل الأوّل إلى أنّ الفصل والاعتراض خروج على النظام الأصلي للتضام بين أجزاء الجملة أو التركيب، فمن ثمّ عدّهما النحاة من أساليب التأويل النحويّ في تحليل النصوص المخالفة للقاعدة.

ومعلوم أنّ الفصل بين جزأين في التركيب له مواضع عدة، تعاورتها كتب النحو، هي:

١. الفصل بين حرف الجر والمجرور به .
 ٢. الفصل بين المتعجب والمتعجب منه، وبين "ما" التعجبية وفعل التعجب .
 ٣. الفصل بين أفعل التفضيل والمفضول المجرور .
 ٤. الفصل بين الصفة والموصوف .
 ٥. الفصل بين المضاف والمضاف إليه^(١).
- وبعد تتبّع ما ورد من شواهد نحوية في مادة البحث من كتاب سيبويه، تبين أنّ سيبويه أشار إلى ظاهرة الفصل بين المتضايقين، في غير موضع، على نحو ما سيأتي:

(١) انظر: عيدان، عامر. الفصل بين المتضايقين، قراءة ابن عامر أنموذجاً. مجلة للفتح. العدد السادس والعشرون. ٢٠٠٦م. الصفحات (٢٧٠-٢٩٣). ص ٢٧٠.

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	يا تيم تيم عدّي لا أبا لكم/ لا يلقينكم في سوءة عمر	جرير	٥٣	فصل بين "تيم" الأولى وما أضيف إليه بـ "تيم" أخرى مقحمة
٢.	كما خطّ الكتاب بكفّ يوماً/ يهودي يقارب أو يزيل	أبو حية النميري	١٧٩	فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف
٣.	لما رأت سائديما استعبرت/ لله درّ اليوم من لامها	عمرو بن قمنة	١٧٨، ١٩٤	فصل المضاف والمضاف إليه بالظرف
٤.	كان أصوات من إيغالهنّ بنا/ وأخر المئس أصوات الفراريج	ذو الرمة	١٧٩	فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور

فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور	١٨٠	ذُرْنَا بِنْتِ عَبْعَةَ	٥. هما أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةَ فَذَعَاهُمَا
فصل بين المضاف والممضاف إليه بـ "بداهة"	١٧٩	الأعشى	٦. وَلَا تُقَاتِلْ بِالْعِصْبِ / يٍّ وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارِ إِنَّمَا عُلَّةٌ أَوْ بُدَا / هَةٌ قَارِحٌ نَهْدِ الْجُزَارَةِ
فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ "جبهة"	١٨٠	الفرزدق	٧. يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ / بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

التحليل

بيّن علماء النحو عامة، ونحاة البصرة خاصة، أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، لا يجوز الفصل بينهما^(١)، غير أنّ هناك مواضع يجوز فيها الفصل على السعة،

(١) قضية الفصل بين المتضامّين قضية خلافية، انظر شرحاً متعاً لها في: ابن جني. الخصائص. ٢: ٣٧٤-

ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة^(١)، فأما مواضع الفصل في السعة، فمنها أن يكون الفصل بالتوكيد اللفظي، بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي، من غير أن يضاف اللفظ الذي جاء للتوكيد، نحو "يا تيم تيم عدي" في الشاهد الأول؛ على اعتبار أن كلمة "تيم"، الأولى منادى، منصوب، مضاف، وكلمة "عدي" مضاف إليه، وكلمة "تيم" الثانية هي التوكيد اللفظي للأولى، وقد فصلت بين المتضايقين.

وأما مواضع الفصل المباح في الضرورة، فمنها الفصل بالظرف الأجنبي، كما في الشاهد الثاني، قول الشاعر: "كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ - يوماً - ... يهودي"، إذ الأصل: كما خُطَّ الكتابُ يوماً بكفٍّ يهودي، فوق الظرف الأجنبي "يوماً" فاصلاً بين المضاف "كف"، والمضاف إليه "يهودي".

وكذلك الحال في الشاهد الثالث، إذ فصل بين المضاف "در"، والمضاف إليه "من" بظرف أجنبي "اليوم" للضرورة. والأصل: شه در من لامها اليوم.

ومن مواضع الفصل المباح في الضرورة أيضاً: الفصل بالجار مع مجروره الأجنبيين، كما في الشاهدين الرابع والخامس؛ ففي قول الشاعر: "كان أصوات - من إشغالهن، بنا - ... أواخر الميس أصوات الفراريج"، فصل بين المضاف "أصوات" والمضاف إليه "أواخر" بالجار والمجرور "من إشغالهن بنا" للضرورة، ووصف سيبويه ذلك بالقبح^(٢)، والأصل: كان أصوات أواخر الميس

وفي الشاهد الخامس فصل بين المضاف "أخوا" والمضاف إليه "من" بالجار والمجرور "في الحرب" للضرورة، والأصل: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

(١) انظر تلك المواضع مفصلة في: حسن، عباس. النحو الوافي. ٣: ٥٣ - ٦٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب. ١: ١٨٠.

وأما الشاهدان السادس والسابع، ففصل فيهما بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضي الإضافة أيضاً، فأنزل الاسم المضاف والفاصل بعده منزلة اسم مضاف واحد؛ ففي الشاهد السادس فصل بين المضاف "علالة" والمضاف إليه "قارج" باسم يقتضي الإضافة أيضاً، وهو: "بُداهة"، فلما اقتضى الاسم الفاصل مضاف إليه، هو ذاته الذي يقتضيه المضاف الأول "علالة" أنزل الاسمان "علالة" و"بُداهة" منزلة اسم واحد مضاف.

وكذلك الحال في الشاهد السابع؛ إذ فصل بين المضاف "ذراعي" والمضاف إليه "الأسد" باسم يقتضي الإضافة أيضاً، وهو: "جبهة"، فلما اقتضى الاسم الفاصل مضافاً إليه هو ذاته الذي يقتضيه المضاف الأول "ذراعي"، أنزل الاسمان "ذراعي" و"جبهة" منزلة اسم واحد مضاف.

ويتضح مما تقدم أن الأصل في المتضايفين التضام، وما الفصل إلا خروج على الأصل، وقد ميّز علماء النحو ما هو خروج للسعة مما هو خروج للضرورة؛ إذ إن ما كان للسعة جاز، وما كان للضرورة فغير جائز، واتضح أن أمثلة السعة تمثلت بالفصل بغير الأجنبي، بينما أمثلة الضرورة فتمثلت بالفصل بالأجنبي، وخلاصة القول: جواز الفصل بين المتضايفين بغير الأجنبي، وامتناعه بالأجنبي، وإن كان في أمثلة الجواز خروج على الأصل.

وبذلك يمكن القول في الخلاف الذي دار بين علماء اللغة حول قراءة ابن عامر في قوله تعالى: قتل أولادهم شركائهم"، إن الفاصل فيها غير أجنبي، وهو والمضاف إليه مطلوبان للمضاف، والمضاف محتاج إليهما كليهما، فتقدم الفاصل على المضاف إليه بفعل قوة العلاقة المعنوية، ويمكن توضيح ذلك أكثر، إذ تقدم مفعول المصدر على المضاف إليه (الفاعل) للأهمية المعنوية، وهو التشنيع عليهم بقتل الأولاد. وهذا ما يمكن قوله أيضاً في تحليل الفصل في قوله تعالى: "فلا تحسبن الله مخلفاً وعده رسلاً"، إذ تقدم المفعول الثاني "وعده" على

المفعول الأول "رسله" لعلاقة معنوية؛ وهي أنّ التركيز على الوعد لا على المخلف معهم،
والمفعولان هنا مبنيان على المضاف.

فبإتباع قاعدة جواز الفصل بغير الأجنبي، وامتناعه بالأجنبي، يمكن تحليل ما رُود في
الآيتين السابقتين، وما ورد في الشواهد الشعرية المذكورة أنفاً، ولا مسوّغ على الإطلاق لمن
ردّ قراءة ابن عامر، لما فيها من فصل.

المبحث الثالث

القطع والوصل

لجأ النحاة إلى تأويل التراكيب، التي تخالف ما قبلها فيما يقتضيه، بأسلوب القطع والوصل؛ فإن جاء اللفظ موافقاً لما يقتضيه السابق عدّ ذلك وصلًا ولا خلاف فيه، وبالمقابل، إن جاء مخالفًا لما يقتضيه السابق عدّ قطعًا، واستدعى من النحاة تأويلًا وتحليلًا، لينتقى عن النص التناقض أو الاضطراب.

وما من شك في أن مخالفة الأصل في السياق النحوي أمرٌ غير مباح ما لم تكن فائدة تجتبي من ورائه، لذلك فإن اختيار القطع في الكلام لا بد له من غاية لا تتحقق إلا بالمغايرة. وقد أورد سيبويه شواهد شعرية ظهر فيها أسلوب القطع، فلجأ إلى تأويلها، على نحو ما

سيأتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة/ كفاني ولم أطلب قليل من المال	امرؤ القيس	٧٩	قطع "قليل" عما قبلها، فلم تنصب
٢.	وكنت كذي رجلين: رجلٌ صحيحة/ ورجلٌ رمى فيها الزمانُ فشلت	كثير عزة	٤٣٣	قطع "رجل" عن البدلية، ورفعها على الابتداء

<p>قطعت "سمر" عن العطف، فرفعت على تقدير: وثم سُمِرُ</p>	<p>١٧٣</p>	<p>كعب بن زهير</p>	<p>٣. فلم يَجِدَا إِلَّا مَنَاخَ مَطِيَّةٍ / تَجَافَى بِهَا زَوْزٌ نَبِيلٌ وَكُلُّكُلُ / وَمَفْحَصَتَهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجِرَانِهَا / وَمَثَى نَوَاحٍ لَمْ يَخْنُتْهُنَّ مَفْصِلُ / وَسُمِرُ ظِمَاءً وَاتْرَثَهُنَّ بَعْدَمَا / مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ دُبُلُ</p>
<p>قُطعت "مشجج" عن العطف، فرفعت على تقدير: بها مشجج</p>	<p>١٧٣ - ١٧٤</p>	<p>كعب بن زهير</p>	<p>٤. بَادَتْ وَعَئِرَ أَيُّهِنَّ مَعَ النَّبَى / إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ / وَمُشَجِّجٌ أَمَّا سِوَاهُ فَدَالِهَ / فَبَدَا وَعَئِرَ سَارَةَ الْمَعْرَاءُ</p>

التحليل

يلتفت سيبويه في الشاهد الأول إلى دور المعنى في التوجيه الإعرابي، فيبين أن "قليل" لم

تنتصب بالفعل "أطلب"، ولم يتنازع الفعلان "كفاني" و"أطلب" على الاسم "قليل"، كما يمكن أن

يبدو للوهلة الأولى، أو كما يرى الكوفيون^(١)؛ لأنّ المعنى العام للنص لا يتواءم وذاك التقليل. فيرى سيبويه أنّ "كفاني" و"لم أطلب" ليسا متوجهين إلى شيء واحد؛ لأنّ "كفاني" موجه إلى "قليل من المال"، و"لم أطلب" موجه إلى شيء آخر وهو الملك، وقد قدر ذلك بالانكفاء على المعنى العام للنص، لأنّ "قليل" لو نصبت بـ "لم أطلب" لصار المعنى: فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال، هذا يعني أنّه ما سعى لأدنى معيشة، ومع ذلك فقد طلب قليلا من المال، لأنّ "لو" تفيد انتفاء الشيء لانتهاء غيره، وهذا المعنى متناقض مع النص، إذ يقول امرؤ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلا من المال
ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجدّ المؤثّل أمثالي^(٢)

فالمعنى العام للنص يتطلب أن يكون المعنى كما قدر سيبويه: ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، وفي ذلك يقول سيبويه "فإنّما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنّما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصب فسدّ المعنى"^(٣).

بآية ما تقدم يبدو أنّ سيبويه لم يُغفل الجانب الدلالي، لأنّ الإعراب هو الإبانة، فمن ثمّ لا ينفك عن المعنى، وعليه فلا بدّ من الاهتمام بجانبين متكاملين في الإعراب، هما: جانب الصنعة، وجانب المعنى.

(١) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف. ١: ٨٣-٨٥.

(٢) امرؤ القيس. الديوان. ط٤. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م. ص ٣٩.

(٣) سيبويه. الكتاب. ١: ٧٩.

وأما البيت الثاني فقد استشهد به سيبويه في باب "مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك"، وشاهده قطع "رجل" عن البدلية أو البيان، إلى الابتداء.

وفي الشاهدين الثالث والرابع انقطاع عن العطف؛ إذ سبق الاسم "سمر" في الشاهد الثالث بمنصوبات، كان الأصل أن يُعطف عليها لتقدم واو العطف عليه، بيد أن الشاعر قطع الاسم عن العطف، فرفعها على الابتداء، بتقدير: وثمَّ سُمُرٌ.

وسبق الاسم "مشجج" في الشاهد الرابع بمنصوب، كان الأصل أن يأتي معطوفاً عليه، لكنّه في الشاهد قُطِعَ عن العطف، فارتفع على الابتداء، بتقدير: بها مشجج.

المبحث الرابع

الزيادة

أشير في الفصل الأول من الدراسة إلى أن الزيادة المقصودة هاهنا ليست بالمعنى الصرفي التي تجتمع حروفها في عبارة: "سألتمونيها"، وإنما هي الزيادة في السياق النحوي؛ أي زيادة عنصر من عناصر التركيب، لإحداث زيادة في المعنى الكائن قبل وجوده. وتعدّ الزيادة من الأساليب التي يلجأ إليها النحاة في تأويل الكلام الخارج على القاعدة العامة، إذ تقوم على إغفال اعتبار بعض العناصر في النص، وهذا الإغفال لا يعني أن الزيادة نافذة من القول، فهي تنفيذ المعنى بلا شك، لكنّها فائدة عرضية؛ إذ لا تتغيّر أصل المعنى الحاصل قبلها، بل تضيف عليه. وأكثر ما تكون في الحروف، التي لو حذفت ما تغير الكلام عن معناه الأصلي.

وقد تعددت الألفاظ الدالة عليها؛ فالبصريون يعبرون عنها بمصطلحي "الزيادة" و"اللفو"، بينما يعبر الكوفيون عنها بـ "الصلة" و"الحشو"^(١). ومع تعدد المصطلحات إلا أن المدلول متفق عليه؛ إذ يجمع علماء النحو على أن دخول العنصر الزائد ليس كخروجه، بيد أن حذفه من التركيب لا يجعل الكلام ملحوناً.

ويعرض الجدول الآتي الشواهد الشعرية التي استشهد بها سيبويه على الزيادة.

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	مُعَاوِيَ إِنَّمَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ/	عقبة الأسيدي	٦٧	زيادة الباء

(١) انظر: الزركشي. البرهان في علوم القرآن. ٢: ٨٠.

			فلسنا بالجبال ولا الحديدًا	
زيادة "من"	٦٨	العجاج	فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالذَّا/ وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَزَعَكِ الْعَوَائِلُ	٢.
زيادة "من"	٦٨	كعب بن جَعِيل	أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ/ إِذَا مَا تَلَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا	٣.
زيادة "من"	٦٩	العجاج	كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا/ مِنْ يَأْسَةِ الْيَأْسِ أَوْ حِذَارَا	٤.
زيادة "ما"	١٦١	مجهول القائل	فَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ/ مَا حَاجِبِيئِهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ	٥.
إثبات النون في اسم الفاعل مع الضمير للضرورة	١٨٨	مجهول القائل	هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ/ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مَثَحْتِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا	٦.
إثبات النون في اسم الفاعل مع الضمير للضرورة	١٨٨	مجهول القائل	وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسَ مُحْتَضِرُونَهُ/ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ	٧.

إثبات النون في "مائتين"، ونصب "عامًا" للضرورة	٢٠٨	الرُّبِيعِ بْنِ ضَبْعِ الْفَزَارِيِّ	إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا/ فَقَدْ أَوْدَى الْمَسْرَةَ وَالْفَتَاءَ	٨.
إثبات النون في "مائتان"	٢٠٨	الأعور بن براء الكلبيّ	أَنْعَتُ عَيْرًا مِنْ حَمِيرٍ خَنْزَرَةَ/ فِي كُلِّ عَيْرٍ مَائَتَانِ كَمْرَةَ	٩.
مجيء "سبحانًا" منوّنًا مفردًا للضرورة	٣٢٦	أمية بن أبي الصلت	سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ/ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمْدُ	١٠.
زيادة الكاف	٤٠٨	حميد الأرقط	فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ	١١.
زيادة الكاف	٤٠٨	خطام المجاشعيّ	وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَقِنِينَ	١٢.
إعادة الظاهر موضع المضمر، فكرر في جملة واحدة للضرورة	٦٢	سوادة بن عديّ	لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءًا/ نَغْصَ الْمَوْتَ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا	١٣.
إعادة الظاهر	٦٣	الجعدي	إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي	١٤.

موضع المضمر، فكرر في جملة واحدة للضرورة		ظلالها/ سَوَاقِطٌ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ	
إعادة الظاهر موضع المضمر، والتكرار للضرورة		۱۵ لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بِتَارِكِ حَقِّهِ/ وَلَا مَنَسَى مَعْنَى وَلَا مَنَسِرُ	

التحليل

يجوز في خبر ليس أن يقترن بالباء الزائدة، فُجِرَ لفظاً مع بقائه منصوباً في التقدير، لإفادة التوكيد كما في الشاهد الأول، يقول سيبويه في نصب "الحديدا" المعطوفة على "بالجبال": "لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخَلِّ المعنى، ولم يُحْتَجِ إليها وكان نصباً. ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا، وبحسبك هذا، فلم تُغَيِّرِ الباء معنى"^(١).

وفي الشواهد (٢-٤) جاءت "من" زائدة، إذ حُمِلت "دون" الثانية على موضع "دون" الأولى في الشاهد الثاني؛ لأن "من" جرّت ما بعدها لفظاً، مع بقائه منصوباً في التقدير. وفي الشاهد الثالث عطف "غداً" على محل "اليوم"، لأنه مسبوق بمن زائدة.

(١) سيبويه. الكتاب، ١: ٦٧-٦٨.

وكذلك الحال في البيت الرابع، إذ شاهده كشاهد البيتين السابقين في زيادة "من"، فعطف

"حذاراً" على موضع "ياسة" لأنّ الأصل: ياسة يائس أو حذاراً.

وذكر سيبويه الشاهد الخامس في موضع حديثه عن البديل، وبين أنّ "حاجبيه" بدل من

الهاء في "كأنه"، وأنّ "ما" زائدة.

وأما الشاهدان السادس والسابع، فالشاهد فيهما الجمع بين النون والضمير في "الأمرونه"،

و"محتضرونه"، إذ لا يجوز إثبات النون ولا التثوين في اسم الفاعل مع الضمير إلا ضرورة،

يقول سيبويه: "واعلم أنّ حذف النون والتثوين لازمٌ مع علامة المضمّر غير المنفصل، لأنّه لا

يُتكلّمُ به مفرداً حتى يكون متّصلاً بفعلٍ قبله أو باسمٍ فيه ضمير، فصار كأنّه النون والتثوين في

الاسم، لأنهما لا يكونان إلا زوائد، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف. والمُظهِر وإن كان

يعاقبُ النون والتثوين فإنّه ليس كعلامة المضمّر المتّصل؛ لأنّه اسمٌ منفصلٌ ويُبتدأ، وليس

كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتثوين، فهي أقرب إليها من المظهر، اجتمع فيها هذا

والمعاقبة"^(١). فلمّا امتنع إثبات النون في اسم الفاعل مع الضمير، حُمِلَ ما جاء في الشاهدين

على أنّ الهاء ليست هاء ضمير، وإنما هي هاء سكت، أتى بها بياناً لحركة النون^(٢)، إجراء

للوصل مجرى الوقف ضرورة، وحركت هاء السكت كذلك تشبيهاً لها في الحركة بهاء

الإضمار للضرورة أيضاً. بيد أنّ هذا التأويل فيه من التعسف ما لا يخفى، والأولى حمل هذه

المخالفة على الضرورة الشعرية.

(١) سيبويه، المرجع السابق، ١: ١٨٧-١٨٨.

(٢) هناك بحثٌ يثبت فيه صاحبه أنّ هاء السكت تلحق الكلمة من أجل تصحيح البنية المقطعية أو تسهيلها، لا من أجل بيان الحركة كما هو مستقر عند علماء اللغة. انظر: عبيدات، محمود مبارك عبدالله، هاء السكت ودورها في تصحيح البنية المقطعية للكلمة العربية، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الصفحات (٨٢٥-٨٤٤)، يونيو ٢٠١٠.

وأثبتت النون في لفظ المئة في الشاهدين الثامن والتاسع ضرورة؛ إذ الأصل كما يقول سيبويه: "إذا بلغت العقد تركت التنوين والنون وأضفت، وجعلت الذي يعمل فيه وبيّن به العدد من أي صنف هو واحداً، كما فعلت ذلك فيما نوّنت فيه، إلا أنك تُدخِل فيه الألف واللام، لأنّ الأوّل يكون به معرفة، ولا يكون المنوّن به معرفة. وذلك قولك: مائة درهم ومائة الدرهم. وذلك إن ضاعفته قلت: مائتا درهم ومائتا الدينار"^(١). هذا يعني أنّ ما جاء بالشاهد الثامن من إثبات للنون في لفظ "مائتين" مخالفاً للقاعدة، إضافة إلى مخالفة أخرى وهي نصب "عاماً"، والأصل فيه الجر بالإضافة. وفي الشاهد التاسع أثبتت النون في لفظ "مائتان"، والأصل حذفها. وفي الشاهد العاشر جاءت "سبحاناً" منونة مفردة لضرورة الشعر، والأصل أن تضاف إلى ما بعدها. وقد يكون تنوينها لانقطاعها عن الإضافة.

وزيدت الكاف في الشاهدين الحادي عشر والثاني عشر، إذ دخلت "مثل" على الكاف في الشاهد الحادي عشر، وكلاهما بمعنى التشبيه، والتقدير: مثل مثل عصف. وقد أجازوا ذلك لاختلاف اللفظين. بينما قول الشاعر في الشاهد الثاني عشر "كَمَا يُؤْتَقِنُ"، أي كمثل حالها إذا كانت أثنائي مستعملة، فشاهده استعمال الكاف الثانية موضع "مثل"، فأدخل عليها الكاف لأنها في معناها، للضرورة الشعرية.

وأما الشواهد الثلاث الأخيرة في الجدول أعلاه، فقد أعيد فيها الاسم الظاهر في موضع يجوز فيه إضماره. ففي الشاهد الثالث عشر كان الوجه أن يقول: لا أرى الموت يسبقه شيء، ولكنه أظهر "الموت" اضطراراً. ومثله في الشاهد الرابع عشر، إذ كان الوجه أن يقول: إذا الوحش ضمّها. وكذلك في الشاهد الخامس عشر، فمعنّ الأخير هو معنّ الأول، وكان الوجه فيه أن يأتي بضميره. وفي كل ذلك تكرار وُصِفَ بالفتح، وقيل لا يكاد يجوز (إلا في)

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٢٠٧.

ضرورة^(١)، بيد أن الباحثة ترى أن التكرير ربما جيء به لغاية بلاغية، كالتكرير في قوله تعالى: "إذا زلزلت الأرض زلزالها، وأخرجت الأرض أثقالها"، فأعيد إظهار "الأرض" في موضع يجوز فيه إضمارها، وما من شك في أن ذلك لغاية بلاغية وإن خفيت.

(١) سيبويه، المرجع السابق. ١: ٦٢. هامش رقم (٥).

المبحث الخامس

المطابقة والمخالفة

أشير في الفصل الأول إلى المعنى الاصطلاحي للمطابقة، وإلى دورها في الربط اللغوي بين دالين لغويين بينهما علاقة نحوية، كالمسند والمسند إليه، وكالتوابع، وأنها تقع في أربعة من عشرة، هي العدد، والجنس والتعيين، والإعراب. وسيعرض هذا المبحث شواهد شعرية استشهد بها سيبويه خرجت على قاعدة المطابقة، فيما يتعلق بمسألة العدد والجنس والتعيين، على نحو ما سيأتي.

المطلب الأول: العدد

الأصل في اللغة أن يتطابق دالان لغويان بينهما علاقة نحوية، في أربعة من عشرة، منها العدد، وقد حدّد علماء اللغة قواعد متعلقة بمطابقة العدد ومعدوده، ومن ثمّ عمدوا إلى تأويل ما خرج على تلك القواعد من نصوص. وقد استشهد سيبويه بنصوص شعرية تبدو في ظاهرها مخالفة لقاعدة عامة في افتقارها إلى عنصر المطابقة في العدد، فأورد في كتابه نصوصاً ذكر فيها الأفراد وأريد بها الجمع، وأخرى مقابلة للسابقة، وهي ما ذكر فيها الجمع وأريد ما دونه، ونصوصاً أخرى متعلقة بالتثنية، يمكن عرضها على نحو الآتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	بها جَيْفُ الحَسْرَى فأَمَّا عِظَامُهَا/ فبيضٌ وأَمَّا جِلْدُهَا فصليبٌ	علقمة بن عبدة	٢٠٩	"جلدها" مفرد أريد به الجمع

٢٠٩	المسيب بن زيد مناة الغنوي	لا تُتَكْرُوا القَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا/ فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا	٢
أريد به الجمع			
٢١٠	مجهول القائل	كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا/ فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ	٣
أريد به الجمع			
٣٥١	مجهول القائل	أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَالِكَا/ وَحَسِبُوا أَنَّكَ لَا أَخَالِكَا/ وَأَنَا أَمْشِي الدُّأَى حَوَالِكَا	٤
"حوالكا" جاء مفردًا، والمستعمل فيه التثنية			

التحليل

أشار سيبويه إلى أنه ليس بمستكرر في كلام العرب أن يكون اللفظ واحدًا، والمعنى جميع، واستشهد على ذلك بالبيت الأول، وشاهده أن الشاعر ذكر "جلدها" بصيغة المفرد، والمعنى الذي أراده هو الجمع، أي جلودها. ويبدو أن الضرورة ألجأت الشاعر إلى ذلك؛ لأنه ذكر لفظ الجمع في "عظامها" في صدر البيت، ولو لم يكن مضطرا في عجز البيت لاستخدم الأسلوب ذاته في صدره.

وذكر سيبويه الشاهد الثاني على ذكر المفرد "حَلَفَكُمْ" وإرادة الجمع، والأصل أن يقال: حلو فكم، بيد أن ضرورة الشعر دفعت الشاعر إلى ذلك الخروج. ونبه سيبويه على أن هذا يقال في الشعر ولا يُستعمل في الكلام^(١).

وفي الشاهد الثالث ذكر لفظ الواحد "بطنكم" وأراد به الجمع، بمعنى: بعض بطونكم. وأما البيت الأخير فالشاهد فيه إفراد "حوالكا" والمستعمل فيه التثنية.

المطلب الثاني: الجنس

التفت سيبويه إلى أن في العربية نصوصاً شعرية افتقدت عنصر المطابقة في التذكير والتأنيث، وبما أن المطابقة قاعدة لا يصح الخروج عليها، فقد لجأ إلى تفسير تلك النصوص الخارجة على المستقيم، لتتماشى مع المستقيم، على نحو ما يلي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعْتَهُ/ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ	الأعشى	٥٢	أنت "شرفت" لأن "صدر" مضاف إلى مؤنث "القناة"
٢.	إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّفْنَا/ كفى الأيتامَ فقدَ أبي اليتيم	جرير	٥٢	أنت "تعرفتنا" لأن "بعض" مضاف إلى

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٠٩.

مؤنث "السنين"				
أُنْثُ "تواضعت" لأن "سور" مضاف إلى مؤنث "المدينة".	٥٢	جرير	لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعْتُ/ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ	٣.
أُنْثُ "تسفتت" لأن "مر" مضافة إلى مؤنث "الرياح"	٥٢	ذو الرمة	مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رَمَاحٌ تَسْفَهَتْ/ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ	٤.
أُنْثُ "أسرعت" لأن "طول" مضافة إلى مؤنث "الليالي"	٥٣	العجاج	طَوَّلُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي	٥.

التحليل

ذكر سيبويه شواهد شعرية ألحق الفعل فيها بناء التأنيث رغم رفعه لفاعل مذكر، ولما كان

في ذلك خروج على قاعدة المطابقة في الجنس بين الفعل والفاعل، كان لا بد من التأويل،

لاطراد القاعدة، ففي الشاهد الأول أنث الشاعر الفعل "سُرقت" وفاعله الاسم المذكر "صدر"، فأجيز ذلك لأنّ الفاعل "صدر" مضاف إلى اسم مؤنث "القناة" هو بعضها.

وأنث الفعل "تعرفّتنا" في الشاهد الثاني، وفاعله مذكر، فجاز ذلك لأنّ "بعض" مضاف إلى مؤنث هو منه "السنين".

والشاهد في البيت الثالث أنّ الشاعر أنث "تواضعت" وفاعله "سور" ذكر، وجاز ذلك لأنّ الفاعل مضاف إلى "المدينة" وهو بعض منها.

وفي الشاهد الرابع أنث "تسفّحت" وفاعله "مر"، وإنّما إنه لأنّ المر مضاف إلى الريح وهو منها.

وأنث الفعل "أسرعت" في الشاهد الأخير، لأنّ فاعله المذكر "طول" مضاف إلى مؤنث "الليالي".

المطلب الثالث: التعيين

الأصل في المنعوت أن يتبع منعوته في التعريف والتكثير، بيد أنّ هناك شواهد شعرية تبدو في ظاهرها مخالفة لذلك الأصل، ذكرها سيبويه وأولها بما يتواءم والقاعدة العامة، على نحو ما يأتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	احكُم كحكُم فتاة الحيّ إذ نظرتُ/ إلى حمامٍ شرايحٍ واردةٍ التمدِّ	الناخبة	١٦٨	إضافة "وارد" إلى "التمد"

إضافة غير محضة، فلم تكتسب تعريفاً، فوصفت بها النكرة قبلها "حمام"				
نعت النكرة "منجرد" بـ "قيد الأوابد" وإن كان النعت مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، لأنه في معنى الفعل: يقيد الأوابد	٤٢٤	امرو القيس	بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَاحَةً/ طِرَادُ الْهَوَادِي كُلِّ شَأْوٍ مُغْرَبٍ	٢.
نعت "قرس" النكرة بـ "مستقبل"	٤٢٥	جرير	ظَلَّلْنَا بِمُسْتَقْبَلِ الْحَرُورِ كَأَنَّا/ أَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبَلِ الرِّيحِ صَائِمٍ	٣.

الريح، وهي بمنزلة النكرة لأنها لم تكتسب من الإضافة تعريفاً				
نعت "خابط الليل" بلفظ "زائر" النكرة، لأن الموصوف إضافته غير محضة	٤٢٦	ذو الرمة	سرت تخبط الظلماء من جانبي قسا/ وحبّ بها من خابط الليل زائر	٤.

التحليل

ذكر سيبويه الشاهد الأول على وصف النكرة "حمام" بـ "وارد التمدد"، والأصل أن توصف النكرة بنكرة مثلها، فلما جاء الوصف هنا مضافاً، استدعى ذلك تأويلًا، فقيل إن الإضافة في "وارد" إضافة غير محضة، لم تكتسب تعريفاً، لذا جاز أن تأتي وصفاً للنكرة قبلها "حمام".

والشاهد في البيت الثاني نعت النكرة "منجرد" بـ "قيد الأوابد"، فجاء النعت مضافاً إلى معرفة، فأول هذا الخروج على أن "قيد الأوابد" جاءت في معنى الفعل، أي: يقيد الأوابد، لذلك جاز وصفها للنكرة قبلها.

وفي الشاهد الثالث نعت النكرة "فرس" بنكرة مضافة إلى معرفة "مستقبل الريح"، ولما لم تكتسب من الإضافة تعريفاً، جاز أن تأتي نعتاً للنكرة "فرس"، لأنها كقولنا: لدى مستقبلٍ صائم. وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أن كل مضافٍ إلى معرفة وكان للنكرة صفةً، فإنه إذا كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأً، بمنزلة النكرة المفردة"^(١).

وأما الشاهد الأخير، ففيه نعت "خابط الليل" بلفظ نكرة وهو "رائر"، وجاز ذلك لأن الموصوف إضافة غير محضة، لم يكتسب منها تعريفاً. فـ "خابط" اسم مشتق لما أضيف إلى معرفة، صارت الإضافة غير محضة، لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً.

بآية ما سبق يتبين أن سيبويه أورد شواهد شعرية بدت في ظاهرها مخالفة لقواعد اللغة في مطابقة العدد والجنس والتعيين، وأولها لتتماشى وقواعد اللغة المطردة، وهذا التأويل يضيف إلى النص رصيذاً كبيراً من المدلولات؛ إذ إن تجاوز عناصر البنية التركيبية إلى مستوى التكوين الدلالي، يمكن من استخراج المعاني الكامنة وراء الكلم.

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٤٢٥.

المبحث السادس

التقديم والتأخير

للتقديم والتأخير في الأبيات الشعرية سمة أسلوبية لها قيمتها في التراكيب النحوية، ومن ثمّ البلاغية، اهتمّ بها علماء اللغة على وجه العموم، والبلاغيون على وجه الخصوص، إذ انبروا تحليلاً لهذه السمة في الأبيات الشعرية، فبينوا ما جاء منها لتحسين الكلام وترتيبه، وما جاء منها اضطراراً.

وما من شك في أنّ التقديم والتأخير خروج على الأصل الذي يقتضي مجيء كل لفظ في موقعه، إذ إنّ ترتيب عناصر الجملة أصل عام، ففي الجملة الفعلية يتقدم الفعل على الفاعل، وفي الجملة الاسمية وضع النحاة ضوابط لترتيب طرفي الإسناد. من هنا يمكن القول إنّ ظاهرة التقديم والتأخير هي مخالفة عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في السياق.

وقد عدّ قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ) التقديم والتأخير من العيوب التي تلحق الشعر، إذ إنّ الأصل في الألفاظ أن تأتي على ترتيب ونظام لم يضطر الوزن إلى تأخير ما يجب تقديمه، ولا إلى تقديم ما يجب تأخيره منها^(١).

وبعد تتبع الشواهد الشعرية في مادة البحث في كتاب سيبويه، تبين أنّ هناك شواهد جاء فيها التقديم والتأخير موضع اضطرار، دعت سيبويه إلى تأويلها على وجه مقبول، وشواهد أخرى جاء فيها التقديم والتأخير موضع جواز، على نحو ما سيأتي:

(١) انظر: قدامة بن جعفر. نقد الشعر. ط٣. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨م. ص ٢٢١، ١٦٦.

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	لَتَقْرُبِينَ قَرَبًا جُلْدِيًّا/ ما دامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا/ فقد دجا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا	ابن ميادة	٥٦	تقدّم الظرف على اسم "ما" دام
٢.	وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَهَا/ بِثَّهْلَانٍ إِلَّا الْخَزِيءُ مِمَّنْ يَقُودُهَا	مجهول القائل	٥٠	تقدم الخبر "داءها" على الاسم
٣.	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ/ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ	الفرزدق	٦٠	تقديم خبر "ما" منصوبًا

التحليل

تحدثت سيبويه عن الظرف الذي يصلح أن يكون خبرًا، ويصلح أن يكون غير خبر، فبيّن أن الأصل في الكلام أن يؤخر الظرف إذا كان لغوا، أو لم يقع خبرًا، وبالمقابل، أن يُقدّم إن كان خبرًا، وعبر عن ذلك في قوله: "نقول: ما كان فيها أحدًا خيرًا منك، وما كان أحدًا خيرًا منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلمًا أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مُستقرًّا تكفي به فكلمًا قدّمته كان أحسن، لأنه إذا كان عاملًا في شيء قدّمته كما تُقدّم أظنُّ وأحسب، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما، لأنهما ليسا يعملان بشيء"^(١). ثم ذكر الشاهد

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٥٦.

الأول، وفيه تقدّم الطرف "فيهن"، رغم وقوعه فضلة لا خبراً، فجعل الطرف القابل أن يكون

خبراً ولم يكن، كالطرف الذي يقع خبراً، وإن كان الأصل التأخير.

وفي الشاهد الثاني جعل الخبر "داءها" وقُدّم على الاسم "خزي"، والعرب تقدّم ما كان

أهمّاً إذا استوى طرفا الإسناد في التعريف والتتكير.

واستشهد سيبويه بالشاهد الأخير على تقديم خبر "ما" منصوباً، وبيّن أنّ ذلك مما زُعم،

فلا يكاد يُعرَف؛ لأنّ قائله "الفرزدق" تميميٌ يرفعه مؤخراً فكيف إذا تقدّم! وإن جاء ذلك في

كلام العرب فهو قليلٌ نادر.

المبحث السابع

الحمل

أشير سابقاً إلى أنّ الحمل أوسع ظاهرة للعدول عن معايير النحو، إذ فسّر النحاة في ضوءه جلّ أنواع العدول في النصوص العربية، وذلك لما يتضمّنه من صور عدة، منها الحمل على اللفظ، والحمل على المحل، والحمل على الجوار، والحمل على المعنى، والحمل على الفرع، والحمل على الأصل، والحمل على التوهم، والحمل على النظير، والحمل على النقيض... الخ. يقول ابن جني: "وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره (لا جميعه) لجاؤا كتاباً ضخماً"^(١). هذا يعني أنه ليس من اليسير إدراك جميع صورته.

وقال أيضاً: "اعلم أنّ هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب فسيح قد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً"^(٢). وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في مقدرتهم على تأويل النصوص غير المطردة، وقدرتهم على النفاذ إلى المعاني الكامنة وراء أوضاع الكلم. وقد ذكر سيبويه شواهد شعرية تمثل عدة صور للحمل، يمكن تصنيفها وتحليلها على النحو الآتي:

المطلب الأول: الحمل على الجوار

يكاد يكون حديث سيبويه عن ظاهرة الحمل على الجوار حديثاً موجزاً غير واف، إذ أشار إليه بداءة في باب "هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله"، وجاء فيه:

(١) ابن جني، الخصائص. ٢: ٢٩٧.

(٢) ابن جني، الخصائص. ٢: ٣٨٩.

"وقد حملهم قربُ الجوار على أن جرّوا؛ هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرب، ونحوه، فكيف ما يصحّ معناه"^(١).

ثمّ جاء حديثه عن تلك الظاهرة أوسع قليلاً في باب "هذا باب مجرى النعت على

المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك"، إذ قال:

"ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرب، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنّ الخرب نعتُ الجُحر، والجُحر رفع، ولكنّ بعض العرب يجرّه. وليس بنعت للضبّ، ولكنه نعتٌ للذي أضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنّه نكرة كالضبّ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد. ألا ترى أنّك تقول: هذا حبُّ رُمّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رُمّاني، فأضفتَ الرّمّان إليك، وليس لك الرّمّان إنّما لك الحبُّ. ومثل ذلك: هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جُحر ضبٍّ ما يقع على حبِّ رُمّان، تقول: هذا جُحْرُ ضبّي، وليس لك الضبّ إنّما لك جُحر ضبٍّ، فلم يمنعك ذلك من أن قلت جُحْرُ ضبّي، والجُحر والضبّ بمنزلة اسم مفرد، فانجرّ الخربُ على الضبّ كما أضفت الجُحرَ إليك مع إضافة الضبّ. ومع هذا أنهم أتبعوا الجرّ الجرّ كما أتبعوا الكسر الكسر، نحو قولهم: بهم وبدارهم، وما أشبه هذا. وكلا التفسيرين تفسيرُ الخليل، وكان كلّ واحد منهما عنده وجهًا من التفسير"^(٢).

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٦٧.

(٢) سيبويه. المرجع السابق، ١: ٤٣٦ - ٤٣٧.

يتضح من كلام سيبويه أنّ الحمل على الجوار هو إبتاع بعض الكلم لبعض بسبب مجاورته إياه، ودلّ كلامه على أنّ هذا مذهب لبعض العرب، وأنّ الأفصح هو الرفع، أي أنّ الحمل على الجوار أسلوب من أساليب تأويل النصوص الخارجة على القاعدة العامة.

ولعلّ ابن جنّي أكثر النحويين المتقدمين استقصاءً وتبويباً لهذه الظاهرة، فقد أورد لها باباً في "المنصف"، وجاء فيه: "إذا جاور الشيءُ الشيءَ دخل في كثيرٍ من أحكامه"^(١).

أمّا عند العلماء المحدثين فقد لاقّت الظاهرة اهتماماً من بعضهم، فتحدثوا عن مواضعها، وبينوا قيودها وشروطها، ومواقف النحويين المختلفة منها^(٢).

وقد استشهد سيبويه بشاهد في الجزء الأول على الحمل على الجوار، وهو قول العجاج في

الرجز:

كأنّ نسجَ العنكبوتِ المرملِ

والشاهد فيه جر "المرمل" لمجاورته للاسم المجرور "العنكبوت"، والأصل فيه النصب على التبعية؛ لأنه صفة لـ "النسج". ومما يدلّ على أنّ "مرمل" نعت لك "نسج" أنّ "النسج" مذكر، و"العنكبوت" أنثى، وجاءت الصفة مذكورة^(٣).

(١) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. المنصف لكتاب التصريف. ط ١. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله الأمين.

مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. ٢: ٢.

(٢) انظر مثلاً: الحموز. عبدالفتاح أحمد. الحمل على الجوار في القرآن الكريم. ط ١. الرياض: مكتبة الراشد،

١٩٨٥م.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب. ١: ٤٣٧.

المطلب الثاني: الحمل على الموضع

يعدّ الحمل على الموضع من صور الحمل التي يأوّل بها النحاة ما خرج على المستقيم، وقد خصص سيبويه باباً له، فقال: "هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله"^(١). وذكر شواهد شعرية على ذلك، يمكن تحليلها على النحو الآتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	معاوي إنا بشر فأسجح/ فلسنا بالجمال ولا الحديداء	عقيبة الأسيدي	٦٧	نصب "الحديداء" حملاً على موضع "الجمال"
٢.	فإن لم تجد من دون عدنان والدأ/ ودون معدٍ فلتزَعَكِ العواذل	ليبيد	٦٨	نصب "دون" الثانية حملاً على موضع "دون" الأولى
٣.	بيننا نحن نطلبه أئانا/ مُعلَقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادٍ راعٍ	رجل من قيس عيلان	١٧١	نصب "زناد" حملاً على موضع "وفضة"

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ٦٦

٤.	هل أنتَ باعِثُ دينارٍ لِحاجتِنَا/ أو عبدُ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ	نُسبٌ إلى جابر بن رَآلَانَ السَّنْبَسِيِّ، وجرير، وتابَّط شرا	١٧١	نصب "عبدرب" حملا على موضع "دينار"
٥.	يا سارقَ اللَّيْلَةِ أهلِ الدارِ	مجهول القائل	١٧٥	جعل "الليلة" مسروقة، فجاءت مفعولا مضافا، على الانتساع.
٦.	رَبُّ ابْنِ عَمِّ لَسْلِيمِي مُشْمَعِلُ/ طَبَّاحِ سَاعَاتِ الكَرِيِّ زادَ الكَسِيلِ	الشَّمَاخُ	١٧٧	إضافة "طَبَّاحِ" إلى "ساعات" على تشبيهه بالمفعول به، لا على أَنه ظرف.
٧.	وكرَّارِ خُلْفِ المُجَحَّرِينَ جِوَادَةَ/ إذا لم يُحامِ دونَ أنثى حليلها	الأخطل	١٧٧	إضافة "كرَّارِ" إلى "خلف" على تشبيهه

بالمفعول به، لا على أنه ظرف.				
جر "ذي صباح" بالإضافة اتساعاً، والوجه فيه الظرفية	٢٢٧	رجل من خشعم	عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ/ لشئ ما يسوّد من يسوّد	٨.

التحليل

دخلت الباء في الشاهد الأول على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصباً، لذلك نُصب الاسم المعطوف "حديداً" على موضع "الجبال" لا على لفظه. هذا يعني جواز الحمل على موضع المجرور بحرف الجر الزائد، فإن كان الموضع نصباً، نصب المعطوف، وإن كان رفعاً رفع المعطوف، وقد اشترط لهذا شرطاً وهو أن يكون المعطوف قابلاً لدخول الحرف الجر الزائد، كما في الشاهد.

وعطف "دون" الثانية، في الشاهد الثاني، بالنصب على موضع "دون" الأولى، لأنّ "من" زائدة، ويصحّ دخول "من" على "دون" الثانية. والحمل على الموضع بهذه الصورة جائز قياساً. ونصب "زناد" في الشاهد الثالث حملاً على موضع "وفضة"؛ لأنّ معناه: يعلّق وفضة

وزناداً راع.

وفي الشاهد الرابع نصب "عبد رب" حملاً على موضع "دينار"؛ لأنّ معناه: يبعث ديناراً أو عبد ربّ.

وأما الشواهد (٥ - ٨) ففيها جرّ الظرف بالإضافة اتساعاً، لأنّ الموضع يتطلب الجرّ، وكان حقها النصب على الظرفيّة. ففي الشاهد الخامس جعل "الليلة" مسروقة، فهو مفعول مضاف، وذلك على التوسّع، ونصب "أهل" لأنّ "سرق" من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين، فيقال: سرقه مائلاً، كما يقال: سرق منه مالا.

وأضاف "طبّاخ" إلى "ساعات"، في الشاهد السادس، على تشبيهه بالمفعول به، مع أنّ حقه النصب على الظرفيّة، ثمّ نصب "زاد" مفعولاً ثانياً.

وكذلك الأمر في "كرّار" إذ أضيف إلى "خلف"، في الشاهد السابع، وهو ظرف حقه الظرف النصب، ونصب "جواده" بالمشنق "كرّار".

وجرّ "ذي صباح" بالإضافة اتساعاً، والوجه فيه الظرفيّة.

المطلب الثالث: الحمل على المعنى

أشار سيبويه إلى إحدى صور الحمل في أثناء عرضه بعض الشواهد الشعرية، وهي الحمل على المعنى؛ إذ تعدّ من أساليب النحاة في تأويل النصوص التي لم تطابق القواعد المطرّدة، ولحلّ السياق هو الأساس في الكشف عن المعنى الذي حُمّل عليه اللفظ، من خلال إدراك العلاقة بين الكلمة وغيرها.

وفيما يخصّ الوظيفة النحوية في الشواهد الشعرية، فإنّ النحاة يلجأون إلى التأويل بالحمل على المعنى عند خروج اللفظ عن وظيفته النحوية، وإتيانيه بغير ما يحتمل له، ويكون

التأويل بصرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بدليل يفترن بذلك^(١)، وقد

أورد سيبويه شواهد شعرية على ذلك، يمكن تحليها على النحو الآتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا/ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ	سعد بن مالك القيسي	٥٨	عملت "لا" عمل ليس
٢.	أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ/ لَعَمْرُؤُ أَبَيْكَ أَمْ مِتْجَاهِلِينَا	الكميت	١٢٣	حمل الفعل "تقول" على معنى "ظننت"
٣.	أَمَّا الرَّحِيلُ فِدُونََ بَعْدِ غَدٍ/ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا	عمر بن أبي ربيعة	١٢٤	حمل الفعل "تقول" على معنى "ظننت"

التحليل

يرى سيبويه أن "لا" في الشاهد الأول عملت عمل "ليس"، فرفعت الاسم "براخ"، وحذفت

خيرها، والتقدير: لا براخ لي. وقال في ذلك: "جعلها بمنزلة ليس، فهي في منزلة لات في هذا

الموضع في الرفع"^(٢).

(١) انظر: الحموز. التأويل النحوي في القرآن الكريم. ١: ١٠.

(٢) سيبويه. الكتاب. ١: ٥٨.

وفي الشاهدين الثاني والأخير، حمل الفعل "تقول" على معنى "ظننت"، فأعمل القول
 بمعنى الظن، وفي ذلك يقول سيبويه: "وزعم أبو الخطاب -وسأله غير مرة- أن ناسًا من
 العرب يُوثقُ بعربيتهم، وهم بنو سُلَيْمٍ، يجعلون بابَ قلتُ أجمعَ مثلَ ظننتُ"^(١).
 وكذا جاء في لسان العرب، إذ بيّن أن قولَ قد تأتي بمعنى الظن، فينصب ما بعدها،
 ولا يجوز أن تقول: قلت زيدًا خارجًا، إلا إذا أدخلنا حرفًا من حروف الاستفهام في أوله،
 فيصير عند دخول حروف الاستفهام عليه بمنزلة الظن، ثم ذكر شواهد شعرية على مجيء
 "قول" بمعنى الظن، منها:

متى تقول القلص الرواسما

يدنين أم قاسم وقاسما

فنصب "القلص" كما ينصب بالظن. وآخر:

علام تقول الرمح يثقل عاتقي

إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت؟

وقال: "وبنو سليم يجرون متصرف قلت في غير الاستفهام أيضًا مجرى الظن، فيعدونه
 إلى مفعولين، فعلى مذهبه يجوز فتح إن بعد القول. وفي الحديث: أنه سمع صوت رجل يقرأ
 بالليل، فقال: أنقوله مرانًا؟ أي: أتظنه؟ وهو مختص بالاستفهام، ومنه الحديث: لما أراد أن
 يعتكف ورأى الأخبية في المسجد، فقال: البرّ تقولون بهن، أي: تظنون وترون أنهن أردن
 البر، قال: وفعل القول إذا كان بمعنى الكلام لا يعمل فيما بعده، تقول: قلت: زيدًا قائمًا، وأقول:
 عمرًا منطلقًا، وبعض العرب يعمله، فيقول: قلت: زيدًا قائمًا، فإن جعلت القول بمعنى الظن
 أعملته مع الاستفهام، كقولك: متى تقول عمرًا ذاهبًا، وأقول زيدًا منطلقًا"^(٢).

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ١٢٤.

(٢) ابن منظور. لسان العرب. مادة [قول]. ١١: ٣٥٢-٣٥٣.

المبحث الثامن

الإعمال والإلغاء

الإلغاء في اللغة: الإبطال، والنغيث الشيء: أبطلته^(١). وفي الاصطلاح استخدمه النحويون في معرض حديثهم على جواز إبطال عمل الأفعال القلبية الداخلة على المبتدأ والخبر. كقول أحدهم: "الإلغاء: أن لا يُعمل العاملُ بشرط أن لا يكون هناك ما يمنعه من العمل، نحو: زيدٌ ظننت منطلقاً، وزيدٌ منطلقٌ ظننت"^(٢).

ويعرفه ابن هشام في قوله: "الإلغاء: إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره"^(٣).

إذ الأصل في العامل أن يتقدم على معموله، فإن تأخر فقد أوجبته في الإعمال أو كاد، من هنا، إذا توسطت أفعال القلوب بين الاسم والخبر، أو تأخرت عنهما، جاز إعمالها، وجاز إلغائها، أي صارت بين الإعمال والإلغاء في الجواز.

وقد تقدم سيبويه في استخدامه للإلغاء بالمعنى الاصطلاحي، عندما ذكر باب "الأفعال التي تُستعمل وتلغى"، وقال فيه: "هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى، فهي ظننت، وحسبت، وختت، وأريت، ورأيت، وزعمت، وما يتصرف من أفعالهن، فإذا جاءت مستعملة، فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الإعمال، والبناء على الأول، في الخبر والاستفهام وفي

(١) انظر: ابن منظور، المرجع السابق، مادة [لغى]. ١٢: ٣٠٠.

(٢) الإشبيلي، ابن عصفور أبو حسن علي بن مؤمن. شرح جمل الزجاجي، ط ٣، تحقيق: أنيس بدوي، بيروت: د. ت. ١: ١٤٧.

(٣) ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط ٥، تحقيق: محي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الجيل: ١٩٧٩م. ١: ٣١٣-٣١٤.

كل شيء. وذلك قولك: أظنُّ زيدًا منطلقًا، وأظنُّ عمرًا ذاهبًا، وزيدًا أظنُّ أخاك، وعمرًا زعمت أباك... فإن الغيت قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبًا، وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلُّ عربيٍّ جيّدٌ^(١).

وبعد تتبع شواهد مادة البحث تبين أن سيبويه أشار إلى الإعمال والإلغاء في غير موضع، يمكن تحليلها على النحو الآتي:

- أفعال القلوب بين الإعمال والإلغاء

أشير سابقًا إلى أن أفعال القلوب إذا توسطت أو تأخرت جاز إعمالها وإلغاؤها، ومن

الشواهد التي استشهد بها سيبويه على ذلك ما يأتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أبالأراجيزِ يا ابن اللؤمِ توعدني/ وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ	اللّعين	١٢٠	إلغاء عمل "خلت"
٢.	فإن تزعميني كنتُ أجهلُ فيكم/ فإني شريتُ الحِمَّ بعدك بالجهلِ	أبو ذؤيب	١٢١	إعمال "تزعميني"
٣.	عدذتُ قشيرًا إذ عددتُ فلم أسأ/ بذاك ولم أزعمك عن ذاك معزلاً	النابغة الجعديّ	١٢١	إعمال "أزعمك"

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ١١٨-١١٩.

التحليل

توسط الفعل "خلت" في الشاهد الأول بين الخبر المقدم "في الأراجيز"، والمبتدأ المؤخر "اللؤم"، فجاز إعماله وإلغاؤه، بيد أن الشاعر رفع "اللؤم"، فكان الاختيار هو الإلغاء، بينما وجب الإعمال في الشاهدين الثاني والثالث لتقدم الفعل؛ إذ رفع الفعل "تزعمني"، في الشاهد الثاني، ياء المخاطبة، وعمل في مفعولين، هما: الياء، وجملة "كنت أجهل فيكم". وفي الشاهد الثالث نصب الفعل "أزعمك" مفعولين، هما: الكاف، و"معزلاً".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إعمال العامل أو إلغاؤه إذا توسط أو تأخر، مرتبط بالمعنى؛ فإذا أراد المتكلم أن يبني كلامه على الظنّ أعمل الفعل، وبالمقابل، إن أراد أن يبني كلامه على اليقين، ثم أدرك الشك فيما بعد، ألغى عمل الفعل. من هنا كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه بالشك^(١).

- إلغاء عمل الفعل التام فيما قبله

بين سيبويه في باب "من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبتدئه لتنبّه المخاطب، ثم

تستفهم بعد ذلك" شواهد شعرية لم يعمل فيها الفعل بالاسم المتقدم عليه، على النحو الآتي:

الرقم	الشاهد الشعري	الشاعر	مكان وروده في الكتاب	التأويل
١.	أكلُ عامٍ نَعَمٌ تحوُّونةُ/	قيس بن	١٢٩	عدم إعمال

(١) انظر: سيبويه. الكتاب، ١: ١٢٠.

الفعل "تحوونه" بـ "نعم" لأنه في موضع الصفة		حصين	يَلْفَحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَ	
عدم إعمال الفعل "تبعثونه" بـ "ماتم" لأنه في موضع الصفة	١٢٩	زيد الخير	أفي كُلِّ عامٍ مَاتَمَّ تَبْعَثُونَهُ/ على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وما رُضا	٢.
عدم إعمال الفعل "حميت" بـ "شيء" لأنه في موضع الصفة	١٣٠	جرير	أَبْحَثَ حِمِيَّ تِهَامَةَ بعد نَجْدٍ/ وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمَسْتَبَاحٍ	٣.
عدم إعمال الفعل "أصابوا" بـ "مال" لأنه في موضع الصفة	١٣٠	مجهول القائل	فما أدري أغيرهم تَتَاءٍ/ وطولُ العَهْدِ أَمْ مالٌ أَصابوا	٤.

التحليل

أشار سيبويه إلى أنّ الفعل إذا كان في موضع صفة فإنه لا يعمل في الاسم المتقدم عليه، لأنّ النعت من تمام المنعوت كالصلة من الموصول، وما لا يعمل لا يُفسر عاملاً، ولما لم يعمل الفعل في الاسم السابق أشغل بضمير يعود على الاسم السابق، كما في الشاهدين الأول والثاني، ففي الأول رفع "نعم" لأنّ الفعل "تحوونه" في موضع صفة فلا يعمل فيه، وقدّر في الجملة محذوفاً، على تقدير: كل عام إحراز نعم.

وفي الشاهد الثاني رفع "مأتم" لأنّ الفعل "تبعثونه" في موضع صفة فلا يعمل فيه، وأشغل بهاء تعود على "مأتم".

أما الشاهدان الثالث والرابع، فلم يشغل الفعل بضمير يعود على الاسم السابق، على الرغم من عدم إعماله في الاسم المتقدم، إذ رفع "شيئ" في الشاهد الثالث، لأنّ "حميت" صفة له، وقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد في موضع آخر في أثناء حديثه على جواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جملته نعتاً، لأنّه مع المنعوت كالصلة مع الموصول، وحذفها في الصلة حسن فصارعها النعت في ذلك^(١).

وما قيل في الشاهد الثالث يقال في الشاهد الرابع، إذ رفع "مال" لأنّ الفعل "أصابوا" صفة له.

- إعمال المشتقات

الأصل في الاسم ألا ينصب اسماً بعده، وأنّ ذلك من اختصاص الفعل، بيد أنّ المشتقات قد تعمل عمل الفعل، واستشهد سيبويه على ذلك بعدة شواهد، تناثرت في ثنايا مادة البحث، منها ما يتعلق باسم الفاعل والمفعول، ذكرها في باب "ما جرى في الاستفهام من أسماء

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٠، ٨٧.

الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل^(١)، وأخرى في باب "من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوَّناً"^(٢). ومنها ما يتعلّق بالصفة المشبهة باسم الفاعل^(٣). ومنها ما يتعلّق بالمصدر، ذكرها في "باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه"^(٤). وشواهد أخرى متعلّقة بصيغة المبالغة^(٥).

بأية ما سبق يمكن القول إنّ الشواهد الشعرية التي استشهد بها سيبويه هي نصوص مخالفة للقاعدة العامة، غالباً، وهذا يؤكد الفكرة التي اتكأت عليها الدراسة، وهي أنّ النحو لم يكن يشرح المستقيم بالشواهد، وإنّما -غالبًا- ما كان يؤتى بالشواهد لتفسير ما خرج على القاعدة المستقيمة.

(١) سيبويه. الكتاب. ١: ١٠٩. وانظر الشواهد في الصفحات: ١٠٩، ١١٠.
(٢) سيبويه. المرجع السابق. ١: ١٦٤. وانظر الشواهد في الصفحات: ١٦٤، ١٦٥.
(٣) انظر الشواهد في الصفحات: ١: ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.
(٤) انظر الشواهد في الصفحات: ١: ١١٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ٢٧٦، ٣١١.
(٥) انظر الشواهد في الصفحات: ١: ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤.

الخاتمة

خلصت الدراسة بعد عرضها للشواهد النحوية في كتاب سيبويه إلى أن سيبويه لم يكن - غالباً - يأتي بالشاهد ليعمق قاعدة ماثلة في مختلف كلام العرب، بل كان يمثل عليها بمثال نثري عادي، أما ما خرج على القاعدة العامة فكان يلجأ إلى تحليله وتفسيره مستعيناً بالشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية، هذا يعني أن سيبويه كان يورد الشواهد حيثما يرد العدول، لذلك يمكن القول إن كثرة عدد الشواهد الشعرية مقارنة مع غيرها من الشواهد بشكل عام، وشواهد القرآن الكريم، بشكل خاص، يعود سببه إلى أن الخروج على القاعدة المستقيمة في الشعر أكثر منه في غيره، فمن ثم لا تعدّ قلة عدد الشواهد القرآنية مثلبة أو مأخذاً على سيبويه، بل هي دليل على أن النصوص القرآنية يقل فيها الخروج على القاعدة العامة مقارنة مع النصوص الشعرية، وكذلك الأمر في مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف، والأمثال.

وترى الباحثة كما أشار نهاد الموسى أن الواقع اللغوي ينقض دعوى تجبير الكلام على قواعد عامة بأساليب التأويل النحوي المختلفة، وأن على اللغويين معالجة قصور القواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية الخارجة على المستقيم بطريقة أخرى غير التأويل، كأن يجعل التقييد على مستويات، لا على المستوى الرسمي المشترك. أو أن يقدم ما خرج عن المستقيم كملحق لا يحتّم على النحوي أعمال الحيلة في تأويله - إن صح التعبير - لجعله متماشياً مع المستقيم. وقد أشار الدكتور نهاد الموسى في بحث له بعنوان "النحو العربي بين النظرية والاستعمال" إلى ضرورة التصدي لمعالجة القضايا اللغوية كما يطرحها الواقع، وهذا يشير إلى أن قواعد اللغة عرضة للتعديل، حسب المرحلة الزمنية التي يقعد لها.

الفهارس

١. فهرس الآيات القرآنية

- الفاتحة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١	٦٥، ٥٩	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

- البقرة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٦	٣٠	﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾
٣٥	٥٢	﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾
٦٢	٦٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ مِنْ آمَنَ بِيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
٦٥	٩٦	﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾
٨١	١١٦	﴿وَأَخَاطَتُ بِهِ خَطِيئَتَهُ﴾
٩٠	٣٠	﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾
١٠٢	٧٧، ٦٢	﴿فَلَا يَكْفُرُ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾
١٠٢	٧٧	﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ الْمَلَكِينَ فِي بَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا

		إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴿
١٠٥	١١٢	﴿يَلِي مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
٧٩، ٦٣	١٢٦	﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِغُمْ﴾
٣٨	١٣٥	﴿بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيْفًا﴾
٤٥، ٤٢	١٦٥	﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يُرُونَ الْعَذَابَ﴾
٤٤، ٤٢	١٧١	﴿وَمِثْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾
٣١	١٧٧	﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾
٧٢، ٦٠	١٧٧	﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾
٩١، ٩٠	١٩٥	﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾
٨٣، ٦٤	٢١٤	﴿وَوَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾
٩٦	٢٢٠	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾
٧٥، ٦٢	٢٧١	﴿وَإِنْ تَخَفُوا هَا وَتَوَاتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَتُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾

١١٢	٢٧٥	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾
٢٤	٢٨٢	﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾

- آل عمران

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٨٤، ٦٥	١٣	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾
٧٤، ٦١، ٢٧	٧٩ - ٨٠	﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرْكُمْ﴾
٢٧، ٢٤	٨٠	﴿وَلَا يَأْمُرْكُمْ﴾
١١٢	١٠٥	﴿مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ النَّبِيُّاتُ﴾
٧٦، ٦٢	١٥٤	﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾
٩١، ٨٩	١٥٩	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾
٩٠، ٥١	١٨٠	﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾

- النساء

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
١٠٦	٤	﴿فَإِنْ طَبِخَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾

٦٤	٢٤	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾
١١٦	٧٢	﴿فَإِنْ أَصَابَكُمْ مِصِيبَةٌ﴾
٨٩	٧٨	﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾
٨٨	٧٩	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
٩١، ٨٩، ٥٧، ٥٢	١٥٥	﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾
٣٠	١٥٩	﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾
٧١	١٦٢	﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾
٣٨	١٧١	﴿انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ﴾

- المائدة

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٥١	٢٤	﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾
١٠٦	٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
١١٦	٥٢	﴿نَخَشِي أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾
٦٧، ٦٢	٦٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
٧٨، ٦١	٩٥	﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾

٩٨	١١٧	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾

- الأتعام

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٤٥ ، ٤٣	٢٧	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذُ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾
٢٥	٨٠	﴿أَتُحَاجُّونِي﴾
٨٣ ، ٦٥	٩١	﴿ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾
٩٧ ، ٥٠	٩٦	﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾
٨١ ، ٦٣	١٠٩	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٥٢	١٤٨	﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا﴾

- الأعراف

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٢٤	١٥٥	﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾
٢٩	١٦٤	﴿قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾

- الأنفال

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٤	٣٠	﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾
١٨	٢٩	﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾
٦٠	٩٦	﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾

- التوبة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٣	٧٣، ٦١	﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾
٥٤	٢٤	﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ﴾

- يونس

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٠	٣٠	﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٤٢	١٠٧	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾
٩٨	٩٧	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾

- هود

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٥	٢٤	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾
٤٣	٩٧	﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾
٧٨	٨١، ٨٠، ٦٣	﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾
١١٦	٩٧	﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَتَهُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾

- يوسف

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤	١١٣	﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾
١٠	١١١	﴿فَلَنَقُطِعَ رِجْلَهُ نَضْدَتُهُ السَّيَّارَةَ﴾
١٨	٢٩	﴿فَصَبَّرْ جَمِيلًا وَأَلَّهُ الْمُسْتَعَانَ﴾
٣٠	١١٧، ١١٢	﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾
٥٠	١١٦	﴿مِمَّا بَالَ النِّسْوَةُ النَّاتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾
٨٢	٣١	﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾

- الرعد

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٣	٥٦	﴿جَنَاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾
٣١	٤٥	﴿وَلَوْ أَنْ قُرَأْنَا سُرَّتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾

- إبراهيم

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤٧	٥٠	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ﴾

- الحجر

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٣	٨٣	﴿ذُرُّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ﴾
٥٤	٢٥	﴿فَبِمَ تَنبَشُرُونَ﴾

- النحل

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤٠	٧٨ ، ٦٢	﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾
٦٢	٩٨	﴿لَا جَزْمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾

- الإسراء

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٨	٩٠	﴿وَمَا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾
٩٦	٨٨	﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾
١١٠	٩٠	﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

- الكهف

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٣٩	٥١	﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا فَوَلَدْنَا﴾
٩٨	١١٣	﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾

- مريم

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٦	٩٠	﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا﴾

- طه

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٦١	٧٧	﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾

٣٠	٨٩	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾
----	----	--

- الأنبياء

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٣	١٠٦	﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
٢٢	١٠٠، ٩٧	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
٢٦	٣٠	﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾
٣٣	١١٣	﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾
٥٤	٥٦	﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾

- الحج

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٥	٧٥، ٦١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن نُّرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنْكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ

		بَعْدَ عِلْمٍ شَيْنًا ﴿﴾
٩١	١٥	﴿فَلِيَمدد بسبب إلى السماء﴾
٦٧	١٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصَلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
٩٧	٤٠	﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغَيْرِ حَقٍّ إِنَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾
٩٩	٤٨	﴿وَكَايْنٍ مِنْ قَرْيَةٍ﴾
٧٦، ٦٢	٦٣	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾

- المؤمنون

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٥٠	٣٥	﴿أَيُعَذِّبُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾
٢٤	٥٢	﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾

- النور

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢	٤١	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
٦	٣١	﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾

- الفرقان

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٢	٤٠، ٣٨	﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّخْجُورًا﴾

-- الشعراء

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٥	١٠٦	﴿كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾
١٦	١١١	﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

- النمل

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٨	١١٣	﴿يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾

٦٤	٨٨	﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرًّا السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾
----	----	---

- العنكبوت

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤٢	٩٨	﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾

- الروم

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٦-٤	٦٤	﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾

- الأحزاب

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٣١	١١٢	﴿وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾
٣٥	٣١	﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾

- سبأ

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤	٩٨	﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَعِندِي خَلْقٌ جَدِيدٌ﴾
٦	٩٠، ٥٠	﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾
٣٣	٢٨، ٢٤	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾

- يس

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٣٢	٨٨	﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾
٤٥	٤٥	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾
٨٢	٧٨، ٦٢	﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾

- الصفات

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤٧	٥٠	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزفون﴾
-١٠٤	٣١	﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾

	١٠٥	
٩٨	١٥٨	﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾

- ص

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٣	٩٩	﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾
٦	٩٨	﴿وَأَنطَلِقُ الْمَلَأَ مِنْهُمُ أَنِ امشُوا واصْبِرُوا﴾
٢٩	٧١	﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾
٢٢ - ٢١	١٠٦	﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ. إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصَّمَانِ﴾

- الزمر

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٣	٣٩، ٣٨	﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾
١٧	١١٢	﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يعبُدوها﴾
٣٦	٩١	﴿أليس الله بكاف عبده﴾

٤٥ ، ٤٢	٧٣	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾
---------	----	---

- فصلت

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٧	٦٣	﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾

- الأحقاف

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٣٥	٨٣	﴿كَانَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ﴾

- محمد

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤	٣٧	﴿فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾
١٥	٤١	﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾
٢١	٢٩	﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾

- الفتح

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٦	٣٠	﴿سُتَدْعُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ آوَلِي بِأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾

- الحجرات

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٤	١١٧	﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾

- ق

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٧	١٠٧	﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾

- الذاريات

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٣	٨٩	﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾

- القمر

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٠	٣٨ ، ٢٤	﴿فَدَعَا رَبِّيَ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرْ﴾
٤٩	٦٣	﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾

- الواقعة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢١-٢٢	٣٨، ٦١	﴿وَلَحْمَ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ﴾

- الحديد

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٩	٣١	﴿لِنَلَّمَا يَعْلَمَ آهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾

- الطلاق

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٨	٩٩	﴿وَكَايْنٍ مِنْ قَرْيَةٍ﴾

- التحريم

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤	١٠٦	﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾
٤	١١١	﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾

- الملك

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٠	٩٨	﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ لَآ فِي عُرُورٍ﴾

- القلم

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٦	٩١	﴿بِأَيِّكُمْ الْمَقْتُولُ﴾
١٤	٢٤	﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾

- الجن

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٣	٧٨ ، ٦٣	﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾
١٨	٢٤	﴿وَأَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾

- المزل

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٨	١١٢	﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾
٢٠	٣١	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾

٥١	٢٠	﴿وَمَا تَقَدَّمُوا لِنَفْسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾
----	----	--

- القيامة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٣	٣٩	﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾
٤	٣٨	﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾

- الانسان

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٤	٣١	﴿وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ أَنَّمَا أَوْ كَفُورًا﴾

- المطففين

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١	١٧١	﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾

- الطارق

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤	٨٩	﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾

- المسد

رقم الآية	رقم الصفحة
٤	٦٦

ب. فهرس الأحاديث النبوية*

رقم الصفحة	الحديث
١٤٦	إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ
١٢٧، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦	إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ عَنِ قِيلٍ وَقَالَ
١٤٤	إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ أَكَلْتُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ
١٢٧، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٥	إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ أَكَلْتُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَشَارِبًا كَمَا يَشْرَبُ الْعَبْدُ
١٣٦	سَبَّوْحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ
١٢٧، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٥	سَبَّوْحًا قُدُّوسًا رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ
١٢٧	فِيهَا وَنِعْمَتٌ

* يرد في الجدول أثناء الأحاديث، المثبتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، إضافة إلى النصوص التي عدتها بعض محققي الكتاب أحاديثًا عن رسول الله.

١٢٧، ١٣٦، ١٣٨	كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ويُنصرّانه
١٣٥، ١٣٨، ١٤٥ ١٤٧	لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة
١٤٣	ما من أيام أحب إلى الله العمل فيهن من هذه الأيام...
١٤٢	ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبّد له فيها من عشر ذي الحجة...
١٤٣	ما من أيام أحب إلى الله عزّ وجلّ فيهنّ العملُ أو قال: أفضلُ فيهنّ العملُ من أيام العشر...
١٢٧، ١٣٦، ١٣٨ ١٤٢	ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
١٤٣	ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر...
١٣٩	ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرّانه أو يمجسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة هل ترى فيها جدعاء
١٣٧ "الهامش"	من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالتغسل أفضل
١٢٧، ١٣٦، ١٣٨ ١٤١، ١٤٢، ١٤٥	ونخلع ونترك من يفجرِك
١٤٤	يا عائشة لو شئت لسارت معي جبال الذهب، جاعني ملك إن حُجزته لتساوي الكعبة، فقال: إن ربك يقرأ عليك السلام، ويقولُ

لك: إن شئتَ نبياً عبداً وإن شئتَ نبياً ملكاً، قال: فنظرت إلى جبريلَ قال: فأشار إليَّ أن ضع نفسك، قال: فقلت: نبياً عبداً. قال: فكان رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد ذلك لا يأكلُ متكناً يقولُ: أكلُ كما يأكلُ العبدُ وأجلسُ كما يجلسُ العبدُ
--

ج. فهرس الأمثال

رقم الصفحة	المثل
١٦٣، ١٥٤	ادفع الشرَّ ولو إصبعاً
١٥٩، ١٥٦	أصبح ليلُ
١٥٩، ١٥٦	أطرق كرا
١٧٩، ١٧٨	أطري إنك ناعلةٌ واجمعي
١٦٩، ١٥٨	أعورَ وذا ناب
١٦٨، ١٥٨	أغدةٌ كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية
١٥٩، ١٥٦	افتدِ مخلوقُ
١٧٥، ١٧٣	أفلا قماصَ بالبعير
١٦٢، ١٥٦	إبنا حظيةٌ فلا أليّةٌ
١٧٠	أمتُ في الحجرِ لا فيك
١٦٥، ١٥٧	أمرَ مبكياتك لا مضحكاتك
١٦٦، ١٥٧	أهلك والليلَ
١٦٢، ١٥٧	أو فرقا خيراً من حُبِّ

١٧٢	بالم ما تُخْتَنُّهُ
١٧٢	بعين ما أرىنك
١٦٤، ١٥٧	بيع المَطَى لا عهد ولا عقد
١٧١، ١٧٠	شرُّ أهرَ ذا ناب
١٧٠، ١٦٩	شيء ما جاء بك
١٥٧	الظباء على البقر
١٧٣، ١٧٢	عسى الغويرُ أبوسنا
١٥٧	غضبَ الخيلِ على اللجم
١٧٢	في عِضَّةٍ ما يَنْبُتُنْ شكيرُها
١٧٤، ١٧٣	قضيةٌ ولا أبا حسن
١٦٨، ١٥٨	كلاهما وتمراً
١٦٧، ١٥٨	كليهما وتمراً
١٧٦	لا أفعلُ ذلكَ حيرِي دهرِ
١٦٥، ١٥٧	اللهم ضبعاً وذنباً
١٦٤، ١٥٧	متعرضاً لعننٍ لم يعنه
١٧٧، ١٧٦	مُدُّ شُبِّ إلى دُبِّ
١٦١، ١٥٦	السرءُ مقتولٌ بما قتلَ به إن خنجرًا فخنجر، وإن سيفاً فسيف
١٥٦	من كذبَ كان شرًّا له
١٦٧، ١٥٤	هذا ولا زعماتك

١٦٨، ١٥٨	وراعك أوسع لك
----------	---------------

د. فهرس الأشعار

رقم الصفحة	الشاعر*	البحر	القافية
٢٣٧	كعب بن زهير	كامل	المعزأء
٢٤٢	الربيع بن ضبع	وافر	والفتاء
١٨٨	ساعدة بن جؤية	كامل	الثعلب
١٨٩	الفضل بن عبدالرحمن	طويل	جالب
٢٤٧	علقمة بن عبدة	طويل	فصليب
٢٠٢	ضائب البرجمي	طويل	لغريب
٢٠٢	طفيل الغنوي	طويل	مذهب
٢٠٤	النابعة الجعدي	مقارب	مرحب
٢٥٢	امرؤ القيس	طويل	مغرب
١٨٧	عمرو بن معديكرب	بسيط	نشب
٢١٤	ذو الرمة	بسيط	ولا عرب
٢١٥	ابن قيس الرقيات	خفيف	طيبا
٢١٦	جرير	وافر	واغترابا
٢١١	جرير	وافر	والخشابا

* اعتمدت الباحثة في نسبة الشواهد الشعرية إلى أصحابها على فهرس الكتاب للمحقق عبدالسلام هارون.

٢٠١	هني بن أحمر الكناني	كامل	أعْجَبُ
٢٠١	طفيل الغنوي	طويل	وَمَرْحَبٌ
١٨٨	الأخوص الرياحي	طويل	غُرَابُهَا
٢٧٠	الحارث بن كلدة	وافر	أصَابُوا
٢١٣	-	طويل	بِيْثْرِبِ
٢٣٦	كثير عزة	طويل	فَشَلَّتْ
٢١٧	كثير عزة	بسيط	لِعَلَّاتِ
٢٣١	نو الرمة	بسيط	الفراريح
٢١٥	الحارث بن نهيك	طويل	الطوائحُ
٢٧٠ ، ٢٠٤	جرير	وافر	بمُسْتَبَاحِ
٢١٣	إبراهيم بن هرمة	طويل	سِلَاحِ
٢٦٥	سعد بن مالك	مجزوء الكامل	لا براحُ
٢٣٢	الفرزدق	منسرح	الأسدِ
٢٥١	النايعة الذبياني	بسيط	الثَّمَدِ
٢١٢	جرير	وافر	الجُدودُ
٢١٧	النايعة الذبياني	بسيط	بالمَسَدِ
٢٤١	الأعشى	كامل	بسوادِ
٢٠٣	-	وافر	تعودُ
١٩٠	الزبرقان بن بدر	بسيط	حَصْبُ

١٨٨	عامر بن الطفيل	كامل	ضرغند
٢١٣	عمرو بن معديكرب	وافر	مُراد
٢٤٢	أمية بن أبي الصلت	بسيط	والجمد
٢٦٣	أنس بن مدركة	وافر	يسود
٢٥٦	-	طويل	يقودها
٢٤١	عقيبة الأسدي	وافر	الحديدا
٢٤١	كعب بن جعيل	طويل	أوغدا
٢١٣	كعب بن جعيل	طويل	مُسردا
١٩٠	أشهب بن رميلة	طويل	خالد
٢٠٣	امرؤ القيس	متقارب	أجر
٢٢٠	جرير	بسيط	القدر
٢١٥	الناخبة الذبياني	بسيط	أم عمارة
٢٥٦	الفرزدق	بسيط	بشر
٢٥٣	ذو الرمة	طويل	زالن
٢١١	جرير	بسيط	سيار
٢٣١	جرير	بسيط	عمر
٢٠٢	الفرزدق	كامل	غدور
١٨٩	السليك بن السلكة	الوافر	غزار
٢٠٢	إمام بن أقرم النميري	وافر	قفار

٢١٨	هدبة بن الخشرم	طويل	للصَّبْرِ
٢١٢	هدبة بن الخشرم	طويل	للفَقْرِ
٢٤٣	الفرزدق	طويل	مُنَيَّسِرٌ
١٨٩	النمر بن تولب	مقارب	نُسْرٌ
٢٦٨	اللعين	بسيط	والخَوْرُ
٢٤٣	النابعة الجعدي	طويل	أظْهَرَا
٢٠٠	أبو ذؤاد	مقارب	نارًا
٢٤٢	سواده بن عدي	خفيف	والفَقِيرَا
٢١١	الربيع بن ضبع	منسرح	والمَطْرَا
١٩١	دريد بن الصمة	واقف	صَبْرٌ
٢٠١	الحطيئة	طويل	حاضِرَةٌ
٢٣٢	الأعشى	مجزوء الكامل	الجَزَارَةٌ
٢١٦	أبو سدره الهجيمي	طويل	حاذِرَةٌ
٢٠٠	عدي بن زيد	خفيف	تَصِيرُ
١٨٨	المثلث	بسيط	السُّوسُ
١٩٠	المرار الأسدي	كامل	مُنَعَّسٌ
٢٤٨	عدي بن زيد	واقف	خَمِيصٌ
٢١٤	ذو الإصبع العدواني	هزج	الأَرْضِ
٢٧٠	زيد الخير	طويل	رُضَا

٢١٩	أسامة بن حبيب	مقارب	الضابط
٢٠٢	العجير السلولي	طويل	أصنع
٢٥٠	جرير	كامل	الخشع
١٨٧	الفرزدق	طويل	الزعازع
٢١٩	العباس بن مرداس	بسيط	الضبيع
٢٦١	رجل من قيس عيلان	واقر	راع
٢١٤	القطامي	واقر	السباعا
٢١٢	النمر بن تولى	كامل	فاجزعي
٢١٥	أوس بن حجر	طويل	رادف
١٩٠	قيس بن الخطيم	منسرح	نطف
٢٣٢	درنا بنت عبيدة	طويل	فدعاهما
٢٠١	مزاحم العقيلي	طويل	عارف
٢٠١	قيس بن الخطيم	منسرح	مختلف
٢٦٢	نسب إلى جابر بن رأان السنبي، وجريز، وتأبط شرا	بسيط	مخراق
٢٤١	-	طويل	رواهفة
٢١٧	هند بنت عتبة	طويل	العوارك
٢١٩	عبدالله بن همام	مقارب	تاركنا

٢١٨	ليبيد بن ربيعة	وافر	الدَّخَالِ
٢٦١	ليبيد	طويل	العَوَانِذُ
٢٤١	ليبيد	طويل	العَوَانِذُ
٢٣٦	امرؤ القيس	طويل	المالِ
٢١٨	أبو كبير الهذلي	كامل	المِحْمَلِ
٢٦٨	أبو ذؤيب	طويل	بالجهلِ
٢١٦	مسكين الدارمي	وافر	بالرَّجَالِ
٢٣٧	كعب بن زهير	طويل	ذُبُلُ
٢١٢	أبو الأسود الدؤلي	طويل	فَعَلُ
٢١٦	عبدمناف بن ربع	طويل	لِعَاقِلِ
١٨٧	-	بسيط	والعملِ
٢٣١	أبو حية النميري	وافر	يُزِيلُ
٢١٩	النعمان بن المنذر	بسيط	إذا قِيلَا
٢١٤	عمرو بن أبي ربيعة	سريع	أسهلاً
١٩٠	الأخطل	كامل	الأغْلَا
٢١٥	عبدالعزیز بن زارة	وافر	سُنْسِينَا
١٩٠	أبو الأسود الدؤلي	مقارب	قليلًا
٢٦٨	النابغة الجعدي	طويل	مَعْرِلَا
٢٢٠	الراعي النميري	كامل	مَمِيلَا

٢١٢	المرار الأسدي	طويل	وَكَلَّكَلَا
٢٠١	عمر بن أبي ربيعة	بسيط	والغزلا
٢٠٠	-	بسيط	خَضِلُ
١٨٨	عامر بن جوين	طويل	أفَعَلَةٌ
١٨٩	الفرزدق	طويل	تُعَادِلَةٌ
٢٦٢	الأخطل	طويل	حَلِيلَهَا
٢٤٩	الأعشى	طويل	الذم
٢٥٠	ذو الرمة	طويل	النواسم
٢٤٩	جرير	وافر	الْيَتِيمِ
٢٥٢	جرير	طويل	صائم
٢١٢	زهير	بسيط	صَمَمٌ
١٨٩	أبو حية النميري	طويل	مَقْدَمٌ
٢٠٣	الفرزدق	طويل	وهاشم
٢١٩	ليلى الأخيلية	كامل	مظلوما
٢٤١	عمرو بن أبي ربيعة	طويل	مُعْظَمًا
١٩١	النمر بن توب	متقارب	يَعْدَمًا
١٨٨	الفرزدق	طويل	صميمها
٢٣١	عمرو بن قميئة	سريع	من لامها
٢١٥	عمرو بن قميئة	سريع	وأعامها

٢٦٥	عمر بن أبي ربيعة	كامل	تَجَمُّعُنَا
٢٦٥	الكميت	بسيط	متجاهلينا
٢٠٢	حميد الأرقط	بسيط	المساكينُ
٢٠٢	عمرو بن أحمر	طويل	رَمَانِي
٢٠٣	رجل من باهلة	كامل	أصنِباءُ
٢١٨	النابغة الجعدي	طويل	الضَّوَارِيَا
١٨٨	صرمة الأنصاري	طويل	جائِيا
٢٠٠	-	طويل	كما هِيا

هـ. فهرس الأرجاز

رقم الصفحة	الشاعر	القافية
٢١٦	-	السَّوَادِ
٢٦٢	-	الدَّارِ
٢١٨	-	بِكَارُهَا
٢٤١	العجاج	حِذَارَا
٢١١	العجاج	غائِرًا
٢٤٢	الأعور بن براء الكلابي	كَمَرَةَ
١٨٩	جران العود	أُنَيْسُ
٢٥٠	رؤبة	نَقْضِي
١٨٩	-	طائِعًا

٢١٨	رؤبة	ازدهاف
٢١٨	رؤبة	للسبق
٢٤٨	الضرب لولده	حوالكا
٢٦٢	الشماخ	الكسل
٢٦٠	العجاج	المُرْمَل
٢٤٢	حميد الأرقط	مأكول
٢٤٢	خطام المجاشعي	يؤثقتين
٢٤٨	المسيب بن زيد مناة	شجينا
٢١٣	رؤبة	والقيانا
٢٧٠	قيس بن حصين	وتنتجونه
٢٠١	-	مُبتلى
٢١٦	العجاج	قنسرِي
٢٥٦	ابن ميادة	هيا
١٩١	-	إتلائها
٢١٩	-	فالى إتلائها

المصادر والمراجع

- الأخش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي. معاني القرآن. ط ٢. تحقيق: د. فائز فارس. مكتبة مركز الدراسات الإسلامية، ١٩٨١م.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. تحقيق: عبدالله درويش. القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٧٨م.
- الأستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب. ط ١. تحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالعال سالم مكرم. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠١م.
- الأشبيلي، ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي. البسيط في شرح جمل الزجاجة. ط ١. تحقيق: الدكتور عياد بن عيد الثبتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
- الإشبيلي، ابن عصفور أبو حسن علي بن مؤمن. شرح جمل الزجاجة. ط ٣. تحقيق: أنيس بدوي. بيروت: د. ت.
- الأشموني، نور الدين أبو حسن علي بن محمد. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٠م.
- ----- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٨م.

- الأصبهاني، حمزة بن الحسن. الدررة الفاخرة في الأمثال السائرة. تحقيق: عبدالمجيد قطامش. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥م.
- الأصفهاني، أبو القاسم الحسن بن محمد. المفردات في غريب القرآن. تحقيق: محمد سيد الكيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦١م.
- الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. ط١. تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان. بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢م.
- الأفغاني، سعيد. في أصول النحو. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٧م.
- الأقباني، محمد ناصر الدين. صحيح سنن الترمذي. ط١. تحقيق زهير الشاويش. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٨م.
- الأكوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ط٢. تحقيق: علي عبدالباري عطية. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد. أسرار العربية. تحقيق: محمد بهجة البيطار. دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م.
- ----- . الإنصاف في مسائل الخلاف. ط٤. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦١م.
- الأنصاري، جمال الدين عبدالله. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محي الدين عبدالحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٦م.

- أوزون، زكريا. جناية سيبويه - الرفض التام لما في النحو من أوهام. ط ١. بيروت: رياض الريس، ٢٠٠٢م.
- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. ط ١. تحقيق عزالدين ضلي، عماد الطيار، ياسر حسن. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م.
- البستاني، بطرس. محيط المحيط. اعتنى به: محمد عثمان. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر. خزنة الأدب ولب أبواب لسان العرب. ط ٢. تحقيق: عبدالسلام هارون. دم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- البناء، أحمد بن محمد. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات. ط ١. تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوزة. الجامع الكبير (سنن الترمذي). ط ١. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وأحمد برهوم. دمشق: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م.
- الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد. التعريفات. ط ١. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م.
- الجرجاني، عبدالقاهر. دلائل الإعجاز. ط ١. تحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية، والدكتور فايز الداية. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧م.
- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن أحمد. غاية النهاية في طبقات القراء. تحقيق برجشتراسر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٣٢م.
- جمعة، خالد عبدالكريم. شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ط ٢. مصر الحديثة: الدار الشرقية، ١٩٨٩م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق: الشربيني شريدة. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨م.
- ----- ط١. سر صناعة الإعراب. تحقيق: د. حسن هندراوي. دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م.
- ----- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ط٢. تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار. دار سزكين للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.
- ----- المنصف لكتاب التصريف. ط١. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله الأمين. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. ط١. تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتور محمد طريفي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.
- الحديثي، خديجة. دراسات في كتاب سيويوه. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٠م.
- ----- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. م: د. ن، ١٩٨١م.
- حداد، حنا. شذرات من النحو واللغة والتراجم. أريد: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.
- حسين، عبدالكريم. الأمثال عند العرب طبيعتها ومنهج دراستها. ط١. الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٨م.
- حمادي، محمد ضاري. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. ط١. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٩م.

- حماسة، محمد. لغة الشعر_دراسة في الضرورة الشعرية. د. م: دار الشروق: ١٩٩٦م.
- حمودة، طاهر سليمان. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٨٢م.
- الحموز، عبدالفتاح أحمد. التأويل النحوي في القرآن الكريم. ط١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٤م.
- ----- . الحمل على الجوار في القرآن الكريم. ط١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٥م.
- حنبل، أحمد. مسند الإمام أحمد بن حنبل. ط٢. تحقيق إبراهيم الزبيق وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط. ط١. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.
- ----- . النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. ط١. تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- خاطر، سليمان بن يوسف. منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته وماأخذ بعض المحدثين عليه. ط١. الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٨م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. بيروت: دار الشروق، ١٩٧١م.
- خليفة، سهير محمد. قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو. ط١. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٨٢م.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود. ط ١. تحقيق هيثم بن نزار تميم. بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م.
- الدرويش، محي الدين. إعراب القرآن الكريم وبيانه. ط ٧. دمشق: اليمامة، ودار ابن كثير، ١٩٩٩م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر. مختار الصحاح. ط ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٩م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي. طبقات النحويين واللغويين. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، د.ت.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله. البرهان في علوم القرآن. قدمه وعلق عليه مصطفى عبدالقادر. دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠١م.
- الزركلي، خير الدين. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.
- زلهام، رودلف. الأمثال العربية القديمة مع اعتناء خاص بكتاب الأمثال لأبي عبيد. ط ٢. ترجمة: د. رمضان عبدالنواب. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.
- الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل. د. ط. بيروت: دار المعرفة، ١٩٠٠م.
- -----. المستقصى في أمثال العرب. ط ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧م.
- ابن السراج، محمد بن سهل. الأصول في النحو. تحقيق: عبدالحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

- ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد. سرّ الفصاحة. ط ١. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: كتاب ناشرون، ٢٠١٠م.
- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله. نتائج الفكر في النحو. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤م.
- سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. ط ٤. تحقيق: عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. ط ١. تحقيق: د. عبدالحميد هندراوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان. شرح أبيات سيوييه. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٧٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في علم أصول النحو. ط ٣. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م.
- ----- . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. ط ١. تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م.
- ----- . كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب المعروف بـ الخصائص الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٠٠م.
- ----- . المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. بيروت: دار الجيل، د.ت.
- ----- . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ط ٢. تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.

- الشاعر، حسن موسى. النّحاة والحديث النبوي. ط١. عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة. مختارات شعراء العرب لابن الشجري. ط١. ضبط وشرح: محمود حسن زناتي. مصر: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٥م.
- الشرقاوي، السيد. معاجم غريب الحديث والآثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير المعروف بـ (تفسير الشوكاني). ط١. تحقيق: د. محمد الإسكندري، وأحمد إبراهيم زهوة. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٩م.
- الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام. المصنف. ط١. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. جوهانسبرغ جنوب أفريقيا: المجلس العلمي، ١٩٧١م.
- الضيّبي، المفضل بن محمد. أمثال العرب. ط١. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨١م.
- ضيف، شوقي. المدارس النحوية. ط٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. المعجم الكبير. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. د. م: د. ن، ١٩٨٣م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل القرآن. ط١. تحقيق: محمود شاكر الحرساني. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م.

- ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور. ط ١. بيروت: مؤسسة التاريخ، ٢٠٠٠م.
- عباس، حسن. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. ط ١٤. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨م.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن سهل. جمهرة الأمثال. ط ٢. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٨م.
- عضيمة، محمد عبدالخالق. دراسات لأسلوب القرآن الكريم. ط ١. مصر: مطبعة السعادة، د.ت.
- المعكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله. إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م.
- ----- . التبيان في إعراب القرآن. ط ٢. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م.
- عون، حسن. تطور الدرس النحوي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠م.
- ----- . دراسات في اللغة والنحو العربي. د. م: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩م.
- عيد، محمد. الرواية والاستشهاد باللغة - دراسة نقضاً لرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٢م.
- الغالي، بلقاسم. شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور حياته وآثاره. ط ١. بيروت: درا ابن حزم، ١٩٩٦م.

- ابن فارس، أبو الحسن أحمد. الإتياع والمزاوجة. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٧م.
- ----- .الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط٢. تحقيق: أحمد حسن بسنج. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.
- ----- .معجم مقاييس اللغة. ط١. تحقيق عبدالسلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م.
- فجال، محمود. الحديث النبوي في النحو العربي- دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك. ط١. أبها: نادي أبها الأبى، ١٩٨٤م.
- ----- .السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي. ط٢. الرياض: أضواء السلف، ١٩٩٧م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. ط٣. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠١م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. ط١. تحقيق: د. عبدالحميد هنداري. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.
- ----- .كتاب الجمل في البحث. ط٥. تحقيق: فخر الدين قباوة. دم: دن، ١٩٩٥م.
- قدامة بن جعفر. نقد الشعر. ط٣. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨م.

- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان. ط ١. تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م.
- القضاعي، أبو عبدالله محمد بن سلامة. مسند الشهاب. ط ٢. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- قطامش، عبدالمجيد. الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية. ط ١. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٨م.
- القفطي، الوزير جمال الدين أبي الحسن بن علي. إنباه الرواة على أنباه النحاة. ط ١. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦م.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. ط ٢. تحقيق: د. محي الدين رمضان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م.
- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. اعتنى به وخرج أحاديثه: محمد أنس مصطفى. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م.
- الكرمانلي، محمود بن حمزة بن نصر. البرهان في توجيه متشابه القرآن. ط ١. تحقيق: عصام فارس الحرسثاني. عمان: دار عمار، ٢٠١١م.
- الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضية. بيروت: عالم الكتب، ٢٠١٠م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى. السبعة في القراءات. تحقيق شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.

- المخزومي، مهدي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. ط ٢. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ١٩٥٨م.
- امرؤ القيس. الديوان. ط ٤. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م.
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج النيسابوري. صحيح مسلم. د. م: د. ن، ٢٠٠١م.
- ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد اللخمي. الرد على النحاة. ط ١. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.
- المفضل بن سلمة، أبو طالب بن عاصم. الفاخر. ط ١. تحقيق: عبدالعيم الطحاوي، ومحمد علي النجار. د. م: دار غحياء الكتب العربية، ١٩٦٠.
- أبو المكارم، علي. أصول التفكير النحوي. بيروت: مطابع دار القلم، ١٩٧٣م.
- الملاح، ياسر إبراهيم. التركيب اللغوي في الأمثال العربية القديمة. ط ١. بيت لحم: الوطنية للدعاية والطباعة، ٢٠٠٩م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي. لسان العرب. ط ٣. اعتنى بتصحيحها: أمين عبدالوهاب، ومحمد العبيدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم. مجمع الأمثال. ط ٢. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. إعراب القرآن. ط ٢. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. د. م: عالم الكتب، ١٩٨٥م.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. شرح أبيات سيبويه. ط ١. تحقيق د. زهير غازي زاهد. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦م.
- النحاس، أبو جعفر. معاني القرآن الكريم. ط ١. تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٩م.
- النفاخ، أحمد راتب. فهرس شواهد كتاب سيبويه. ط ١. بيروت: دار الإرشاد، دار الأمانة، ١٩٧٠م.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف. الإعراب عن قواعد الإعراب. ط ١. تحقيق: الدكتور علي فودة نبيل. الرياض: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ١٩٨١م.
- ----- . أوضح المسالك لى ألفية ابن مالك. ط ٥. تحقيق: محي الدين عبدالحميد. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٩م.
- ----- . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٤م.
- ----- . مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق عبداللطيف محمد الخطيب. الكويت: د. ن، ٢٠٠٠م.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. بيروت: مؤسسة المعارف، ١٩٨٦م.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن بن عبدالله. معجم الأنداء. بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٨٠م.

- ابن يعيش، ابن علي بن يعيش. شرح المفصل. صححه وعلق عليه جماعة من العلماء. مصر: الطباعة المنيرية، د.ت.
- البحوث والرسائل العلمية
- الأقطش، عبدالحميد. الإسناد في لغة أكلوني البراغيث. مجلة أبحاث اليرموك. مجلد ١٣. عدد ٢. الصفحات ٣٦٧-٤١٣. ١٩٩٥م.
- الجبالي، حمدي. الفصل النحوي ظواهره وعلته. مجلة جامعة النجاح للأبحاث. (العلوم الإنسانية). المجلد ١٣. العدد ١. ١٩٩٩م. الصفحات ٢٠١-٢٤٦.
- جمعة، حسين محمد. الفصل بين المتضامين بمعمول المصدر المضاف. مجلة العلوم الإسلامية. العدد ٤ محرم ١٤٣١هـ. الصفحات (٧-٦٢).
- الحريري، عائد كريم علوان. سيبويه في الميزان. مجلة اللغة العربية وآدابها. العدد ٩. الصفحات (١١-١٨).
- ربابعة، عبدالرحيم. إعراب الفعل المضارع بين النظرية والاستعمال. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. العدد ١٥. ٨. ٢٠١٢م.
- الزيايدي، تراث حاكم. نحو الأمثال. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. العدد (١)، المجلد (٨)، ٢٠٠٩م. الصفحات من ٦٩-٩٢.
- السامرائي، فاضل صالح. ظاهرة القطع في العربية. مجلة كلية الآداب العراقية. العدد ٣٧. سنة ١٩٩٠. الصفحات ٣٥-٤٥.
- السامرائي، فراس عصام شهاب. المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. رسالة ماجستير. جامعة البصرة، كلية الآداب. ٢٠٠٥م.

- الشريقي، فواز محمد. الأمثال في القواعد اللغوية. جامعة اليرموك، رسالة ماجستير، ١٩٩٤م.
- عبيدات. محمود مبارك عبدالله. هاء السكت ودورها في تصحيح البنية المقطعية للكلمة العربية. مجلة الجامعة الإسلامية. (سلسلة الدراسات الإنسانية). المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٠م. الصفحات (٨٢٥ - ٨٤٤).
- عثمان، حسن عثمان محمود. الحمل على المعنى وأثره الدلالي في القرآن الكريم، دراسة لغوية ونحوية. جامعة اليرموك، رسالة ماجستير، ٢٠٠٣.
- عليوي، سعد حسن. الفصل بين أجزاء الجملة العربية. مجلة جامعة بابل (العلوم الإنسانية) المجلد ١٩. العدد ٣. ٢٠١١م. ٢٨٤ - ٣٠٢.
- عمّاش، أحمد كاظم. لا جرم بين الاستعمال العربي والقرآني. جامعة بابل، كلية الدراسات القرآنية، رسالة ماجستير، ٢٠١١م.
- عيدان، عامر. الفصل بين المتضامين، قراءة ابن عامر أنموذجاً. مجلة الفتح. العدد السادس والعشرون. ٢٠٠٦م. الصفحات (٢٧٠ - ٢٩٣).
- مباركي، عبدالله بن عبده أحمد. الاعتراض في القرآن الكريم، مواقع ودلالاته في التفسير. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.
- محمد، يونس حمش خلف. الحذف في اللغة العربية. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية. المجلد (١٠)، العدد (٢)، ٢٠١٠م. الصفحات: (٢٧٣ - ٣٠٨).
- محمود، حسني محمود. احتجاج النحويين بالحديث. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. مجلد ٢. عدد ٣ - ٤. الصفحات (٤٢ - ٦٥).

- مصطفى، عمر. التأويل في إعراب الجمل (الجملة الشرطية مثالاً). مجلة جامعة دمشق. المجلد (٢٥). العدد الأول. ٢٠٠٩م. الصفحات ١١ - ٣٦.
- المعري، شوقي. الأمثال في كتاب سيبويه عرض ومناقشة وتقويم. مجلة التراث العربي. مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ٨٦ - ٨٧ ربيع الآخر ١٤٢٣هـ - آب (أغسطس) ٢٠٠٢م. السنة الثانية والعشرين.

Abstract

Grammatical Proofs in Al-Kitab by Sibawih "A study & Analysis"

Submitted by

Nazek Nabil Mohammad Azzam

Supervisor:

Prof. Sameer Stateyeh

The current study discussed the grammatical proofs in Al-Kitab by Sibawih to prove an idea indicating that Sibawih didn't use the grammatical proof in most cases to deepen a known rule in the common language of Arabs however, he used to give a regular prose example while, the exception from the general rule was analyzed and explained with proofs from the Holy Quran or prose or poetry. This means that Sibawih was giving examples when they are needed.

The study consisted of four chapters, in addition to an introduction about the efforts of language scholars in studying the grammatical proofs of Sibawih. The four chapters studied the grammatical proofs in Al-kitab, the first was about Quran proofs, the second was about Hadith proofs, the third was about Arabic proverbs and the fourth chapter was devoted to the analysis of Poetry proofs.

The study is based on investigating the relationship between the grammatical proof and its related grammatical rule.

After the analysis and discussion of those proofs the researcher concluded several results.

Key Words: Quranic Proofs. Hadith. Proverbs. Grammatical Proofs.